DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
CONSULTATIVES
Prière de retourner
au bureau E. 4122

E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/30/Add.1
28 April 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

إضافة

تقرير أعده المقرر الخاص ، السيد س. آموس واكو ، عن بعثته إلى زائير من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩١ ، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/٧١

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة	.....	١ - ١٥	١
أولا -	السند القانوني لولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي للجنة حقوق الإنسان وعلاقة السند القانوني ببعثة المقرر الخاص إلى زائير	١٦ - ٣٥	٥
	ألف - السند القانوني لولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي للجنة حقوق الإنسان	١٦ - ١٩	٥
	باء - علاقة السند القانوني لولاية المقرر الخاص ببعثته إلى زائير	٢٠ - ٣٥	٧
ثانيا -	لمحة تاريخية ، والهياكل الإقليمية ، وجهاز أمن الدولة والأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي ..	٣٦ - ١٠٨	١١
	ألف - لمحة تاريخية	٣٧ - ٤٠	١١
	باء - الهياكل الإقليمية وجهاز أمن الدولة والأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي	٤١ - ١٠٨	١٤
ثالثا -	الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ استنادا الى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص والى تحليل نتائج التحقيقات المتعلقة بها	١٠٩ - ٣٠٥	٣٣
	ألف - الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ استنادا الى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص	١١٠ - ٣٣٢	٣٣
	باء - تحليل نتائج التحقيقات	٣٣٣ - ٣٠٥	٦٥
رابعا -	استنتاجات وتوصيات	٣٠٦ - ٣١٦	٨١

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

المرفق

الأول - البرنامج الزمني للاجتماعات الرسمية للمقرر الخاص المعني بحالات الاعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي خلال بعثته الى زائير من ٨ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩١ ..... ١٠١

الثاني - هيكل القيادة في لوبومباشي ، أيار/مايو ١٩٩٠ ..... ١٠٢

الثالث - ألف - حرم جامعة لوبومباشي والمنطقة المحيطة به ١٠٣

باء - حرم جامعة لوبومباشي ١٠٤

الرابع - قائمة الموتى والمفقودين المبلغ عنهم عقب الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ..... ١٠٥

الحواشي (تابع)

الحاشية ١٠٣(تابع)

والمقابر الجماعية بأنها شهادات أدلى بها كشاهد لا غير ، وقد ذكر في هذا السياق ، أن ليس لديه ما يقوله . ثم أعلن السيد نغوز ، بطريقة متناقضة بشكل واضح ، أنه يتحمل ، كزعيم لحزب معارض في النظام الحالي ، المسؤولية الكاملة عن تصريحاته .

ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، أصدرت المحكمة قرارات عديدة تأمر السيد نغوز بالحضور ثانية للادلاء بشهادة أخرى . ويقال ان السيد نغوز لم يستجب للأوامر ولم يمثل أمام المحكمة .

(١١٨) ذكر الحكم ، اذ يشير الى الدليل المعروض على المحكمة ، بما في ذلك شهادة الشهود:

"أما بالنسبة الى مسألة معرفة عدد الوفيات التي حدثت ، أو بمعنى آخر ، ما اذا كان قد حدثت مذبحة أم لا في غضون الأحداث التي وقعت من ٩ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، من ناحية ، وما اذا كانت الجثث قد ألقي بها في مقبرة جماعية ، من ناحية أخرى ، تشير المحكمة الى أنه لا يوجد بالنظر الى الحالة الراهنة للعناصر الواردة في الملف ، ما يسمح بتأكيد أو نفي وقوع مذبحة ." .

المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

(١١٩) عقب استعراض المحكمة لشهادة الشهود التي مالت الى عدم تأكيد أو نفي وقوع أكثر من حالة الوفاة الواحدة (السيد ايلومبا وا ايلومبا) التي اعترفت بها الحكومة رسميا أو وجود مقبرة جماعية ، أشارت الى الأمثلة المتكررة لبيانات السيد ديفيكيزا بيلوكا عن هذا الموضوع . فوفقا لما ذكره السيد بيلوكا ، وقعت أكثر من وفاة واحدة نتيجة لأحداث ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وعلاوة على ذلك ، زعم السيد ديفيكيزا أنه رأى مركبات عسكرية محملة بالجثث . انظر: المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

ووفقا للمعلومات المتوافرة لدى المقرر الخاص ، لم يكن السيد ديفيكيزا شاهد عيان على أحداث ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . انما كان الأخ المبجل بالأحرى قابعا في دار الأبرشية بعيدا عن الحرم الجامعي . ورغما عن ذلك ، فلدى المقرر الخاص من الأسباب ما يدعوه الى عدم اغفال القيمة الاثباتية للتقارير غير المباشرة التي قدمها السيد ديفيكيزا الى المحكمة بخصوص الأحداث موضوع البحث .

ووفقا لمعلومات المقرر الخاص ، كان السيد ديفيكيزا رئيسا شرفيا لنقابة التضامن الوطنية وكان في نفس الوقت ينقل الى الجمهور ، بشيء من السذاجة وبقدر كبير من العفوية ، المعلومات التي يحصل عليها أعضاء معينون في النقابة . واستنادا الى المعلومات المتوافرة لدى المقرر الخاص ، كان هؤلاء الأعضاء يسيطرون على السلطة الحقيقية في النقابة وكانوا في وضع يسمح لهم بالحصول على معلومات من مصادر حكومية ، بما في ذلك العديد من بلاغات جهاز أمن الدولة . وكان هؤلاء الأشخاص من بين الطلاب المتهمين المذكورين في الملف PR/31/CR .

مقدمة

١ - قَبِل السيد س. آموس واكو ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ، في إطار ولايته ، دعوة وجهتها إليه حكومة زائير لحضور المحاكمة في قضية "الدولة ضد كوباجيالو وغيره" . وكان موضوع النزاع في المحاكمة تحديد الظروف الواقعية المحيطة بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ والمسؤولية المترتبة على ذلك فيما يتصل بفقدان الحياة وبالتهديدات ضد حياة وسلامة الأشخاص ، وكذلك بالأضرار المادية التي لحقت الممتلكات الخاصة وممتلكات الجامعة[(١)] .

٢ - ففي أوائل شهر أيار/مايو ١٩٩٠ ، كان يسود توتر شديد في حرم جامعة لوبومباشي . وأفيد بأن مجموعة من الطلبة الحركيين سيطرت جزئيا على جوانب مختلفة للحياة في الحرم الجامعي . وبعد سلسلة من المجابهات أو شبه المجابهات بين السلطات الإقليمية والطلبة الحركيين هؤلاء ، كشف الطلبة الحركيون النقاب عن وجود شبكة مزعومة لطلبة مخبرين (واشين) mouchards . وفي ليلة ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قامت مجموعة من الطلبة ، تحت سيطرة أو قيادة الطلبة الحركيين فيما يبدو ، بشن غارة منتظمة على غرف هؤلاء المخبرين ، ونهبت غرفهم بحثا عن "أدلة" على علاقتهم بجهاز أمن الدولة وحرقت ممتلكاتهم . وفيما بعد ، حوكم ثلاثة من المخبرين أمام "محكمة شعبية" وأدينوا بارتكاب أفعال غير مشروعة مختلفة فيما يتصل بعملهم التجسسي ، وحكم عليهم بالإعدام . وقبل أن يتيسر تنفيذ الحكم ، أرسلت السلطات الإقليمية ، بإذن من السلطات المركزية ، وحدات عسكرية إلى الحرم الجامعي لإنقاذ المخبرين الثلاثة ، فتكللت العملية بالنجاح فورا ولم تُسفك فيها الدماء .

٣ - وبعد يوم ونصف من المجابهات بين الطلبة والسلطات ، وبعد عقد ما سمي باجتماع أمني بين عدة سلطات مدنية وعسكرية رئيسية في الإقليم ، تعرض حرم جامعة لوبومباشي ، فيما يدّعى ، في ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، لهجوم شنته مجموعة أو مجموعات من الأشخاص يشار إليها عموما باسم "المغاوير" . وبدأ الهجوم أو الهجومات المزعومة بين الساعة ٢٣/٠٠ والساعة ٢٣/٣٠ من يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وانتهت قبيل الفجر يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وأفيد بأن هدف الهجوم أو الهجومات كان الانتقام من الطلبة الذين تزعموا أو نفذوا العملية التي جرت في ليلة ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ . وأسفر الهجوم أو الهجومات رسميا ، بالإضافة إلى الدمار المادي الشديد ، عن جرح ٣٤ طالبا على الأقل وعن وفاة طالب واحد على الأقل . وفي صبيحة يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، تم ، بأمر من السلطات ، اجلاء الطلبة واغلاق حرم جامعة لوبومباشي . وبُعيد ذلك أُتلفت ممتلكات الحرم الجامعي .

٤ - وقد اضطلع المقرر الخاص ببعثته إلى زائير من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩١ . وزار مدينتي كينشاسا ولوبومباشي ، واجتمع بعدد من المسؤولين الحكوميين (انظر المرفق الأول) والأفراد وممثلي المنظمات غير الحكومية . وينبغي ملاحظة أنه في وقت قيام المقرر الخاص ببعثته ، لم تكن المحكمة العليا قد أصدرت بعد حكمها في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" ، ولذلك ، فإن المسؤولين الحكوميين الذين تقابل معهم المقرر الخاص قد امتنعوا بصورة يمكن فهمها عن ابداء أي تعليق على موضوع القضية المعروضة على المحكمة العليا .

٥ - وبقدر ما كانت النقاط التي أثارها المقرر الخاص في مشاوراته مع المسؤولين الحكوميين تهدف إلى تسليط الأضواء على عدد من المسائل المعروضة على المحكمة ، فإن المناقشات اقتصرت إلى حد كبير على تكرار الحجج المقدمة إلى المحكمة والاعراب عن انصاف المحكمة فيما يتعلق بالإجراءات لدى نظرها في القضية . وقد شارك في هذا الرأي معظم من حضروا إجراءات المحاكمة ولم يطعن فيه إلا قلة من هؤلاء الحاضرين .

٦ - وأجرى المقرر الخاص ، قبل زيارته لزائير وعقب اتمامها ، اتصالات مع عدد وافر آخر من الأفراد وممثلي المنظمات غير الحكومية بهدف استكمال المعلومات التي حصل عليها خلال إقامته في زائير .

٧ - ووضع المقرر الخاص سياسة عامة لحفظ سرية مصادره ، بغية ضمان السلامة البدنية والمعنوية لمن أمدوه بمعلومات ذات طبيعة حساسة . وبالتالي ، لن يكشف المقرر الخاص عن هوية مصادره أثناء عرض المعلومات في تقريره . ومثلما أشير أدناه في الفرع ثانيا - باء ، فإن المقرر الخاص لم يدرج في تقريره إلا المعلومات التي يعتقد أنها معلومات موثوق بها ، على ضوء مجموع المعلومات التي تلقاها وظروف تقديمها إليه .

٨ - وكانت المهمة التي حددها المقرر الخاص لنفسه ، في إطار ولايته ، هي "كشف النقاب عن الحقيقة" في قضية ما يسمى بمذبحة لوبومباشي . وكان مدى تمكن المقرر الخاص من الاضطلاع بهذه المهمة متوقفا ، بطبيعة الحال ، على المعلومات التي تمكن من جمعها وتحليلها خلال بعثته وفي جميع مراحل إعداد تقريره .

٩ - ولا يدّعي المقرر الخاص بأن منهجيته تطابق بالكامل منهجية وحدة تحقيق مستقلة مشكّلة خصيصا ، كما لا يدّعي بأن النتائج التي توصل إليها هي بديل للنتائج التي تتوصل إليها محكمة قانونية . إنه بالأحرى يكتفي ، استنادا إلى ما استطاع التأكد منه فيما يتعلق بالأحداث المعنية ، بالإشارة إلى المسائل التي ربما لم تحترم فيها حكومة زائير ، في هذه الحالة ، توصيات وأحكام بعض المعايير التي تشمل السند

القانوني لولاية المقرر الخاص ، واحترام حكومة زائير لتلك المعايير فيما يتعلق بالأحداث المعنية .

١٠ - ويسترعي المقرر الخاص انتباه حكومة زائير ، بناء على المعلومات المتاحة لديه ، إلى أن بعض جوانب ولايته المتعلقة بادعاءات القتل والتهديدات بالقتل قد تستحق التمسك بها . ونتيجة لذلك ، ووفقا لالتزامات حكومة زائير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩ بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة ، ينبغي التحقيق في تلك الادعاءات وابلاغ المقرر الخاص بنتائج هذا التحقيق . وهدف هذا الحوار ، ضمن جملة أمور ، هو الحيلولة دون وقوع مزيد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي .

١١ - وسيكون المقرر الخاص ، رهنا بتعهده المذكور أعلاه باحترام سرية مصادره ، مستعدا لأن يناقش تقريره مع حكومة زائير ، وكذلك لأن يحيل إلى السلطات المختصة المعلومات الكفيلة بتيسير رد الحكومة على طلبه المذكور أعلاه . وسيورد المقرر الخاص كذلك في تقريره الذي سيقدم إلى الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان أي تعليقات قد ترغب حكومة زائير في ابدائها فيما يتصل بالتقرير الحالي .

١٢ - وينبغي أن يلاحظ ، فيما يتصل بما ورد أعلاه ، أن الفرصة لم تسنح للمقرر الخاص ، نظرا إلى قِصَر بعثته ، سواء لحضور المحاكمة أو للاطلاع على ملفاتها أو على محاضرها . وقد طلب المقرر الخاص في أثناء بعثته أن توافيه السلطات المختصة بنسخ من تلك الوثائق وغيرها من الوثائق الكفيلة بمساعدته على إعداد تقريره . وأضفى المقرر الخاص صبغة رسمية على تلك الطلبات بتوجيهها كتابة لدى عودته من البعثة . ولأسباب عملية أو لغيرها من الأسباب ، لم تستطع حكومة زائير تلبية تلك الطلبات . وقد حاولت الحكومة فعلا تسهيل استنساخ ملفات ومحاضر المحاكمة وإحالتها إلى المقرر الخاص . ولكن ، نظرا إلى حجم تلك الملفات والمحاضر وضرورة الامتثال لبعض الإجراءات الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، ونظرا كذلك إلى تغير الظروف في زائير ، لم يتمكن المقرر الخاص في نهاية الأمر من تلقي نسخ تلك الوثائق . ومع ذلك ، فقد تلقى المقرر الخاص فعلا معلومات من أفراد ومنظمات غير حكومية حسني الاطلاع على إجراءات المحاكمة ، واستطاع ، مستندا إلى هذا الأساس ، أن يقدر على نحو أكمل الحكم الصادر عن المحكمة العليا في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" .

١٣ - ويأمل المقرر الخاص ، ان سنحت الفرصة ، أن يتمكن من استعراض ملفات ومحاضر المحاكمة وأن يضيف إلى مشاوراته المتوقعة مع حكومة زائير وكذلك إلى التقرير الذي

سيقدمه عما قريب إلى لجنة حقوق الإنسان تعليقات قد تكون مفيدة للحكومة في ردها على طلبه المذكور أعلاه .

١٤ - ومما لا نزاع فيه أن طالبا واحد على الأقل قتل وطلبة عديدين آخريم جرحوا نتيجة للأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . ومما لا نزاع فيه كذلك أن تلك الأحداث أسفرت عن أضرار مادية كبيرة . أما ما كان محل نزاع فهو معرفة ما إذا كان قد قتل أكثر من شخص واحد أم لا ، ومعرفة ما إذا كان اندلاع تلك الأحداث أو توجيهها ناجما عن فعل أو عدم فعل متعمد من جانب السلطات الحكومية ، الإقليمية والمركزية ، ومعرفة مدى ذلك .

١٥ - ويمكن جزئيا السعي لاكتشاف الوقائع بالإشارة إلى تقرير لجنة التحقيق التي أنشأتها الجمعية الإقليمية لشابا Rapport de la Commission d'enquête désignée par l'Assemblée régionale du Shaba [تقرير الجمعية الإقليمية] ، وتقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق في الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي Rapport de la Commission d'enquête parementaire sur les événements survenus au campus universitaire de Lubumbashi [تقرير اللجنة البرلمانية] وحكم المحكمة العليا لزائير في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" (الحكم) . وتوحي هذه الوثائق للمقرر الخاص ، لا سيما لما تقرأ في ضوء المعلومات التي تلقاها ، أنه ما زال يوجد عدد من السبل التي يتعين استكشافها وما زال يوجد عدد من الأشخاص الذين يتعين استجوابهم فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ حتى تدرك معا الظروف الواقعية المحيطة بالأحداث والمسؤولية التي ينبغي اسنادها إلى الأشخاص المتورطين في تلك الأحداث . وسيعالج عدد من هذه المسائل المطروحة في عرض المقرر الخاص للظروف المحيطة بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وفي تحليله لنتائج التحقيق المتصلة بتلك الأحداث .

أولا - السند القانوني لولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي للجنة حقوق الإنسان وعلاقة السند القانوني ببعثة المقرر الخاص إلى زائير

ألف - السند القانوني لولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي للجنة حقوق الإنسان

١٦ - حُددت ولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/١٩٨٢ المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٨٢ . ومُدّت الولاية مؤخرا لفترة سنتين أخريين بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٥١/١٩٩٠ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، على نحو ما أقره مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٣/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ .

١٧ - وتشكل المعايير المبينة أدناه السند القانوني لولاية المقرر الخاص: وقد ذُكرت هذه المعايير في قرارات أو مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان . وتبين المواد الواردة بين قوسين معقوفين الأحكام الأساسية التي استند إليها المقرر الخاص في تنفيذ ولايته .

١ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٣) ؛ قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .

٢ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، (المواد ٤ و٦ و٧ و٩ و١٠ و١٤ و١٥) ؛ قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ .

٣ - القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦٣ جيم (د-٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ والقرار ٢٠٧٦ (د-٦٢) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧ .

٤ - إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، قرار الجمعية العامة ٣٤٥٢ (د-٣٠) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ .

٥ - مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، قرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

٦ - ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ .

٧ - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، تاريخ بدء النفاذ: ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

٨ - مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ، قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٩ - تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

١٠ - المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

١١ - المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (هافانا ، من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) .

١٨ - ويذكر المقرر الخاص ، عند الإمكان ، أمثلة في حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أو الإعدام خارج نطاق القضاء ، بالإشارة إلى الفئات التي حددها بموجب ولايته . وهذه الفئات مبنية على أساس القانون والمعايير المذكورة أعلاه . وقد تبلورت صياغتها من خلال الممارسة ، أي من خلال القضايا التي عالجها المقرر الخاص خلال العقد الماضي . وهذه الفئات هي التالية:

١ - ادعاءات بوقوع حالات إعدام فعلية أو بقرب وقوعها

١-١ بدون محاكمة

١-٢ بمحاكمة ولكن بدون احترام المعايير الدنيا للمحاكمة المنصفة

٢ - ادعاءات بوقوع حالات وفاة

٢-١ نتيجة للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة خلال الاحتجاز

٢-٢ نتيجة لهجوم شنته قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية أو لإساءة استعمالها القوة

٢-٣ نتيجة لهجوم شنته جماعات شبه عسكرية خاضعة لسيطرة جهة رسمية أو لإساءة استعمالها القوة

٢-٤ نتيجة لهجوم شنه أفراد أو جماعات شبه عسكرية لا يخضعون لسيطرة جهة رسمية ولكنهم يعملون بالتواطؤ مع جهة رسمية أو بموافقتها

٣-٥ نتيجة لهجوم شنه أفراد أو جماعات من الأفراد لا يخضعون للسيطرة الحكومية

٣ - ادعاءات بصدور تهديدات بالموت عن

٣-١ أفراد من قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية

٣-٢ أفراد أو جماعات شبه عسكرية يخضعون لسيطرة جهة رسمية أو يعملون بالتواطؤ مع جهة رسمية أو بموافقتها

٣-٣ أفراد أو جماعات من الأفراد لا يخضعون للسيطرة الحكومية .

١٩ - ولما يجري المقرر الخاص ، بطلب من حكومة ما ، فحصا على عين المكان لظاهرة الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في بلد ما ، فإنه يحلل المعلومات المجمعة بالإشارة إلى المعايير والفئات المذكورة أعلاه . وكان هذا هو الأمر في حالة بعثة المقرر الخاص إلى زائير .

باء - علاقة السند القانوني لولاية المقرر الخاص ببعثته إلى زائير

٢٠ - يعتبر المقرر الخاص ، لدى نظره في المعلومات التي تلقاها فيما يتصل ببعثته إلى زائير ، أن المعايير التالية ذات صلة خاصة بالموضوع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٦٥ بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة ، والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين[٢] .

٢١ - وينبغي ملاحظة أن زائير صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتنص المادة ٦ من العهد الدولي على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا" . وينبغي كذلك ملاحظة أن دستور جمهورية زائير ينص على أن "لكل فرد الحق في الحياة وفي سلامة شخصه ، ولا يجوز إعدام أي فرد إلا في الحالات التي ينص عليها القانون وبالأشكال التي يحددها القانون"[٣] .

٢٢ - ويعتقد المقرر الخاص ، استناد إلى المعلومات التي تلقاها ، أنه يمكن استرعاء انتباه حكومة زائير إلى الفئات التالية من ظاهرة الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أو الإعدام خارج نطاق القضاء فيما يتصل بفقدان الحياة وبالتهديدات ضد حياة وسلامة الأشخاص ، الناجمة عن الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠: ادعاءات بوقوع حالات وفاة نتيجة لهجوم شنته قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية أو لإساءة استعمالها القوة (الفئة ٢-٢) ، ونتيجة لهجوم شنته جماعات شبه عسكرية خاضعة ليسطرة جهة رسمية أو لإساءة استعمالها القوة (الفئة ٢-٣) ، إلى جانب الادعاءات بصدور تهديدات بالموت عن أفراد من قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية (الفئة ٣-١) ، أو عن أفراد أو جماعات شبه عسكرية يخضعون لسيطرة جهة رسمية أو يعملون بالتواطؤ مع جهة رسمية أو بموافقتها (الفئة ٣-٢) ، أو عن أفراد أو جماعات من الأفراد لا يخضعون للسيطرة الحكومية (الفئة ٣-٣) .

٢٣ - ويبدو للمقرر الخاص ، استنادا إلى المعلومات التي تلقاها وإلى دراسته لتقرير الجمعية الإقليمية وتقرير اللجنة البرلمانية والحكم ، ومراعاة للمعايير المذكورة أعلاه ، أنه ربما لم تتوافر للمحكمة العليا لزائير ، لدى فصلها في الظروف المحيطة بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وفي المسؤولية عنها في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" ، جميع المعلومات الضرورية لتمكينها من أن تحدد بالكامل مدى ما ينبغي اسناده من مسؤولية إلى بعض السلطات المدنية والعسكرية على صعيد إقليم شابا وعلى الصعيد الوطني على حد سواء بالإضافة إلى من أدينوا وصدرت في حقهم عقوبات بموجب الحكم .

٢٤ - وبوجه خاص ، يرى المقرر الخاص ، استناد إلى المعلومات التي تلقاها وإلى دراسته لتقرير الجمعية الإقليمية وتقرير اللجنة البرلمانية والحكم ، فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أنه ما زالت توجد مسائل معلقة فيما يتصل بحدوث ما يلي وباسناد المسؤولية عن ذلك:

(أ) عدم قيام بعض المسؤولين عن إنفاذ القوانين وغيرهم من المسؤولين عن إنفاذ القوانين ، الذين يجهل المقرر الخاص هويتهم بالضبط ولكن يُعتقد أنهم كانوا من أفراد القوات المسلحة الزائيرية والحرس المدني وبعض عناصر قوات الأمن الخاصة ، بالامتثال للمبادئ المبينة في مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بما في ذلك ، ولكن بدون حصر ، واجب احترام وحماية الكرامة الإنسانية والمحافظة على حقوق الإنسان لكل الأشخاص واحترام القانون ومنع وقوع أي انتهاكات للقانون ومقاومة هذه الانتهاكات ، وابلاغ أي انتهاكات كهذه إلى سلطاتهم العليا وإلى غيرها من السلطات والأجهزة المختصة التي تتمتع بصلاحية المراجعة أو رفع الظلامة(٤) ؛

(ب) عدم قيام بعض الموظفين الحكوميين المسؤولين وغيرهم من الموظفين الذين يجهل المقرر الخاص هويتهم بالضبط ولكن يُعتقد أنهم كانوا من أفراد القوات المسلحة الزائيرية والحرس المدني وبعض عناصر قوات الأمن الخاصة ، بالامتثال للمبادئ المبينة في المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بما في ذلك ، ولكن بدون حصر ، واجب اعتماد وتنفيذ قواعد ولوائح بشأن استخدام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للقوة وللأسلحة النارية ، وكفل المعاقبة على الاستخدام التعسفي للقوة وللأسلحة النارية أو إساءة استخدامها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، باعتبار ذلك جريمة جنائية بمقتضى القانون ، وتحديد إجراءات للابلاغ عن جميع الحوادث المتصلة بالاصابة بجروح أو الوفاة بسبب استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ولاستعراض تلك الأحداث وتأمين وضع تتاح فيه ممارسة الاختصاص القضائي في ظروف ملائمة ، وفي حالات حدوث وفاة أو اصابة خطيرة أو عواقب جسيمة أخرى ، تأمين إرسال تقرير مفصل فورا إلى السلطات المختصة المسؤولة عن الاستعراض الإداري والرقابة القضائية ، وأن يتاح للأشخاص الذين يلحقهم ضرر من استخدام القوة والأسلحة النارية أو لممثليهم القانونيين اتباع إجراءات مستقلة تشمل إقامة الدعوى ، وكذلك تأمين إلقاء المسؤولية على كبار الموظفين إذا كانوا يعلمون أو كان يتوجب عليهم أن يعلموا بأن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين العاملين تحت إمرتهم يلجأون ، أو لجأوا ، إلى الاستخدام غير المشروع للقوة وللأسلحة النارية بدون أن يتخذوا كل ما في وسعهم اتخاذه من تدابير لمنع هذا الاستخدام أو وقفه أو الابلاغ عنه ؛

(ج) بالنظر ، في جملة أمور ، إلى أوجه القصور الملاحظة فيما يتعلق بالامتثال للمبادئ المبينة في مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، عدم قيام الحكومة بالوفاء بالكامل بالتزاماتها ، بموجب الإعلام العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بضمان احترام حق كل إنسان في الحياة ، وبضمان حماية القانون لذلك الحق ، وبضمان عدم حرمان أحد من حياته تعسفا ؛

(د) بالنظر ، في جملة أمور ، إلى أوجه القصور الملاحظة فيما يتعلق بالامتثال للمبادئ المبينة في مدونة وقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، عدم قيام الحكومة بالوفاء بالكامل بالتزاماتها ، بموجب الإعلام العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبادئ المبينة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة ، بالتحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن عدم ضمان احترام الحق في الحياة وبمحاكمتهم وفرض عقوبات عليهم وتأمين تنفيذ تلك العقوبات فيهم .

٣٥ - وأخيرا ، فإن المقرر الخاص ، لدى نظره في العلاقة القائمة بين السند القانوني لولايته والمعلومات التي تلقاها وحللها فيما يتصل بدراسته للأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، يود أن يؤكد أنه نظرا إلى عجز حكومة زائير ، لأسباب عملية أو لغيرها من الأسباب ، عن موافاته بعدد من الوثائق التي كانت ستساعده على إعداد تقريره ، ونظرا إلى القيود العملية التي عمل المقرر الخاص في إطارها خلال بعثته وفي أثناء إعداد تقريره على حد سواء ، ونظرا إلى طول المدة التي انقضت بين الأحداث موضع البحث وبعثته ، يقتصر دوره على أن يحيل بواسطة تقريره المعلومات التي يتراءى له أنها معلومات موثوق بها ، وأن يقدم التحليل الذي يعتقد أن تلك المعلومات تحتمله ، آخذا في اعتباره مجموع المعلومات المتاحة لديه .

ثانيا - لمحة تاريخية ، والهياكل الإقليمية ، وجهاز أمن الدولة والأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي

٣٦ - لفهم الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ فهماً أكمل ، لا بد من إدراك الخلفية الأوسع إطاراً لتلك الأحداث والسياق الذي وقعت فيه . وبالتالي ، فإن لمحة تاريخية موجزة ووصفاً للهياكل الإقليمية ولجهاز أمن الدولة(٥) وعلاقاتها بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي يسبقان سرد الأحداث الذي يرد في الفرع ثالثاً .

ألف - لمحة تاريخية

٣٧ - ابتداء من تاريخ تأسيس حركة الثورة الشعبية في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٦٦ وحتى إلقاء الرئيس موبوتو خطابه بعد ذلك التاريخ بربع قرن تقريباً ، ألغيت كافة الأنشطة السياسية المعارضة أو حُظرت بحكم الواقع أو بحكم القانون . وتضمنت عقيدة الحزب المعلنة في عام ١٩٦٧ ، أي "الموبوتوية" ، شكلاً بالغ التمركز من أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي على جميع مستويات المجتمع . وأُعلن في عام ١٩٧٠ أن حركة الثورة الشعبية هي الحزب السياسي الشرعي الوحيد ، وركبت هياكلها على هياكل الحكومة رسمياً في عام ١٩٧٢ ، مما أدى إلى انهيار فعلي للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

٣٨ - وأضفي طابع الشرعية على هذا الدمج في عام ١٩٧٤ بصدور الدستور الثوري المنقح: فأصبحت زائير الحزب - الدولة لحركة الثورة الشعبية . وتزايد تعزيز السلطة الاقتصادية ، ومن ثم ، السلطة السياسية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ باتباع سياسة "إضفاء الطابع الزائيري" على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية أي تأميمها: وأصبح من الضروري وجود إدارة بيروقراطية هائلة للإشراف على عملية التعزيز . وبات موظفو هذه الإدارة يتبعون ديوان الرئيس مباشرة ، مما يضمن الولاء الإداري لكينشاسا في هياكل تنظم جوانب رئيسية كثيرة من الحياة اليومية .

٣٩ - ودفعت حربا "شابا" في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ الرئيس موبوتو إلى محاولة اتباع سياسة تحرر سياسي . وكان إنشاء مجلس تشريعي مكلف بمراجعة أنشطة المجلس التنفيذي ورؤساء الشركات شبه الحكومية إحدى التقنيات المختلفة التي استخدمها الرئيس موبوتو بين سنتي ١٩٧٧ و١٩٨٠ . ولم تسفر تحقيقات المجلس التشريعي عملياً إلا عن نتائج قليلة بسبب افتقاره إلى سلطة التنفيذ . وانهارت العملية في أواخر عام ١٩٧٩ لما طالب عدد من المشرّعين من أعضاء المجلس التشريعي بإجراء تحقيق في مقتل أكثر من ٣٠٠ عامل في مناجم الألماس في إقليم كازاي الشرقية .

٣٠ - ولما رفض بعض أعضاء المجلس التشريعي ، ومنهم السيد تشيسيكيدي وا مالومبا ، توقيع رسالة تؤكد دعمهم لما روته الحكومة عن المذبحة ، اتهمهم الرئيس موبوتو بالتآمر ، وجدّد هجومه على المجلس التشريعي واستبعد بصورة قاطعة ضرورة إجراء تحقيق مستقل ، وأمر الرئيس موبوتو ، كرد فعل إلى حد كبير على هذه الأحداث ، بأنه لا يجوز للمجلس التشريعي مساءلة المسؤولين الحكوميين عن سلوكهم بدون موافقة مسبقة من الرئيس . ورفض بعض أعضاء المجلس التشريعي الامتثال لأوامر الرئيس موبوتو . وردوا على الرئيس في شكل رسالة .

٣١ - ونتيجة لذلك ، اعتُقل ١٣ عضواً منهم وعُلّقت حصانتهم البرلمانية . وقُدموا إلى اللجنة التأديبية للجنة المركزية ، التي جرّدتهم من حقوقهم المدنية والسياسية لمدة خمس سنوات . وأُبعد محررو الرسالة الرئيسيون الثلاثة[٦] إلى داخل البلد . وفي أوائل عام ١٩٨٢ ، شكّل هؤلاء البرلمانيون السابقون مع عدد من الأشخاص الآخرين حزباً سياسياً جديداً هو الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وكان الحزب غير شرعي بموجب قانون زائير . فاعتُقل ثمانية عشر شخصاً من زعماء الحزب وأدينوا بانتهاك الدستور وحُكم عليهم بالسجن ١٥ سنة . وفي عام ١٩٨٣ ، أُطلق سراحهم في إطار عفو عام .

٣٢ - وكان من بين أشهر مؤسسي الاتحاد المذكور وزعمائه السيد تشيسيكيدي وا مالومبا ، وهو من رجال السياسة البارزين خلال أولى سنوات الجمهورية الثانية ، والسيد ليهوا إيبوا ، الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي كان يحث الإدارة الاستعمارية ، لما كان طالباً ، على أن تسمح للأفارقة بدراسة القانون . وقد ظل السيد تشيسيكيدي والسيد ليهوا في المعارضة حتى بعد ما يسمى باتفاقات غبادوليت التي اختير بموجبها أن ينضم عدد من زعماء المعارضة إلى حركة الثورة الشعبية . وقد شارك كلاهما في المحاولات التي بُذلت مؤخرا من أجل إرساء الديمقراطية في زائير .

٣٣ - وقبل سنتين ، أشار الرئيس موبوتو إلى حدوث تحوّل ظاهر آخر في تسيير الدولة في الخطاب الذي ألقاه يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وبينما أبدى الرئيس موبوتو اهتمامه بالأحداث الجارية في دول الكتلة الشرقية السابقة وأظهر قلقاً واضحا على مصير صديقه الحميم وحليفه الديكتاتور الروماني السابق شاوشيسكو ، استبعد أي فكرة لتحقيق إعادة هيكلة اقتصادية ليبرالية ، أو "بيريسترويكا" وديمقراطية متعددة الأحزاب ، وأصر على أن "الثورة الشعبية ليست اليمين ولا اليسار ولا الوسط ؛ بل هي بالأحرى 'أصيلة'" .

٣٤ - وعقب تعديل وزاري ، قام الرئيس موبوتو بجولة في البلد دامت شهرين هدفها المعلن مقابلة المواطنين وجماعات المواطنين وتلقي تعليقاتهم الكتابية . وأفيد بأن

المواطنين تجمعوا على مضض في مدن عديدة لاستقبال الرئيس . ومن بين المذكرات التي تلقاها الرئيس موبوتو والبالغ عددها ١٣٨ ٦ مذكرة ، رفض الرئيس المذكرة الأكثر تأثيرا والأكثر تعميماً ، أي المذكرة التي قدمها أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الاثنا عشر في زائير بالنيابة عن مؤتمر أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وكانت مذكرة الأساقفة تدعو ، في جملة أمور ، إلى عقد مؤتمر وطني بهدف إعداد دستور جديد يستند إلى نموذج دستور لولوابورغ لعام ١٩٦٤ .

٣٥ - وفي أواسط شهر آذار/مارس ١٩٩٠ ، تعالت نداءات لإحداث تغيير في زائير وتزايد انتشارها . وعلى الرغم من أن الرئيس موبوتو أشار إلى عدم ارتياحه لهذا السخط العلني ، فإنه مضى قدماً في مخططاته لإعلان بدء الجمهورية الثالثة في الخطاب الذي ألقاه في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (٧) . وكانت من أهم التغييرات التي ذكرها الرئيس في خطابه خطط ترمي إلى وضع حد للدولة القائمة على حزب واحد بإقامة ديمقراطية تستند إلى ثلاثة أحزاب ، وتجريد الدوائر العامة والقوات المسلحة والدوائر الأمنية من الطابع السياسي ، وحل أجهزة الحزب الرئيسية مثل اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، والسماح للأشخاص باستخدام الألقاب الغربية وبارتداء الملابس الغربية من جديد .

٣٦ - وأعلن الرئيس كذلك عن عزمه على ضمان رد اعتبار السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، غير أنه لم يقترح أي وسيلة ملموسة لتحقيق ذلك . واستبقى الرئيس موبوتو لنفسه مسؤولية الدفاع الوطني والأمن القطري . وأخيراً ، فإن الرئيس موبوتو ، لما أعلن عن حل الدولة القائمة على حزب واحد ، قد هدّد ، سهواً أو بغير سهو ، مركزه الدستوري كرئيس للدولة .

٣٧ - وظهرت إلى الوجود ، في غضون بضعة أيام من إلقاء الخطاب ، أربعة أحزاب سياسية جديدة أو محياة ، بما فيها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي . ولما اجتمع زعماء ومناصرو الاتحاد المذكور في مقر السيد تشيسيكيدي في كينشاسا يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ لمناقشة استراتيجية المستقبل ، قدمت قوات أمن الدولة إلى المكان وفرّقت الاجتماع بعنف . وقد قتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص وأصيب عدة أشخاص آخرين بجروح منهم السيد تشيسيكيدي . وبعيد ذلك ، عاد إلى صفوف حركة الثورة الشعبية أعضاء من الحركة كانوا قد أعلنوا عن تشكيل حزب جديد .

٣٨ - وإزاء هذه الخلفية ، انتهز الرئيس موبوتو فرصة خطابه المقرر إلقاؤه أمام المجلس التشريعي لتصويب بعض أوجه "سوء التفاهم" التي نشأت نتيجة لخطابه السابق . وعزا الرئيس موبوتو أوجه سوء التفاهم هذه إلى سوء النية ، مصرّحاً كذلك بأن التحول إلى نظام ثلاثي الأحزاب سيحصل بحكم الضرورة تدريجياً: "يجب أن يكون من

المفهوم أنه لا توجد بعد حتى اليوم أي أحزاب سياسية ، نظراً إلى أن القانون الذي سينظمها لا يزال قيد الإعداد"(٨) .

٣٩ - وأوصى الرئيس موبوتو ، في ضوء هذه الحالة ، بأن يجتمع زعماء الأحزاب السياسية المقبلون ، بصورة غير رسمية ، مع أصدقائهم في أثناء الفترة الانتقالية لإنجاز ما يتراءى لهم مناسباً من تخطيط . ثم حدد الرئيس خطته من أجل التحول إلى الديمقراطية: وتشمل خطته مرحلتين ، تتألف أولاهما من ست خطوات . ومن المبرمج أن تتواصل المرحلة الأولى حتى ١ أيار/مايو ١٩٩١ . وتشتمل المرحلة الثانية على انتخابات رئاسية وكذلك انتخابات للجمعيات الوطنية والإقليمية . ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في وقت ما قبل يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وأن تجرى الانتخابات للجمعيات في وقت ما في عام ١٩٩٢ .

٤٠ - وأخيراً ، أعلن الرئيس موبوتو عن إعادة هيكلة قوات الأمن والاستعاضة عن مستشاره للشؤون الأمنية . وحصلت هذه التغيرات خلال فترة الأحداث المعنية .

باء - الهياكل الإقليمية وجهاز أمن الدولة والأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي

٤١ - من المفيد لفهم ديناميات الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي بين ٨ و١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ فهماً أفضل أن توصف بإيجاز الهياكل الإقليمية وجهاز أمن الدولة ، القائمة في وقت وقوع تلك الأحداث . ويركز القسم الفرعي ١ أدناه على التفاعل بين رئيس الجمهورية والهياكل الإقليمية ، من ناحية ، وبين محافظ الإقليم والهياكل الإقليمية ، من ناحية أخرى ، بموجب القانون وبحكم الواقع . ويقدم القسم الفرعي ٢ تلخيصاً موجزاً لجهاز أمن الدولة ، بما في ذلك عمله على مستوى إقليم شابا خلال فترة الأحداث المعنية . ويصف التفاعل بين السلطات الإقليمية المدنية والعسكرية ، بحكم القانون وبحكم الواقع .

٤٢ - وأخيراً ، ينبغي ملاحظة أن مركز زائير الدستوري كان مركزاً غامضاً نوعا ما خلال فترة الأحداث المعنية . فقد أعلن الرئيس موبوتو في الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ عن قيام الجمهورية الثالثة الوشيك . وتضمنت التغيرات المقترحة إنهاء العمل بالحزب - الدولة وإتاحة الترتيبات لنظام ديمقراطية قائمة على ثلاثة أحزاب . غير أن القانون اللازم لتنفيذ التغييرات التي أعلنها الرئيس موبوتو كان "لا يزال قيد الإعداد" على نحو ما أشار الرئيس إلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ أمام المجلس التشريعي . وفي الواقع ، لم يعدل دستور زائير رسمياً حتى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠(٩) . وبالتالي ، فقد احتفظت حركة الثورة الشعبية قانونياً

فيما يبدو بمركزها الرسمي وكذلك بأجهزتها حتى ذلك الوقت . وكان من بين تلك الأجهزة حركة شباب حركة الثورة الشعبية(١٠) .

١ - الهياكل الاقليمية

(أ) رئيس الجمهورية والهياكل الاقليمية

٤٣ - كان رئيس الجمهورية ، بموجب القانون ، يحمل لقبي رئيس الدولة ورئيس حركة الثورة الشعبية ، حزب الدولة القانوني الوحيد(١١) . وكان بتلك الصفة هو الجهاز المركزي للرقابة ولاتخاذ القرارات في الحزب . وكان الرئيس يترأس المؤتمر ، واللجنة المركزية لحركة الثورة الشعبية ، والمكتب السياسي ، والمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) . وكان الرئيس ، بموجب سلطته الخاصة ، يعيّن ويقيل جميع الموظفين الرئيسيين في أجهزة الحزب الأخرى . وكان رئيس الحزب - الدولة هو كذلك القائد الأعلى لقوات زائير المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للدفاع(١٢) .

٤٤ - وكانت مركزية القيادة هي المبدأ المعمول به لحكم حركة الثورة الشعبية(١٣) . وكان محور هذه المركزية هو السيد موبوتو سيسي سيكو . رئيس الجمهورية ورئيس الحزب ، الذي كان ديوانه في نهاية الأمر محط جميع السلطات . وقد أفادت مصادر المقرر الخاص التي كانت تعمل مباشرة مع الرئيس بأن هذه الجهة النهائية لجمع المعلومات ولاتخاذ القرارات كانت تُعرف باسم "الرئاسة" . وأفادت نفس هذه المصادر بأن الاشارة إلى "السلطات المركزية" مرادفة للاشارة في نهاية الأمر الى "الرئاسة" ، أو بعبارة أخرى ، إلى الرئيس موبوتو . وبناء على ذلك ، لما يستخدم المقرر الخاص عبارة "الرئاسة" أو عبارة "السلطات المركزية" ، فإنه يشير الى ديوان الرئيس وإلى العنصر المكوّن المناسب أو العناصر المكوِّنة المناسبة للسلطات المركزية ، وكذلك إلى سلطة الرئيس موبوتو لاتخاذ القرارات في نهاية الأمر .

٤٥ - وكانت إحدى النتائج العملية لمبدأ اللامركزية وأحد دعائمه الأساسية الأمر المتمثل في أن كل سلطة من السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية العليا تملك تجهيزات الاتصالات اللازمة لنقل المعلومات إلى السلطات المركزية ولتلقي الأوامر منها . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، بما فيها المعلومات الواردة من أعضاء سابقين في دوائر مختلفة لجهاز أمن الدولة ، بأن الغرض من إبقاء خطوط اتصال لا تراعي تسلسل السلطة كان تشجيع الرصد والاعلام المتبادلين بين الدوائر وفيما بينها . وكان يمكن للرئاسة آنذاك ، في جملة أمور ، التثبت من المعلومات التي تصل إليها من مختلف الدوائر وتحليلها .

٤٦ - وفيما يلي مقتطف من صحيفة نشرتها مدرسة تدريب اطارات حركة الثورة الشعبية يفسر للطلبة الذين يُلقّنون مبادىء عمل الدولة كيف ينبغي تقدير الدور الذي يتمتع به الرئيس بوصفه رئيس هذا النظام المركزي:

"'لماذا أصبح رئيس حركة الثورة الشعبية جهازاً؟'
هذا هو السؤال الذي تطرحه الأمهات المناضلات

"إننا نعلم أن حركة الثورة الشعبية كانت منذ عام ١٩٧٤ سيدة المؤسسات في زائير وأن هذه الحركة هي الأمة الزائيرية المنظمة سياسياً . وأن مجمع المكتب السياسي الراغب في إعادة تأكيد مكان الصدارة والدور الرائد للحركة المذكورة في بناء الأمة وضمان تطبيق مبدأ وحدة القيادة قد حوّل الرئيس إلى جهاز من أجهزة حركة الثورة الشعبية ، وبالتأكيد ، إلى الجهاز الأول بل إلى ما هو أفضل من ذلك ، أي إلى الجهاز المركزي لاتخاذ القرارات وللاشراف على أنشطة الحزب ـ الدولة .

"وليكن الأمر واضحاً! هذا الجهاز ليس الجهاز الأول لأسباب تتعلق بتسلسل السلطة فحسب . فمركزه بوصفه الجهاز الأعلى ذو دلالة حقيقية: إنه الجهاز الأعلى لأنه يمثل الأمة . إنه يشرف على حسن سير جميع الأجهزة ، ويترأس المؤتمر ، واللجنة المركزية ، والمكتب السياسي ، والمجلس التنفيذي ، إنه رئيس السلطة التنفيذية: فهو يحدد ويوجه سياسة الدولة ، ويضع برنامج عمل المجلس التنفيذي ويشرف على تطبيقه . وإنه يضمن الاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية ، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة . ويضمن استقلال المجلس القضائي . فهو يتولى بالتالي جميع مسؤوليات رئيس الحزب ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية .

"إنه يمثل محور كامل المجتمع الزائيري الحديث . إنه حجر الزاوية لكامل نظامنا السياسي .

"...

"إن رئيس حركة الثورة الشعبية يمسك بجميع مقاليد الأمور ، ويتخذ جميع القرارات الرئيسية ... إنه هو مثل الامبراطور الروماني .

"...

"إن السلطة الرئاسية لحركة الثورة الشعبية هي ذلك الشيء الخاص الذي يتجاوز مجرد الرئاسة . إنها سلطة تتميز بوحدوية كلية: إنها ذاتية فهي تجسّد تنظيماً أصيلاً للسلطة السياسية ، متجاوزة الفكرة الغربية القديمة لانفصال السلطات ، التي اعتنقها مونتسكيو ، لتفضيل تقسيم العمل السياسي الذي يجتمع فيه أعضاء جميع الفئات الاجتماعية المهنية وجميع الطبقات الاجتماعية في نشيد عظيم للتمجيد بالمشاركة في ما يسمى "سالونغو" .

"ويترتب ، بالتالي ، على هذا التطور أن رئيس حركة الثورة الشعبية بموجب القانون ، ورئيس الجمهورية ، والجهاز الأعلى لحركة الثورة الشعبية ، والجهاز المركزي لاتخاذ القرارات وللاشراف على أنشطة الحزب ، هو القوة المحركة لجميع الأجهزة الأخرى التي تمارس السلطة بالاشتراك معه أو التي تُعتبر مساعدة له"(١٤) .

٤٧ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، ولا سيما المعلومات التي تلقاها ممن عملوا في وقت ما في دوائر مختلفة لجهاز أمن الدولة ، بأن هدف تركيز جميع السلطات لدى الرئاسة هو ضمان حرمة الرئيس أو ، بصورة أدق ، حرمة شخص الرئيس الذي يعد حجر الزاوية لكامل النظام السياسي الزائيري .

٤٨ - وكانت المعلومات المتعلقة بالمسائل المتصلة بما يسمى أمن الدولة الداخلي والخارجي تُجمع على جميع المستويات ، مثل حياة المسؤولين الحكوميين (١٥) والحياة اليومية للمواطنين الزائيريين وحياة الطلبة في حرم المؤسسات التعليمية ، وتُجهز جزئيا وتُوجه إلى السلطات المركزية حيث تخضع لتحليل وتجهيز نهائيين . وعندئذ تُترجم قرارات تصويب شذوذ التصرف اللائق إلى "تدابير" ، أي إلى عمليات انتقامية .

٤٩ - وكانت الأقاليم تتمتع من حيث المبدأ بقدر من الاستقلال الذاتي . غير أن الصيغ القانونية لتحقيق لامركزية السلطة ، مثل الصيغ التي قررها المرسوم بقانون رقم ٨٣ - ٠٠٦ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ الذي عالج في جملة أمور صلاحيات محافظي الأقاليم ، لم تكن سليمة في واقع الأمر إلا بقدر ما كان يمكن اعتبار ما تقضي به متوائما مع الممارسة القائمة . فكانت الدرجة الفعلية للاستقلال الذي يتمتع به محافظ الإقليم فيما يتخذه من اجراءات محدودة بالولاية غير المكتوبة إلى حد كبير التي تمارسها المركزية . ومما لا نزاع فيه ، مع ذلك ، أن مسؤولية الفشل في حفظ النظام العام أو في استباق أو تصويب اساءة استخدام سلطات الشرطة داخل الاقليم مسؤولية ملقاة بموجب القانون على عاتق محافظ الاقليم .

٥٠ - وبقدر ما كان محافظ الاقليم هو التجسيد المحلي للسلطة المركزية ، كان إسناد هذه المسؤولية مقررا في القانون . غير أن قدرة التجسيد المحلي للسلطة المركزية على تنفيذ سياسة رامية الى تأدية وظائفه المقررة بموجب القانون كانت قدرة معوقة بقدر ما كان الممثلون الاقليميون لمختلف أجزاء جهاز أمن الدولة يتصلون أيضا ، بصورة مستقلة ، بالسلطات المركزية ويتلقون تعليمات من تلك السلطات .

٥١ - وقد تلقى المقرر الخاص معلومات تبين وجود هياكل موازية للمراقبة ولاتخاذ القرارات على الصعيد الاقليمي في اقليم شابا فعلا . وهذا يعني أنه ، بينما كان محافظ الاقليم يعمل بدون شك بوصفه جهة جمع معلومات متصلة بما يسمى أمن الدولة ويتولى مسؤولية احالة تلك المعلومات الى السلطات المركزية ؛ كان ممثلون اقليميون آخرون لجهاز أمن الدولة يتمتعون في نفس الوقت بأهلية الاتصال بصورة مستقلة بالسلطات المركزية ، وقد اتصلوا بها فعلا . ويضاف الى ذلك أنه ، على الصعيد الوطني ، كان كل قائد من قادة مختلف قوات الأمن يحمي مجال نفوذه بكل غيرة (١٦) .

٥٢ - ولا يسع المقرر الخاص ، في ضوء ما ذُكر أعلاه إلا أن يخلص إلى أن تحديد الظروف الواقعية التي أحاطت بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وإسناد المسؤولية عنها ، على الصعيدين الاقليمي والوطني ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ، يستوجبان أن تجري السلطات القضائية ، بما فيها النائب العام ، تحقيقا في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" أكثر دقة وتفصيلا مما كان هو الحال فيما يبدو .

(ب) محافظ الاقليم والهياكل الاقليمية

٥٣ - كان الاقليم بموجب القانون عبارة عن "كيان اداري لامركزي يتمتع بالشخصية القانونية"(١٧) . وكانت الأجهزة التي تحكم تلك المنطقة ثلاثة: اللجنة الاقليمية لحركة الثورة الشعبية ، والجمعية الاقليمية ، والرئيس الاقليمي لحركة الثورة الشعبية ومحافظ الاقليم(١٨) . وكان الرئيس الاقليمي يتميز بما يلي:

"إن الرئيس الاقليمي لحركة الثورة الشعبية ومحافظ الاقليم هو في نفس الوقت ممثل المجلس التنفيذي والسلطة الاقليمية . وهو يتولى بتلك الصفة المسؤولية عن حسن سير دوائر الدولة في الاقليم ، وعن ضمان الاضطلاع بصلاحياته على نحو مناسب"(١٩) .

٥٤ - ومن ضمن الوظائف المنوطة بالرئيس الاقليمي ما يلي:

(أ) الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن السلطة العليا أو عن الجمعية الاقليمية(٣٠) ؛

(ب) حفظ النظام العام في الاقليم ، وتوضع وحدات الجندرمة الوطنية المعسكرة في الاقليم تحت تصرفه لذلك الغرض(٣١) ؛

(ج) تحديد وتنفيذ الميزانية والخطة الاقتصادية للاقليم ، بما في ذلك تحصيل الضرائب والرسوم المماثلة ، وخطط تنمية الاقليم ، بموافقة الجمعية الاقليمية ، وذلك بوصفه ممثل المجلس التنفيذي(٣٢) ؛

(د) ممارسة المراقبة على جميع الكيانات الادارية في الاقليم وفقاً للظروف التي يحددها القانون واللوائح(٣٣) ؛

(هـ) يجوز لمحافظ الاقليم ، في حالة الطوارىء ، أن يوقع عقوبات على من خالفوا لوائح الشرطة وأن يحبس المخالفين أو يفرض عليه غرامه ، ولو أن مدة الحبس لا تتجاوز ١٥ يوما ومبلغ الغرامة لا يتجاوز ١٠٠ زائير (وهي وحدة العملة)(٣٤) [وهو مبلغ تافه نسبياً] ؛

(و) يمثل الاقليم في مجال العدالة ، وفقا للقانون(٣٥) .

٥٥ - وكان يوجد إلى جانب هذه الصيغ للاستقلال اللامركزي الواقع المتمثل في أن محافظ الاقليم ورئيس الحزب "يعينه رئيس حركة الثورة الشعبية ورئيس الجمهورية الذي

يقرر مركزه (التركيز مضاف)"[٣٦] . فالرئيس ، بموجب الدستور ، كان الجهاز المركزي لحركة الثورة الشعبية المكلف بالرقابة وباتخاذ القرارات[٣٧] . وبهذه الصفة ، كان مخولاً بموجب سلطته الذاتية ، تعيين وإقالة جميع الموظفين الكبار داخل أجهزة الحزب . وبقدر ما كان محافظ الاقليم هو كذلك رئيس الحزب في الاقليم ، كان يعمل حسب مشيئة الرئيس .

٥٦ - وكان محافظ الاقليم ، إذن ، بحكم القانون كما بحكم الواقع ، على الأقل ممثلاً شخصياً للرئيس وتابعاً له بقدر ما كان كيانا "الامركزيا" ومستقلا . ويؤكد كتيّب تدريب اطارات حركة الثورة الشعبية هذا الأمر من جديد لما يذكر أنه "إذا كان محافظو الأقاليم يتمتعون حقا بسلطات كبيرة ، فإن أياديهم ليست مطلقة تماماً ... بسبب مركزية الرقابة"[٣٨] . وبالاضافة إلى ذلك ، واستناداً الى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، أعلن محافظ إقليم سابق هو السيد مالومبا مبانغولا ، في أثناء المناقشات البرلمانية المتعلقة بتقرير اللجنة البرلمانية المقدم الى البرلمان في أواسط شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أنه اضطر خلال مدة ولايته كمحافظ لإقليم زائير السفلى الى الاتصال بكينشاسا مرتين في اليوم: إحداهما مع وزارة الداخلية والاخرى مع ديوان الرئيس (الرئاسة) .

٥٧ - ولدى النظر في فروع القانون الواجب التطبيق المتعلقة باختصاصات محافظ الاقليم واختصاصات الجمعية الاقليمية ، يمكن للمرء أن يخلص إلى أن المسؤولية الأولى عن الادارة والاشراف المتصلين بذلك المجال الرئيسي من مجالات سلطة الدولة ، أي "الأمن الداخلي والخارجي" ، تقع ، حتى في القانون ، على عاتق الرئاسة ، وان ممارسات الرقابة على تلك المجالات على صعيد الاقليم مُنحت لمحافظ الاقليم وفقا لـ "مركزه" كما قرره الرئيس[٣٩] .

٥٨ - ونتج عن ذلك تداخل في الاختصاصات وتعدد في مراكز تنفيذ السياسات العامة الواقعة على مستوى الأقاليم وعلى المستوى الوطني . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الممارسة كانت متداخلة بقدر تداخل القانون .

٥٩ - ومثلما يتبين مما سبق ، فإن القصد المعلن للقانون كان من ناحية جعل السلطة لامركزية ونقلها من السلطات المركزية ، أي الرئيس ، إلى الأقاليم . وحدد هذا القانون ذاته ، من ناحية أخرى ، الهياكل والاجراءات التي تضمن تولّي رئيس الجمهورية السلطة الأولية للرقابة ولاتخاذ القرارات . ويعتقد المقرر الخاص أن هذا التداخل قد يكون بالفعل عمل كحافز للأحداث المؤسفة التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ . وقد يُفسر هذا التداخل كذلك الصعوبات التي واجهتها هيئات التحقيق عند تحديد كامل نطاق المسؤولية عن فقدان الحياة الناجم عن تلك الأحداث .

٢ - جهاز أمن الدولة والأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠

٦٠ - يتألف جهاز أمن الدولة العامل في زائير من شبكة معقدة من الوكالات المدنية والوحدات العسكرية التي تمسك الرئاسة بزمام السيطرة الفعلية عليها . والأحكام التي تملي "اللامركزية" ليست واضحة دائما في القانون مثلما ورد وصف ذلك أعلاه مباشرة ، وهي بالتأكيد لا تطابق الممارسة ، بحسب المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، وبالخصوص ، من أعضاء سابقين في دوائر مختلفة لذلك الجهاز .

٦١ - فمنذ أن تسلّم الرئيس موبوتو السلطة على الأقل ، ضُمن لجهاز الأمن مركز آمن ومتميز في هيكل السلطة السياسية لدولة زائير . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن مختلف دوائر ذلك الجهاز عملت في الواقع على الاشراف على عمل المسؤولين المحليين في حركة الثورة الشعبية ، وكذلك على التثبت من شكاوى المواطنين وعلى إحالة تلك الشكاوى الى السلطات المركزية المناسبة . ومنذ أواسط عقد الثمانينات ، تنتمي الأغلبية الساحقة للأشخاص الذين يحتلون مناصب سلطة في ذلك الجهاز إلى إقليم اكواتور ، وبالأخص ، إلى قبيلة نغباندي ، وهي القبيلة التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية(٣٠) . وقد كان المستشار الأمني الرئيسي ، تقليديا ، أمين سر الرئيس .

٦٢ - وينبغي ملاحظة أن الرئيس موبوتو أعلن في الخطاب الذي ألقاه يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ عن إدخال مجموعة من التغييرات على القيادة في هيكل السلطة السياسية للدولة على المستوى الوطني ، هدفها المعلن "إعطاء الخدمات وجهاً أكثر إنسانية"(٣١) . وكانت هذه التغييرات قيد الانجاز خلال فترة الأحداث المعنية(٣٢) .

٦٣ - ويرد أدناه تفسير أكمل للدوائر التالية لجهاز أمن الدولة ذات الصلة بالأحداث المعنية:

(أ) الوكالات المدنية: وكالة التوثيق الوطنية والوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ؛

(ب) وحدات الشرطة والجيش: قوات زائير المسلحة والجندرمة الوطنية والحرس المدني ؛

(ج) وحدات الأمن الخاصة: دائرة العمل والمخابرات العسكرية ، والفرقة الخاصة الرئاسية ، وقوة التدخل الخاصة ؛

(د) جهاز الأمن في حرم جامعة لوبومباشي .

وستُذكر علاقة تلك الدوائر بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، استنادا الى المعلومات المتاحة لدى المقرر الخاص .

ويرد مزيد من المناقشة للمسألة ذاتها أدناه في الفرع ثالثا ـ ألف . وتيسيرا على القارىء ، أرفق رسم لهيكل القيادة المحدد بحكم القانون لإقليم شابا بوصفه المرفق الثاني .

(أ) الوكالات المدنية

٦٤ ـ كان المكونان المدنيان الأساسيان لجهاز أمن الدولة هما وكالة التوثيق الوطنية والوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل (٣٣) . وكانت وكالة التوثيق الوطنية مكلفة ، بموجب القانون ، بالمهام التالية:

(أ) تقصّي وتفسير وتعميم المعلومات المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلقة كذلك بمسائل أخرى تتصل بأمن الدولة ؛

(ب) تقصي وإثبات الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة والاشراف على تحركات الأشخاص المشتبه في قيامهم بأنشطة قد تهدد أمن الدولة (٣٤) .

وكانت الوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، بحكم القانون ، وكالة مكلفة بجمع المخابرات المضادة ، إلى جانب تحليلها وإحالتها الى السلطات المركزية . وكانت الوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل مكلفة كذلك بمهام أخرى (٣٥) .

٦٥ ـ وكان السيد ليكوليا في أثناء فترة الأحداث المعنية بصدد الحلول محل السيد نغباندا بوصفه رئيس وكالة التوثيق الوطنية على الصعيد الوطني . وبقي السيد غوغا رئيسا للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل على الصعيد الوطني . وينتمي السيد نغباندا والسيد غوغا كلاهما إلى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور . وخلال تلك الفترة ذاتها ، كان السيد أوبا ـ باليغبيا الرئيس الاقليمي لوكالة التوثيق الوطنية ، والسيد غاتا ليبوكيتي الرئيس الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة الى الداخل . والسيد كوياجيالو نغباسي تي غيرينغبو محافظ اقليم شابا والرئيس الاقليمي لحركة الثورة الشعبية . وينتمي جميع هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى إقليم اكواتور . وكان كل منهم مدعى عليه رئيسيا في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" .

٦٦ ـ وفي مجال الممارسة ، ألحقت فورا المكاتب الاقليمية لوكالة التوثيق الوطنية وللوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل بمحافظ الاقليم ، وكانت هذه المكاتب تقدم تقاريرها إلى السلطات المركزية بصورة مستقلة . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الوكالتين كانتا تمارسان سلطات واسعة النطاق في تنفيذ ولايتيهما ، وتديران فيما يتصل بولايتيهما شبكة واسعة النطاق من السجون ومراكز الاعتقال في جميع أنحاء البلد .

٦٧ ـ وفي إقليم شابا ، كان المكتبان الاقليميان لوكالة التوثيق الوطنية وللوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل الوكالتين الأساسيتين المكلفتين ، بحكم القانون ، بجمع

المخابرات وتحليلها ، وكذلك بممارسة سلطات الشرطة على أساس معلومات تلك المخابرات . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الممارسة كانت مطابقة للقانون في هذا الصدد .

٦٨ - وكان جهاز أمن الحرم الجامعي في جامعة لوبومباشي ثالث هيكل عامل في مجال جمع المخابرات(٣٦) . وتضمّن الجهاز كذلك ساعدا تنفيذيا . وعلى الرغم من أن عامة أعضاء الجهاز كانوا من أصل اثني مختلط ، فإن كل واحد من مختلف مكونات الجهاز قد شمل أشخاصاً ينتمون الى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور . وكان رئيس الساعد التنفيذي لجهاز أمن الحرم الجامعي ينتمي عادة الى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن أفراد جهاز أمن الحرم الجامعي كانوا يمدون وكالة التوثيق الوطنية والوكالة الوطنية للهجرة الى الداخل ، في جملة وكالات أخرى ، بما يجمعونه من معلومات المخابرات . ثم كان رئيسا هاتين الوكالتين يرسلان تلك المعلومات إلى السلطات المركزية .

٦٩ - وكان من المفروض نظرياً أن تكون وكالة التوثيق الوطنية ذات سلطة أكبر من سلطة الوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل . ويبدو من المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أن الوكالة الوطنية للهجرة الى الداخل قد مارست عملياً ، خلال فترة الأحداث المعنية ، تأثيرا أكثر حسماً على مجرى الأحداث في حرم جامعة لوبومباشي . وفي الواقع ، وبحسب مصدر كان يعمل بصورة وثيقة مع السلطات الاقليمية لشابا ، كان المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، السيد غاتا هو من يتولى بحكم الواقع الاشراف على مركزية المخابرات الاقليمية مع أن هذا الدور هو ، بحكم القانون ، من اختصاص السيد أوبا ، المدير الاقليمي لوكالة التوثيق الوطنية .

(ب) وحدات الشرطة والجيش

٧٠ - كانت وحدات الشرطة والجيش المعسكرة في إقليم شابا والمتورطة نوعا ما ، بحسب المعلومات المتاحة للمقرر الخاص ، في الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ هي التالية:

(أ) قوات زائير المسلحة تحت قيادة العقيد لوكيو ليانزا ؛

(ب) الجندرمة الوطنية تحت قيادة المقدم تكولا ؛

(ج) الحرس المدني تحت قيادة الرائد لوكومبي .

٧١ - كان آمر الدائرة العسكرية التاسعة (المسماة محلياً بإيجاز "الدائرة التاسعة" أو "الدائرة") ، داخل المنطقة العسكرية الأولى التي تشمل إقليم شابا ، مسؤولا عن وحدات جنود قوات زائير المسلحة المعسكرة في لوبومباشي وحولها . وكان

العقيد لوكيو ليانزا ، آمر "الدائرة" ، في وقت اندلاع الأحداث المعنية ، يتولى أيضاً بالنيابة قيادة كامل المنطقة العسكرية الأولى التي تشمل إقليم شابا[٣٧] . وينتمي العقيد لوكيو إلى اقليم اكواتور .

٧٢ - ويبدو ، استناداً إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، أنه من بين العنصرين المكونين لمركز العقيد لوكيو المعزز ، كان مركز قائد المنطقة أكثر أهمية بالنسبة إلى اندلاع الأحداث المعنية من مركز قائد "الدائرة" . فقائد المنطقة يتبع ، بموجب القانون ، السلطة المدنية الرئيسية في الاقليم ، وهي في هذه الحال محافظ إقليم شابا ، السيد كوياجيالو .

٧٣ - وكان من المفروض أن يقدم العقيد لوكيو تقاريره ، بوصفه قائد المنطقة ، إلى المحافظ كوياجيالو وأن يتلقى منه الأوامر فيما يتعلق بموقع وحدات جنود قوات زائير المسلحة في الدائرة العسكرية التاسعة ومواقع وحدات الجندرمة الوطنية والحرس المدني المعسكرة في لوبومباشي وحولها . وبينما لم يكن الحرس المدني متصلاً من حيث تسلسل السلطة بقائد المنطقة ولا بالجندرمة الوطنية[٣٨] ، فإنه يبدو أن التنسيق بين قائد الحرس المدني وقائد المنطقة كان تنسيقا وثيقا ومستمرا خلال أحداث شهر أيار/مايو ١٩٩٠ ، وأن الحرس المدني وُضع مؤقتا لأسباب عملية تحت قيادة قائد المنطقة .

'١١' قوات زائير المسلحة

٧٤ - كما ذُكر أعلاه ، كانت قوات زائير المسلحة تابعة لرئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى لقوات زائير المسلحة . وتتألف قوات زائير المسلحة من ثلاثة أسلحة هي: السلاح البري والسلاح البحري والسلاح الجوي ؛ كما توجد لدى قوات زائير المسلحة قوات ضاربة من المغاوير تعمل داخلها . ويتبع قائد "الدائرة" بموجب القانون وفيما يتصل باقليم شابا قائد المنطقة العسكرية الأولى ، على نحو ما ورد وصف ذلك أعلاه مباشرة . ولم يكن هذا التمييز من حيث تسلسل السلطة قائما لمّا كان العقيد لوكيو يعمل بوصفه قائد المنطقة في فترة الأحداث المعنية .

٧٥ - ومن المعروف أن أفراد قوات زائير المسلحة التالية أسماؤهم والذين كانوا معسكرين في لوبومباشي وحولها كان لهم شأن في الأحداث التي جرت في الفترة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠: العقيد لوكيو ليانزا ، قائد المنطقة العسكرية الأولى "والدائرة" التاسعة ، والعقيد موكونزي ، آمر لواء المشاة ٢١ ، والرائد باينيامـا ماكابي ، آمر كتيبة المشاة ٢١١ . ومن بين الأشخاص الثلاثة المذكورين ، كان العقيد لوكيو فقط مدعى عليه في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" . ويبدو وكأنه لم يتم الحصول على إفادة أو إثبات شخصي من السيدين موكونزي وماكابي .

'٣' الجندرمة الوطنية

٧٦ - كانت الجندرمة الوطنية ، وهي شكل من أشكال الشرطة العسكرية ، مكلفة بالوظائف التالية بموجب القانون:

"الجندرمة هي قوة منشأة بهدف الاشراف على الأمن العام وضمان حفظ النظام وتنفيذ القوانين .

"ويشكل الاشراف المستمر والزاجر مهمتها الأساسية"(٣٩) .

والمهام التي تمارسها الجندرمة تطابق في الممارسة ولايتها القانونية . وبعد أن كانت الجندرمة قوة شرطة مسؤولة أولاً أمام السلطات الاقليمية ، غيَّر الرئيس موبوتو في عام ١٩٧٣ ولايتها وجعلها تابعة لقوات زائير المسلحة ومسؤولة أمام السلطات الوطنية . وكان يترأس الجندرمة الوطنية في وقت وقوع الأحداث المعنية اللواء بولوزي ، وهو صهر الرئيس .

٧٧ - وكان الحرس المدني ، في ظل الظروف التي كانت سائدة في لوبومباشي خلال فترة الأحداث المعنية وبموجب ولايته القانونية يحل محل الجندرمة في تنفيذ جميع ما يسمى بالمهام العادية . والجندرمة في إقليم شابا ، من حيث تسلسل السلطة ، كانت تتبع محافظ الاقليم عن طريق قائد المنطقة . ويعتقد المقرر الخاص بناء على المعلومات التي تلقاها أن الممارسة كانت تطابق القانون في هذا الصدد .

٧٨ - ومن المعروف أن أفراد الجندرمة التالية أسماؤهم والذين كانوا معسكرين في لوبومباشي وحولها كان لهم شأن في الأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠: المقدم تاكولا ، قائد وحدات الجندرمة ، والنقيب بونغوندا ، آمر اللواء المتنقل ، والنقيب موافاندا ، آمر الكتيبة المتنقلة ، والرقيب كونغولو مونغا ، وهو قائد دورية . وكان النقيب بونغوندا مدعى عليه في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" . وينتمي النقيب بونغوندا إلى إقليم اكواتور . ويبدو وكأنه لم يتم الحصول على إفادة أو إثبات شخصي من السيدين تاكولا ومونغا .

'٣' الحرس المدني

٧٩ - أنشأ رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٤ الحرس المدني ، وهو قوة أمنية شبيهة بالميليشيا . وكلف الحرس المدني بموجب القانون بالوظائف التالية:

"الحرس المدني مكلف بالاشراف على الأمن العام ، وضمان حفظ النظام العام وإعادة إحلاله .

"ويتحمل الحرس المدني المسؤولية عن جميع المهام العادية المنوطة بالجندرمة ، في جميع المناطق التي يتمركز فيها أو التي يطلب اليه العمل فيها .

"ووحدات الحرس المدني ، بما فيها الوحدات المفرزة ، مختصة في جميع الأوقات بالتدخل وبالعمل لغرض تنفيذ المهام المكلفة بها"(٤٠) .

٨٠ - وكان اللواء كباما باراموتو يترأس الحرس المدني على الصعيد الوطني في أثناء فترة اندلاع الأحداث المعنية . وينتمي اللواء باراموتو إلى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن اللواء باراموتو كان قد حصل بحلول عام ١٩٩٠ على بعض السيطرة على مهام المخابرات العسكرية المركزية . وكان الرائد لوكومبي قائد الحرس المدني على الصعيد الاقليمي . وينتمي الرائد لوكومبي إلى إقليم إكواتور .

٨١ - ولو كانت الممارسة المحلية في وقت اندلاع الأحداث المعنية تطابق الأحكام القانونية ، لكان الحرس المدني هو المسؤول عن الاشراف على الأمن العام وعن حفظ النظام العام وإعادته إلى نصابه في الأماكن التي اضطرب فيها ذلك النظام . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الممارسة المحلية كانت على الأرجح تختلف اختلافاً كبيراً عن الأحكام القانونية في إقليم شابا بوجه عام ، وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي بوجه خاص .

٨٢ - أما فيما يتعلق بالعلاقة القائمة بحكم القانون وبحكم الواقع بين الحرس المدني والسلطات المركزية ، فإن المقرر الخاص يحيل القارىء إلى تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب ، السيد بيتر كويجمانز ، المقدم إلى دورة لجنة حقوق الانسان السادسة والأربعين(٤١) . فقد لاحظ المقرر الخاص المعني بالتعذيب ، في جملة ما لاحظه ، أن الحرس المدني "مسؤول مباشرة" أمام رئيس الجمهورية(٤٢) .

٨٣ - ويُدَّعى بأن شقيقة اللواء باراموتو الصغرى ، السيدة باراموتو كوتو ، قد تعرضت لهجوم ، وبحسب بعض التقارير ، قد تحرشت بها على نحو خطير مجموعة من الطلبة في حرم جامعة لوبومباشي في يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ (انظر الفرع ثالثا - ألف أدناه) . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن العلاقة بين ذلك الهجوم وما أعقبه من تورط قوات الأمن الخاصة في الأحداث التي وقعت في ليلة ١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ علاقة جديرة بأن تُستكشف بجدية (انظر الفرع ثالثا - ألف أدناه) . ولم يحاول تقرير الجمعية الاقليمية وتقرير اللجنة البرلمانية والحكم إقامة صلة كهذه . ويعتقد المقرر الخاص ، استناداً إلى المعلومات المتاحة لديه ، أن العلاقة قائمة بين اللواء باراموتو ورئيس الجمهورية قد تفسر تردد هيئات التحقيق ، بالاضافة إلى السلطات القضائية ، بما فيها النائب العام لجمهورية زائير ، في استكشاف هذه المسألة بالتفصيل .

٨٤ - وفيما يلي أفراد الحرس المدني الذين عُرف أن لهم شأن في الأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ والذين كانوا معسكرين في لوبومباشي وحولها: الرائد لوكومبي ، قائد وحدات الحرس المدني ، والملازم الأول ماكونغا ، ضابط العمليات التابع له . وكان الرائد لوكومبي مدعى عليه رئيسيا والملازم الأول ماكونغا مدعى عليه ثانوياً في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" . ويبدو وكأنه لم يتم الحصول على إفادة أو إثبات شخصي من أي ضباط آخرين في الحرس المدني .

'٤' قوات الأمن الخاصة

٨٥ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن دائرة العمل والمخابرات العسكرية وربما الفرقة الخاصة الرئاسية وقوة التدخل الخاصة كان لها شأن كذلك في الأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٨٦ - ويعتقد المقرر الخاص ، استناداً إلى المعلومات المتاحة لديه ، أن مجموعتين هجوميتين عملتا في حرم جامعة لوبومباشي في ليلة ١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، بما فيها المعلومات التي تلقاها من أفراد سابقين في دوائر مختلفة لجهاز أمن الدولة ، بأن دائرة العمل والمخابرات العسكرية هي التي كانت في واقع الأمر مسؤولة أساساً عن أحد الهجومين على طلبة جامعة لوبومباشي في ليلة ١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . ويعتقد المقرر الخاص أن الوحدة التابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية ربما تلقت مساعدة من أفراد الفرقة الخاصة الرئاسية وقوة التدخل الخاصة . وكانت قوات الأمن الخاص موجودة داخل قوات زائير المسلحة والحرس المدني ووكالة التوثيق الوطنية . وكانت الفرقة الخاصة الرئاسية قوة مغاوير مستقلة مهمتها الوحيدة حماية رئيس الجمهورية ورئيس حركة الثورة الشعبية .

٨٧ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن العلاقة بين قوات المغاوير المختلفة هذه لم تكن قائمة على أساس تسلسل السلطة بمعنى أن قوة ضاربة موجودة داخل وكالة التوثيق الوطنية ، مثلا ، تتبع بحكم القانون عنصر "العمل" في دائرة العمل والمخابرات العسكرية لتنفيذ عملية معينة . فقد كان قادة قوات المغاوير يتعاونون ويشكلون قوات مهمة مشتركة حسب الاقتضاء لتأمين سلامة شخص الرئيس وشخصيته ، وهو تجسيد الحزب - الدولة الأوحد .

٨٨ - وكانت الاختصاصات المستقلة المتفرقة ترتبط ببعضها البعض في مجال العمليات بقوة العلاقات الشخصية ، التي يعززها تلقين مذهبي صارم . فكل واحد من قادة القوات العامة كان أمين السر المقرَّب لرئيس الجمهورية وكان أيضاً ، بالاضافة إلى ذلك ، يرتبط به في كثير من الأحيان بروابط اثنية أو أسرية . فكان بقاء هؤلاء القادة

سياسيا وبدنيا يتوقف أولا على الولاء المبيَّن للرئيس وثانيا على تعاونهم المتبادل في التعبير اليومي عن ذلك الولاء .

دائرة العمل والمخابرات العسكرية

٨٩ - أنشئت دائرة العمل والمخابرات العسكرية رسمياً في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وألحقت برئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى لقوات زائير المسلحة . وقبل ذلك الوقت ، كان وجودها بوصفها دائرة المخابرات العسكرية مقسماً بين الوحدات الوطنية والاقليمية والمحلية(٤٣) . وكان يترأس الدائرة في أثناء الأحداث المعنية اللواء ماهيلي بوكونغا ، وهو أمين سر مقرَّب لرئيس الجمهورية . وينتمي اللواء ماهيلي إلى إقليم إكواتور . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن اللواء ماهيلي يحظى كذلك بعلاقة مهنية وعلاقة عمل وثيقتين مع اللواء باراموتو ، القائد الأعلى للحرس المدني . وينتمي اللواء باراموتو كذلك الى إقليم إكوادور .

٩٠ - وتشمل دائرة العمل والمخابرات العسكرية ، مثلما يشير اسمها إلى ذلك ، مكونين هما: مكون العمل ومكون المخابرات . ويبدو أنه لم تكن توجد صلة قانونية قائمة على أساس تسلسل السلطة بين مكون المخابرات في الدائرة ومكون المخابرات في وكالة التوثيق الوطنية وسائر المكونات الخاصة بجمع المخابرات والواقعة داخل مختلف دوائر جهاز أمن الدولة . ومع ذلك ، واستناداً إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن جميع معلومات المخابرات المتعلقة بأمن الدولة ، أي المعلومات التي توحي بوجود تهديد لـ "الجهاز الأعلى" لحزب الدولة(٤٤) ، الرئيس موبوتو ، تركز في نهاية الأمر داخل دائرة العمل والمخابرات العسكرية قبل إحالتها إلى الرئاسة .

٩١ - وبحسب المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص من أفراد سابقين في دوائر مختلفة لجهاز أمن الدولة ، كانت قوة المغاوير الضاربة ، الملحقة رسمياً بدائرة العمل والمخابرات العسكرية ، نوعاً من قوة متحركة . وهذا يعني عملياً أنه يمكن إلحاق أفراد من وحدات دائرة العمل والمخابرات العسكرية بأفراد أو وحدات قوات المغاوير التابعة لدوائر أخرى في جهاز أمن الدولة أو ضمهم إليهم بهدف إنجاز مهمة بعينها .

الفرقة الخاصة الرئاسية

٩٢ - كانت الفرقة الخاصة الرئاسية ، مثلما يشير اسمها ، الحرس الشخصي من المغاوير للرئيس موبوتو ، وكان اللواء نزيمبي يترأسها في فترة الأحداث المعنية . وترتبط بين اللواء نزيمبي ورئيس الجمهورية علاقة شخصية ومهنية وثيقة قائمة منذ أمد بعيد . وينتمي اللواء نزيمبي إلى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور .

٩٣ - وينبغي ملاحظة أن عبارة "الفرقة الخاصة الرئاسية" كثيراً ما تداول استخدامها ، بسبب علنيتها وأهميتها الرمزية ، كعبارة موجزة تصف أي قوة أمنية تدعوها الحكومة إلى التدخل بعنف لقمع نشاط يعتبر هدّاماً . ويشير العديد من شهادات الطلبة الكتابية والشفوية التي استعرضها المقرر الخاص إلى الفرقة الخاصة الرئاسية(٤٥) بوصفها القوة الضاربة المسؤولة عن الخسائر البشرية والمادية التي حصلت في حرم جامعة لوبومباشي في ليلة ١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٩٤ - والطالب العادي في جامعة لوبومباشي هو ، بطبيعة الحال ، غير عالم بتعقيدات جهاز أمن الدولة . وعلى عكس ذلك ، فإن الشهادات الواردة من أشخاص يدعون بأنهم شاركوا في هجوم أو علموا بشن هجوم في أثناء تأدية واجباتهم مع جهاز الأمن إما أشارت إلى دائرة العمل والمخابرات العسكرية بوصفها القوة المسؤولة عن ذلك الهجوم أو حرصت على عدم ذكر تلك القوة باسمها ، حتى لدى طرح السؤال الرامي إلى إيضاح تلك المعلومات .

قوة التدخل الخاصة

٩٥ - كانت قوة التدخل الخاصة قوة ضاربة من المفاوير تابعة سابقا لوكالة التوثيق الوطنية . وأفيد بأنها فصلت عن وكالة التوثيق الوطنية وألحقت بالفرقة الخاصة الرئاسية . ولا يسع المقرر الخاص معرفة ما إذا كان قد حصل إلحاقها هذا قبل الأحداث المعنية أم بعدها .

(ج) جهاز الأمن في حرم جامعة لوبومباشي

٩٦ - ليس من الغريب ، على ضوء ما وُصف بتفصيل أعلاه فيما يتعلق بانتشار جهاز أمن الدولة في جميع المناطق ، أن تتضمن أيضاً أحرام جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دائرة من دوائر ذلك الجهاز(٤٦) . فقد كان أحد أجنحة جهاز الأمن في الحرم الجامعي منظماً تحت رعاية حركة شباب حركة الثورة الشعبية وهي الساعد الشاب لحزب الدولة ، أي حركة الثورة الشعبية . وكان يعمل كذلك في الحرم الجامعي هيكل أمني سري موازٍ يتألف أساساً من طلبة مزعومين ينتمون إلى إقليم إكواتور . وأخيراً ، فقد كان يعيّن في كثير من الأحيان أساتذة في الأحرام الجامعية لكي يوافوا السلطات بالمعلومات(٤٧) ؛ وكان يحرَّض غيرهم من الأساتذة أو يُجبَرون على أن يفعلوا ذلك .

٩٧ - وكان جهاز حركة شباب حركة الثورة الشعبية في الحرم الجامعي ، مثل نظرائه على الصعيد المدني ، يشتمل على مكون لجمع المخابرات وللتنفيذ . وكانت المسؤولية عن المخابرات موزعة فيما بين رؤساء مختلف الوحدات الفرعية لحركة شباب حركة الثورة الشعبية في الحرم الجامعي ومركّزة في أيدي الرئيس العام لحركة الشباب وفي أيدي رئيس الساعد التنفيذي لحركة الشباب ، أي الكتيبة الطلابية .

٩٨ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن التشكيل الإثني للقيادة الطلابية لحركة الشباب كان تشكيلاً مختلطاً . غير أن السلطات أمنت تولّي الطلبة المنتمين إلى إقليم إكوادور بعض المناصب الرئيسية مثل منصب رئيس الكتيبة الطلابية ، قائد الكتيبة . وأمنت السلطات في التجمعات التي تشملها حركة الشباب والمنظمة على أسس إقليمية ، مثل الرابطات ، تسلل فرد من إقليم إكوادور في صفوف أعضاء هذه التجمعات .

٩٩ - وكانت الكتيبة الطلابية منظمة في شكل فصيلة عسكرية . وقيل إن الوحدة تشمل ما يتراوح بين ٥٠ و٧٥ طالباً في حرم جامعي من حجم حرم جامعة لوبومباشي . وطبقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن أفراد الكتيبة كانوا موزعين على مختلف المهاجع أو المباني ، وإن كان أشد تمركز لأفراد الكتيبة موجوداً في المباني الواقعة في نقاط الوصول الرئيسية إلى الحرم الجامعي ، أي المباني الأول والرابع والعاشر في أعلى الحرم الجامعي والمباني ألف وياء وهاء في أسفل الحرم الجامعي . وكان قائد الكتيبة ، عادة ، طالبا ينتمي إلى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور . ومن حيث المبدأ ، كان أعضاء هيكل حركة الشباب في الحرم الجامعي يُنتخبون في انتخابات عامة ؛ أما في التطبيق العملي فإن انتقاءهم كان نوعاً ما يخضع لقدر أكبر من الرقابة .

١٠٠ - وكانت حركة شباب حركة الثورة الشعبية في الحرم الجامعي تتألف من رئيس عام ، هو الزعيم ، إلى جانب رؤساء وحدات فرعية يتراوح عددها بين ٥ و٨ وحدات وتتولى كل منها مسؤولية تنظيم مختلف جوانب الحياة الطلابية والاشراف عليها ، مثل الرياضة والثقافة والتجمعات الطلابية حسب كل شعبة . وبالاضافة إلى ذلك ، كان هيكل حركة الشباب يشمل ما يسمى بالرابطات ، وهي تجمعات قائمة على أساس إقليمي . وكان رؤساء هذه الوحدات والتجمعات أو ، في بعض الحالات ، الطلبة المتسللون مسؤولين ، في جملة أمور ، عن جمع المعلومات عن أنشطة وتحركات كل عضو من أعضائها وإبلاغ هذه الأنشطة والتحركات إلى الزعيم وإلى قائد الكتيبة . وكان الزعيم يبلغ كذلك إلى قائد الكتيبة النتائج التي يتوصل إليها .

١٠١ - وكان أفراد الكتيبة مسؤولين بحكم القانون عن ضمان أمن الطلبة . وفي الواقع ، كان أفراد الكتيبة أحد مكونات جهاز أمن الدولة الذي يعمل على ضمان ألاّ يهدد أي شيء مقومات بقاء رئيس الجمهورية سياسياً . وبناء على ذلك ، فإن أفراد الكتيبة كانوا يتجسّسون على تحركات وأنشطة زملائهم ويبلغون هذه التحركات والأنشطة إلى قائد الكتيبة يومياً . وكان قائد الكتيبة بدوره يقدم يومياً تقريره إلى ما يسمى مكتب المعلومات . فيقوم هذا المكتب بتجهيز تلك المعلومات وإرسالها إلى وكالة التوثيق الوطنية لترسلها إلى السلطات المركزية .

١٠٢ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأنه ، بالإضافة إلى هذا الهيكل الأمني الجامعي المعترف به رسمياً ، كان ثمة هيكل موازٍ آخر يعمل في الأحرام الجامعية الزائيرية . وكان هذا الكيان غير مسمى ، إلا أنه كان معروفا حق المعرفة ويبث الرعب في النفوس . وكان يتألف من طلبة مزعومين ينتمي معظمهم إلى قبيلة نغباندي في إقليم إكواتور . وهؤلاء الطلبة ، مثلهم مثل نظائرهم في الكتيبة ، كانوا موزعين كذلك على المباني الطلابية ، وكان أشد تمركز لهم موجوداً في المهاجع المذكورة أعلاه . وكان هؤلاء الطلبة المزعومون مدربين تدريباً عالياً في تقنيات جمع المخابرات والقتال . وقيل إنه كان من السهل نسبياً التعرف إليهم بسبب أدائهم الجامعي الرديء . وكان أفراد هذه الشبكة الموازية يتجسسون كذلك على زملائهم ويتبعون إجراءات مماثلة للإجراءات الموصوفة أعلاه فيما يتصل بالكتيبة الطلابية . وكانت نتيجة ذلك وجود آليات متشابكة لجمع المخابرات وللتنفيذ تعمل في منطقة حرم جامعي صغير نسبياً . وفي الواقع كان الحرم الجامعي شبيهاً بالدولة على نطاق مصغر .

١٠٣ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن أفراد هيكل حركة شباب حركة الثورة الشعبية والهيكل الموازي كانوا يكافأون مكافأة جيدة مقابل ما يؤدونه من مهام . فقد كانوا يتلقون مكافآت نقدية وعينية ؛ وكان لهم كذلك خيار بخصوص الغرف ، وعادة كانت تخصص غرفة لكل واحد منهم . وبالإضافة إلى ذلك ، كان الانتماء إلى جهاز الأمن في الحرم الجامعي وسيلة لتحسين المركز الاجتماعي . فكان يؤمن لأفراد كلا جناحي جهاز الأمن في الحرم الجامعي وصول سهل إلى رؤساء جهاز أمن الدولة في الاقليم ، بمن فيهم محافظ الاقليم . وكانت ظواهر هذه الامتيازات جلية بوجه خاص طوال فترة كان يعيش فيها عامة الطلبة في غرف مكتظة ويواجهون فيها صعوبات لشراء مزيد من المواد والأغذية بسبب التأخر في تلقي المنح التعليمية الحكومية . ويجوز افتراض أن هذا الفرق في مستوى المعيشة أثار الغيرة في صفوف الطلبة .

١٠٤ - وكانت انتخابات القيادة الطلابية لحركة شباب حركة الثورة الشعبية تجري سنوياً بين شهري شباط/فبراير وآذار/مارس . وكانت الانتخابات لا تتوافق مع السنة الجامعية لكي تتاح للممثلين الجدد فرصة الاطلاع على مسؤولياتهم والتعرف على الناخبين قبل بدء السنة الجامعية التالية . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن السلطات كانت تتخذ في الواقع تدابير لضمان السيطرة على نتائج الانتخابات ، وإن كانت الانتخابات نظرياً في مأمن من تدخل الدولة . ففي حرم جامعة لوبومباشي ، مثلا ، كان من المتوقع أن تكون الرئاسة الطلابية لحركة شباب حركة الثورة الشعبية ، بالتناوب ، لممثلين من "الشرق" ومن "الغرب" . ويشمل الشرق أقاليم كازاي الشرقية والغربية وشابا وكيفو وزائير العليا . ويشمل الغرب أقاليم إكواتور وباندوندو وزائير السفلى . وكانت السلطات تتولى انتقاء المرشح "الفائز" قبل الانتخابات بوقت طويل .

١٠٥ - وحصلت انتخابات القيادة الطلابية لحركة شباب حركة الثورة الشعبية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ في حرم جامعة لوبومباشي في أوائل عام ١٩٩٠ مثلما كان مقررا . ونُظم اختيار المرشحين تحت قيادة ما يسمى الرابطات . والرابطات هي جماعات من الطلبة منظمة على أساس الأقاليم ، ومدمجة في جهاز حركة شباب حركة الثورة الشعبية . وكان غرض الرابطات ، في جملة أمور ، هو توفير الدعم للطلبة الجدد في الحرم الجامعي - مثل المساعدة في العثور على مسكن وتفسير وتبسيط إجراءات التسجيل في الجامعة وفي المقررات التعليمية . وبالاضافة إلى ذلك ، كانت الرابطات تنظم مفاوضات بين الطلبة القادمين من مناطق مختلفة لمّا تثور منازعات ، وتتفاوض فيما بينها لضمان علاقات طلابية منسجمة على صعيد الحرم الجامعي . وكان رؤساء الرابطات ، كما ذكر أعلاه ، يشاركون إلى حد ما في جهاز أمن الحرم الجامعي .

١٠٦ - وطبقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، كان ينبغي أن يكون المرشح الفائز للرئاسة الطلابية لحركة شباب حركة الثورة الشعبية ، الذي تمتد مدة رئاسته حتى السنة الجامعية ١٩٩٠/١٩٩١ ، منتمياً إلى الشرق . وقد قيل للمقرر الخاص إن انتقاء المرشحين لمختلف المناصب داخل القيادة الطلابية لحركة شباب حركة الثورة الشعبية رُتِّب للامتثال لرغبات السلطات بأن يُنتخب طالب من إقليم شابا .

١٠٧ - وكان السيد مويلا نكونغولو أحد أقوى المرشحين لرئاسة الحركة . واضطر السيد مويلا إلى التنحي عن الرئاسة لمّا أوضحت السلطات أنها تنوي منح المنصب لشخص آخر ينتمي إلى إقليم شابا ترتضيه أكثر . ولسبب ما أخفقت خطة السلطات: فقد انتُخب طالب من إقليم باندوندو هو السيد موبوبا . ويجوز افتراض أن السيد موبوبا لم يُهيّأ لتولي المنصب . ويجوز كذلك افتراض أن السيد موبوبا لم يكن يحظى بكامل ثقة زعماء الرابطات الرئيسيين الذين ينهضون بدور هام في توجيه حياة الحرم الجامعي سياسياً .

١٠٨ - وطبقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، وكما سيُبيَّن أدناه في الفرع ثالثا - ألف بقدر أكبر من التفاصيل ، فإن هذه المجموعة من العوامل لعبت دورا هاماً في وقوع الأحداث في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي .

ثالثا - الاحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ استنادا الى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص والى تحليل نتائج التحقيقات المتعلقة بها

١٠٩ - يتألف الفرع ثالثا من جزأين: عرض للأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وتحليل لنتائج التحقيقات المتعلقة بها ، مع مراعاة المعايير التي تشكل السند القانوني لولاية المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي .

ألف - الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ استنادا الى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص

١١٠ - ينبغي فهم المعلومات الواردة في هذا الفرع في الاطار الأوسع نطاقا لهيكل الدولة . ولهذا الغرض ، يحيل المقرر الخاص القارىء الى الفرع ثانيا . وحيثما يكون الأمر ذا صلة بالموضوع ، فإن المقرر الخاص يربط المعلومات التي يستعرضها بالمعايير التي تشكل السند القانوني لولايته . ولأغراض احالة القارىء ، فقد أُرفقت خريطة لحرم جامعة لوبومباشي وضواحيها المباشرة بوصفها المرفق الثالث ألف وخريطة لحرم الجامعة نفسه بوصفها المرفق الثالث باء .

١ - الخلفية

١١١ - جامعة لوبومباشي هي واحدة من أهم جامعات زائير الثلاث . وهي تقع في إقليم شابا . ويتردد عليها طلاب من جميع أنحاء البلد ومن الخارج على السواء . والجامعتان الأخريان الرئيسيتان هما جامعة كيسانغاني الواقعة في إقليم زائير العليا ، وجامعة كينشاسا الواقعة في مدينة كينشاسا العاصمة .

١١٢ - وخلال العام الجامعي ١٩٨٩/١٩٩٠ ، كان حوالي ٠٠٠ ١٢ طالب يحضرون المحاضرات في جامعة لوبومباشي . ويُقدَّر أن ما بين ٠٠٠ ٨ و٠٠٠ ١٠ طالب كانوا يقيمون في حرم الجامعة ؛ وأن الباقين كانوا يقيمون في مدينة لوبومباشي أو في البلدات القريبة منها . وحرم الجامعة مصمم لإيواء حوالي ٠٠٠ ٣ طالب . وكان كثير من الطلاب يقيمون فيه بشكل غير رسمي ، كما كانت الغرف المعدَّة لإيواء طالب أو طالبين كثيراً ما تتضمن من أربعة إلى ستة طلاب وأحيانا عشرة طلاب .

١١٣ - وكانت الأوضاع الصحية رديئة في كثير من المهاجع . فالمراحيض الداخلية كانت تتعطل في أحيان كثيرة ، والمياه الجارية كانت غير متوافرة أحياناً . ولأن الكثير من الطلاب لم يكونوا يقدرون على تناول العشاء في مطاعم حرم الجامعة (التي وصفها الطلاب أيضاً بأنها دون المستوى) ، فإن كثيرين منهم كانوا يضطرون إلى ارتجال مرافق الطهي في غرفهم الضيّقة . وباختصار ، كانت أوضاع معيشة الطلاب بوجه عام بعيدة كل البعد عن كونها أوضاعاً مثالية .

١١٤ - وتحديد عدد وهوية الطلاب بالضبط في حرم جامعة لوبومباشي خلال العام الجامعي ١٩٨٩/١٩٩٠ كان سيمثل ، وفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، مهمة مشبّطة للمهمة . فكثير من الطلاب ممن كانوا يحضرون المحاضرات لم يكونوا مسجّلين رسميا في الجامعة: ذلك أن التسجيل في قوائم الجامعة يتم بعد اجتياز الامتحانات السنوية بنجاح ، وهي الامتحانات التي تجري عادة خلال شهر حزيران/يونيه . وهكذا ، فإن تحديد هويات الطلاب الذين زُعم أنهم قُتلوا أو فُقدوا في أعقاب الأحداث المعنية يجب أن يتم استقرائيا بالرجوع الى كلتا قائمتي التسجيل عن العامين الجامعيين ١٩٨٨/١٩٨٩ و١٩٨٩/١٩٩٠ (٤٨) ، وباجراء مقابلات شاملة مع الطلاب والأساتذه الذين كانوا حاضرين في حرم الجامعة خلال العام الجامعي ١٩٨٩/١٩٩٠ .

١١٥ - وقد رجا المقرر الخاص من رئيس الجامعة المؤقت أثناء اجتماعه به أن يستخرج له نسخة من قائمة التسجيل عن العام الجامعي ١٩٨٨/١٩٨٩ التي كانا قد استعرضاها هما الاثنان أثناء مناقشاتهما . كما رجا المقرر الخاص من رئيس الجامعة أن يبعث إليه بنسخة من قائمة التسجيل عن العام الجامعي ١٩٨٩/١٩٩٠ بمجرد توافرها ، إلى جانب نسخة من قوائم الطلاب شاغلي المهاجع ذات الصلة بالموضوع . ولم يستطع مدير الجامعة أن يلبّي الطلب الأول قبل مغادرة المقرر الخاص لوبومباشي . فوجه المقرر الخاص بعد عودته ، طلباً رسمياً إلى سلطات الحكومة المختصة للحصول على هذه الوثائق . ووقت صياغة هذا التقرير ، لم تكن القوائم المشار إليها أعلاه قد وردت .

١١٦ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الطلاب في حرم جامعة لوبومباشي كانوا الى حد كبير طلابا لا شأن لهم بالسياسة . وأوضح للمقرر الخاص أن هذا ناتج عن الموقع الجغرافي وعن قلّة الاتصالات الداخلية . وكان طلاب جامعة لوبومباشي يتقبّلون كون النشاط السياسي مركزا في مدينة كينشاسا العاصمة . وعليه ، فإن احتمال رد فعل طلاب جامعة كينشاسا على الأحداث السياسية الوطنية كان أكبر من احتمال رد فعل طلاب جامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى . ونظرا الى ارتفاع تكاليف السفر (خاصة بالنسبة إلى دخل الطالب) ، فنادرا ما كان الطلاب الوافدون الى جامعة لوبومباشي يغادرون ضواحيها المباشرة قبل استكمال فترة تعليمهم .

١١٧ - وتغيّر هذا الموقف بسرعة في أواخر ربيع عام ١٩٩٠ . فالتغيير السياسي الذي أشار اليه الرئيس موبوتو في خطبته في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (٤٩) صوب تحقيق مزيد من الديمقراطية للمؤسسات وانشاء نظام متعدد الاحزاب قد أثار استجابة قوية بين طلاب حرم جامعة لوبومباشي . وكان رد الفعل على خطبة الرئيس موبوتو سريعا وقويا في حرم جامعات ومؤسسات التعليم العالي الاخرى أيضاً . وأعقبت ذلك فورة في نشاط وسائل الاعلام: فتحولت صحف كانت قد اعتنقت لمدة طويلة خط حركة الثورة الشعبية تحولا جذريا في اتجاه التحليل الانتقادي والتبليغ ؛ وظهرت صحف جديدة في جميع مدن زائير الرئيسية ، وعلى وجه الخصوص ، في مدينة كينشاسا العاصمة .

١١٨ - وبدا لفترة وجيزة من الوقت وكأن امتيازات السلطة والثراء ، المنفذة بواسطة نظام أمن مكثف ألغى جميع وسائل التعبير عن الفكر والعمل المختلفين وتركّز لفترة طويلة من الوقت في أيدي حفنة من الاشخاص ، من أصل إكواتوري إلى حد كبير ، باتت على وشك أن تسقط . فأوجه التفاوت بين الحائزين على الامتيازات وغير الحائزين عليها كانت جليّة في حرم جامعة لوبومباشي حيث هبط مستوى معيشة الطالب المتوسط هبوطاً شديداً ، خاصة منذ أوائل عام ١٩٩٠ ، وحيث "اختفى" ، منذ عام ١٩٨٨ ، أكثر من ٣٠ طالباً لأسباب غير مصرح بها ، علماً بأن السبب المشتبه فيه هو عدم الانسجام مع الخط السياسي .

١١٩ - ويجدر التذكير بأن الرئيس موبوتو قد أعلن في خطبته في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ نهاية دولة الحزب الواحد وتأسيس الجمهورية الثالثة . ويجدر التذكير أيضاً بأنه ، خاصة بعد خطبة الرئيس في ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، التي صحح بها بعض أوجه "سوء التفاهم" الناتجة عن خطبته السابقة ، بدا أن آثار الديمقراطية الموعود بها لن تدرج إلا ببطء في القانون وحتى ببطء أكبر في مجال التطبيق (٥٠) .

١٢٠ - وأثار تراجع الرئيس والاستجابة المجاملة له من جانب أعضاء الهيئة التشريعية الوطنية ، الجمعية البرلمانية ، الغضب في حرم جامعات زائير بأكملها (٥١) . فهاجم طلاب جامعة كينشاسا سيارة كبيرة كانت تنقل عدداً من النواب لحضور دورة كان من المتوقع أن يوافقوا فيها على خطة الرئيس موبوتو المنقحة . وتعرض النواب للمضايقات وتم إنزالهم من السيارة . وخُلعت ملابس واحدة على الاقل من النساء النائبات ، وهي وسيلة كثيرا ما تستخدم في زائير لإذلال شخص علنا . وتدخلت قوات الامن وألقي القبض على عدة طلاب . فدعا طلاب جامعة كينشاسا زملاءهم الطلاب في جامعة لوبومباشي الى الاحتجاج على ما ظهر من رفض الرئيس السماح بنمو الديمقراطية وكذلك على لجوء الحكومة الى استخدام القوة بشدة ضد الطلاب العزّل .

١٣١ - وفي حرم جامعة لوبومباشي ، لم ينتظر الطلاب وقتا طويلا بعد خطبة ٢٤ نيسان/ابريل لاعلان القضاء على النسخة المطابقة لهيكل الحزب - الدولة ، القائمة في حرم الجامعة . على أن الحالة كانت أكثر تعقيدا من ذلك في الواقع . فبعد التصويب الذي أجراه الرئيس موبوتو في ٣ أيار/مايو ، لم يكن واضحا تماما ما إذا كانت حركة شباب حركة الثورة الشعبية قد جرّدت من سلطتها . وتفيد المعلومات التي تلقّاها المقرر الخاص بأن الزعيم والكتيبة الطلابية ظلا يمارسان مهامهما ولو بقدر من غموض الغرض وازدواج الولاء (٥٣) ، على الأقل فيما يتعلق بالزعيم .

١٣٢ - ومن أعراض الموقف المتقلقل لهياكل حركة شباب حركة الثورة الشعبية ، التي بدت قائمة وغير قائمة في نفس الوقت ، الظروف التي أحاطت بالخطبة التي ألقاها السيد موبوبا ، زعيم حركة الشباب . ويبدو أن السلطات قد دعت السيد موبوبا ، بُعيد انتخابه رئيساً لإدارة الطلاب ، إلى إلقاء خطبة لمدح الرئيس موبوتو . والظاهر أن السيد موبوبا ، تحت ضغط الناخبين الذي كان مديناً لهم بانتخابه المفاجئ وما تمخّض عنه من علو مكانته وتمتعه بالامتيازات ، قد وافق على إلقاء خطبة بديلة . وهذا ، كما يمكن تصوره ، لم يحبّبه إلى السلطات . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن السيد موبوبا كان طوال فترة الأحداث المعنية يتأرجح بين الخضوع لضغط الطلاب ولضغط الحكومة .

١٣٣ - وفي غضون خمسة أيام من الخطبة الأولى التي ألقاها الرئيس موبوتو ، تم تأسيس رابطة التضامن الوطنية . وكان أحد أهدافها المعلنة تحسين نوعية حياة الطلاب . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن عدداً من الطلاب الذين شاركوا في تأسيس رابطة التضامن الوطنية كان لهم دور فعال في تنظيم العديد من الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بما في ذلك تنظيف حرم الجامعة وما تبعه من وضع نظام المرور لداخل الحرم ، وتنظيم مسيرة الطلاب التي أُجهضت والهجوم على من أطلق عليهم اسم الواشين (المخبرين) ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

١٣٤ - وحضر الاجتماع الذي عقد في أواخر شهر نيسان/ابريل ممثلون لكل من رابطات الطلاب الاقليمية (٥٣) . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأنه ضمن الذين حضروا الاجتماع كان السادة ديفيسكيزا بيلوكا (باندوندو) ، وموبلا نكونغولو (كاساي الشرقية) ، وايبوا اكبادزام (باندوندو) ، وموبوبا (باندوندو) ، الى جانب السادة كيغونغو كيفوفو (كاساي) ، وكاوكا مالونغو (شابا) ، وكينغا عماري (كيفو) ، ولوبانغا بوفالا بيكالي (زائير العليا) ، من الشرق ، والسادة زيكيمبو مبوينو (زائير السفلى) ، ومالامبا غانغوندا (باندوندو) وايكوندومو نسادا (اكواتور ، قبيلة مونغو) من الغرب .

١٣٥ - وقد أفادت التقارير بأن السيد ديفيكيزا بيلوكا قد عين رئيسا لرابطة التضامن الوطنية ، والسيد مويلا نكونغولو نائبا للرئيس ، والسيد لوبانغا بوفالا بيكالي سكرتيراً . ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد مارس السادة ايبوا اكبادزام وكيفونغو كيفوفو وكينغا عماري وظائف قيادية أيضا . وكان هؤلاء الأشخاص الستة جميعهم ، باستثناء السيد ديفيكيزا ، يعيشون في مهاجع حرم الجامعة . أما السيد ديفيكيزا ، فكان راهباً في أخوية القديس يوسف الكاثوليكية الرومانية وكان يعيش خارج حرم الجامعة في دار الخورنية .

١٣٦ - وبلغ عدد الأعضاء الرئيسيين في رابطة التضامن الوطنية ٣٥ عضواً . ولكن ، بحسب المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، كانت معظم القرارات الاستراتيجية تُتخذ وتُنفذ في الواقع من جانب "لجنة تنظيمية" صغيرة تحت القيادة الفعلية للسيد مويلا ، نائب رئيس رابطة التضامن الوطنية . ولم يكن السيد ديفيكيزا أكثر من مجرد رئيس صوري ومتحدث ساذج وحسن النية نوعاً ما ينقل إلى أطراف ثالثة ، بما في ذلك الجمهور ووسائل الإعلام وسلطات التحقيق ، المعلومات التي يتلقاها من أعضاء في اللجنة التنظيمية كانوا هم أكثر حرصاً على ألاّ يعرّضوا أنفسهم شخصياً .

١٣٧ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن رابطة التضامن الوطنية قد ناقشت أثناء الاجتماعات العديدة التي عقدت في أواخر شهر نيسان/ابريل آثار فك هيكل حركة شباب حركة الثورة الشعبية في حرم الجامعة وقررت الاضطلاع بالكثير من مسؤوليات القيادة الطلابية السابقة فيما يتعلق بأمن ورفاه سكان حرم الجامعة . وفي جملة أمور ، قررت رابطة التضامن الوطنية ترميم حرم الجامعة الذي كان بحاجة إلى إصلاح . فقامت اللجنة التنظيمية بحشد الطلاب لدهن واجهات المهاجع ثانية ، ولكنس الجادات الداخلية لحرم الجامعة ، وبغية الحفاظ على النظام الحديث التطبيق ، لإرساء "مدونة قواعد مرور" تُحدد المسارات باتجاه واحد على العديد من الطرق الداخلية . وسمّيت الطرق وعدد من المواقع في حرم الجامعة بأسماء ثورية مثل "جادة تشي غيفارا" ، و"جادة مانديلا" و"ميدان بيريسترويكا" .

١٣٨ - ولم يكن تنظيم هيئة الطلاب بالمهمة الشاقة كما يمكن تصوّره لأن عدد الطلاب في حرم الجامعة ، حسب المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، كان أقل من ٠٠٠ ٣ طالب في أواخر نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ذلك أن كثيرا من الطلاب كانوا قد رحلوا عن حرم الجامعة بمناسبة أجازة نصف السنة . ونظرا الى أن أكثرية هيئة التدريس في الجامعة لم تقبض رواتبها منذ أوائل عام ١٩٩٠ وقاطعت ، من ثم ، التدريس مرات كثيرة للاحتجاج على ذلك ، ونظراً الى اعتقاد الكثير من الطلاب بأن خطبة الرئيس موبوتو في ٢٤ نيسان/ابريل من شأنها أن تثير هيجان الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، مما يزيد من اضطراب حياة الطلاب ، فإن كثيرين من الطلاب المقيمين عادة في حرم الجامعة والذين يتراوح عددهم بين ٠٠٠ ٨ و٠٠٠ ١٠ طالب لم يكلّفوا أنفسهم مشقة العودة من أجازتهم .

١٢٩ - وعلم المقرر الخاص من مصادر مختلفة أن رابطة التضامن الوطنية قد اجتمعت للمرة الأولى في أواخر شهر أيار مايو ١٩٩٠ وأنها كانت قائمة منذ أكثر من عام . ونظرا الى الصعوبات التي كان يمكن أن تواجه رابطة غير مرتبطة رسميا بحركة شباب حركة الثورة الشعبية والى المعلومات والشهادات الاضافية التى تلقاها المقرر الخاص ، فليس من المحتمل كما يبدو أن يكون لرابطة التضامن الوطنية وجود قبل خطبة الرئيس موبوتو في ٢٤ نيسان/ابريل . هذا ، وينبغي الاعتراف بأن هناك على الأقل منذ عام ١٩٨٨ أسباباً وجيهة لكي تقوم الهيئة الطلابية غير المنظمة تنظيماً رسمياً بالالتحام بمظهر التضامن . فخلال العامين السابقين للأحداث التي وقعت في أيار/ مايو ١٩٩٠ ، يُعتقد أن طلاباً كثيرين بلغ عددهم ٣٣ طالباً قد اختفوا من حرم جامعة لوبومباشي . ولم تُعط للمقرر الخاص أسماء هؤلاء الطلاب ، رغم أن مصادر عديدة ذكرت رقماً يناهز ٣٣ طالباً مفقوداً ، ونُسبت مسؤولية اختفائهم إلى الاجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمن في حرم الجامعة بالتعاون مع قوى خارجية .

١٣٠ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ . عُثر في الدغل المحيط بحرم جامعة لوبومباشي على جثة أحد الطلاب المفقودين الذي تعرّف عليه زملاؤه الطلبة بأنه أشا ، وكانت الجثة تحمل علامات التعذيب ومقطوعة الرأس جزئياً . وطلب الطلاب الحانقون من السلطات أن تزوّدهم ببيان رسمي عن الطلاب الآخرين المفقودين . ولمّا تأخر وصول البيان ، اصطدم الطلاب بوحدات الحرس المدني التي استُدعيت إلى حرم الجامعة لتهدئة الاضطرابات . ولقي طالب اسمه السيد مامبازي أوغي حتفه في عمليات العنف وأصيب عدة طلاب آخرين بجراح .

١٣١ - ورغم التحقيقات ، لم يتمكن المقرر الخاص من التأكد مما إذا كانت السلطات الاقليمية قد أجرت أم لا التحقيقات اللازمة ثم باشرت ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن هذا العمل الذي هو حالة إعدام بإجراءات موجزة كما يبدو .

١٣٢ - والأحداث التي جرى سردها أعلاه قد زعزعت علاقة الثقة التي كانت قائمة سابقا بين الطلاب ومحافظ إقليم شابا ، السيد كوياجيالو نغبازي تي غيرينغبو . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الطلاب كانوا يستطيعون ، حتى شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الاعتماد على المحافظ لتلبية طلباتهم بمناقشة الخلافات بين سلطات حرم الجامعة والسلطات الاقليمية والطلاب . أما بعد الأحداث التي وقعت في هذا العام ، فلم يعد طلاب جامعة لوبومباشي يعتقدون أن بامكانهم الاعتماد تماما على المحافظ للقيام بهذا الدور .

٣ - الأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠

١٣٣ - أفادت التقارير بأن طلب التضامن الذي أصدره طلاب جامعة كينشاسا قد وصل بالبريد الى حرم جامعة لوبومباشي في حوالي يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ . ودعت رابطة التضامن الوطنية الى عقد اجتماع حضره ممثلون لكل من رابطات الطلاب الاقليمية من أجل وضع خطة عمل(٥٤) . وانتهى الاجتماع بقرار صياغة مذكرة لتوجيهها الى المحافظ ، السيد كوياجيالو ، مع ارسال نسخ منها للعلم إلى رئيس الجامعة ، السيد ألوني كوماندا ، وإلى صوت زائير ، هيئة الإذاعة الزائيرية الرسمية . وتقرر أيضا في ذلك الاجتماع ، أو في اجتماع لاحق له ، تنظيم مسيرة لطلاب جامعة لوبومباشي في وسط المدينة مرورا بجانب عدة قنصليات أجنبية رئيسية . وبحسب بعض الروايات للأحداث ، كان الهدف الرئيسي من هذه المسيرة تسليم المذكرة باليد الى الجهات العديدة الموجهة إليها ، وبحسب بعضها الآخر ، كان تعبيرا عن مساندتهم لزملائهم في جامعة كينشاسا .

١٣٤ - ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد عُهد بصياغة المذكرة إلى لجنة فرعية تابعة لرابطة التضامن الوطنية أنشئت خصيصا لهذا الغرض وتألفت أساسا من طلاب في كلية الحقوق ومن أعضاء سابقين في "Balance" ، رابطة طلاب كلية الحقوق التي تولى مؤخرا السيد مويلا رئاستها . وفي وقت متأخر من ذلك المساء استُكملت صياغة المذكرة . وكانت تطالب بتحسين نواح مختلفة للأوضاع المعيشية والجامعية السيئة في حرم الجامعة وتدعو في الختام إلى التضامن مع طلاب جامعة كينشاسا . وقام رئيس رابطة التضامن الوطنية ، السيد ديفيكيزا ، بالتوقيع على المذكرة نيابة عن المنظمة .

١٣٥ - واشتد التوتر إلى حد كبير في حرم الجامعة في اليوم التالي الموافق ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ . ففي أصيل ذلك اليوم ، ألقى الحرس المدني القبض على عدة طلاب في موقف سيارة نقل كبيرة . واحتجاجاً على ذلك ، أقام الطلاب حاجزاً على الطريق الواقع في جنوب حرم الجامعة ، والذي يربط بالمدينة شرقاً وبمعسكرات كازابا غرباً ، وعززوا إنفاذ نظام المرور في حرم الجامعة . وفي بداية ذلك المساء ، انتهكت سيارة كانت تنقل السيدة روز باراموتو كوتو ، الأخت الصغرى للواء باراموتو ، رئيس الحرس المدني ، هذا النظام بعد اجتياز المدخل الرئيسي لحرم جامعة لوبومباشي . وأفادت بعض المصادر بأن السيارة كانت ملكاً لقائد الحرس المدني في الاقليم ، الرائد لوكومبي . فاستُوقف سائق السيارة وراكبتها بسبب الانتهاك ، وأُمرا ، من ثم ، بدفع غرامة نظير المخالفة . وفي هذه الأثناء ، كان الطلاب يشتمون السيدة باراموتو . وأفادت التقارير بأن سائق السيارة الذي انتابه الرعب قد فرّ ، في حين خرجت السيدة باراموتو من السيارة وسبّت الطلاب شفهياً . وعند ذلك ، هجم عدد من الطلاب عليها

ونزعوا ملابسها (أو ما شابه ذلك) ، وحسب بعض المصادر ، تحرّشوا بها . وقيل إن عدة طلاب قد تدخلوا للدفاع عنها .

١٣٦ - ووفقاً للحكم ، كان السيد ديفيكيزا ضمن هذه الجماعة . وأفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن السيدة باراموتو قد رافقها إلى بر الأمان أعضاء من اللجنة التنظيمية التابعة لرابطة التضامن الوطنية رأوا أن الأمور قد وصلت إلى حد بعيد جداً في معاملة الأخت الصغرى للواء باراموتو . ولعل سبب فعلهم هذا لم يكن تماماً الإيثار . ويعتقد المقرر الخاص أن السيد ديفيكيزا لم يكن ضمن أعضاء اللجنة التنظيمية الذين أغاثوا السيدة باراموتو .

١٣٧ - وعلى أساس المعلومات الموجودة لدى المقرر الخاص ، فقد وصل هذا الحادث إلى علم السلطات المركزية إما بواسطة الرائد لوكومبي أو بواسطة السيد غاتا ، أو بواسطة الاثنين معاً . ويفيد التقرير الذي وصل في نهاية الأمر إلى علم اللواء باراموتو بأن السيدة باراموتو قد أصيبت بجراح خطيرة أو توفيت . وتجدر الاشارة إلى أن أخت اللواء ، عندما سألتها اللجنة البرلمانية عما إذا كانت قد طلبت إدخالها المستشفى على أثر الحادث الذي وقع في ٩ أيار/مايو ، أجابت بالنفي . ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن النتيجة المحتملة لهذه التقارير المبالغ فيها قد أثارت على الأرجح عملية قوة الأمن الخاصة التي أرسلت لمعاقبة الطلاب الجناة (٥٥) .

١٣٨ - أما بخصوص النشاط الذي دار في الحواجز ، فقد اصطدمت شاحنة تابعة للحرس المدني بأحد الحواجز الطرقية التي أقامها الطلاب . فأطلق أفراد من الحرس المدني النيران في الهواء وألقوا القبض على ستة طلاب . وأفادت التقارير بأنه جرى فيما بعد الإفراج عن الطلاب بناء على أوامر المحافظ والعقيد لوكيو . وعزز هذا الحادث عزم الطلاب على تنظيم مسيرة احتجاج في مدينة لوبومباشي . فقام العقيد لوكيو ، إما بسلطته الذاتية أو بناء على الأمر المسبق الصادر من المحافظ كوياجيالو ، بتعزيز حزام عسكري حول حرم الجامعة ووزّع وحدات الجندرمة لسد الطريق المؤدي إلى المدينة .

١٣٩ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ أيضاً ، كشف النقاب عمّن أطلق عليهم اسم الواشين (المخبرين) . وكان الواشون طلاباً من إقليم اكواتور اشتبه زملاؤهم في كونهم أعضاء في جهاز أمن حرم الجامعة . وعلى أساس المعلومات التي لدى المقرر الخاص ، فإن الواشين الثلاثة الذين وردت أسماؤهم في الحكم ، السادة مانجي كامبو غودا ، وزنغيا ياويلي ، ويوكوتو بوسنغا ، كانوا بالفعل أعضاء في هذا الجهاز .

١٤٠ - وقد وصلت إلى مسامع المقرر الخاص روايات مختلفة عن كيفية كشف النقاب عن حلقة الواشين . والرواية الاكثر انتشاراً ، وهي الرواية التي اعتمدتها المحكمة في حكمها ، تفيد بأن السيد مانجي كامبو غودا قد فاجأه طلاب آخرون وهو يتصل لاسلكياً ، على ما يبدو ، بأحد رؤسائه . وأفادت التقارير بأن السيد مانجي الذي هجم عليه الحشد الغاضب وضربه قد افشى أسماء عدد من زملائه الاعضاء في جهاز أمن حرم الجامعة .

١٤١ - وحسب رواية أخرى ، فقد أشار السيد مانجي شكوك جماعة من الطلاب الذين كانوا يناقشون حالات اعتقال زملائهم في الآونة الأخيرة . وأفادت التقارير بأن السيد مانجي قد صرح تلقائيا للجماعة بأنه على علم بالافراج الوشيك عن الطلاب المعتقلين . وعندما سأله الجمع الثائر عن كيفية حصوله على هذه المعلومات ، اجاب السيد مانجي بطريقة غير مقنعة كاشفاً بذلك نفسه للطلاب كمتعاون مع الدولة . وعند ذلك تعرَّض للمصير الذي ورد ذكره أعلاه .

١٤٢ - وتفيد رواية ثالثة للأحداث تلقاها المقرر الخاص بأنه ، في الوقت الذي كان يجري فيه التحرش بالسيدة باراموتو ، هبَّ السيد زنفيا ياويلي ("ويللي") لنجدتها مقنعا بذلك حشد الطلاب الهاجمين بأن له صلة بجهاز أمن الدولة . وأفادت التقارير بأن السيد زنفيا ، شأنه شأن السيد مانجي ، قد ضُرب الى أن أفشى أسماء المتعاونين معه .

١٤٣ - وتضيف روايات عديدة أيضا الى كل من هذه الروايات الثلاث المختلفة حبس الواشين في "قاعة التأمل" ، وهي مركز الاعتقال الذي تديره الكتيبة الطلابية ، والواقع داخل حدود حرم الجامعة . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الواشين قد لاقوا فيها التعذيب . ولم يتضح تماماً ما إذا كان الواشون الذين قُبض عليهم قد ضُربوا علناً على يد المهاجمين أم ضُربوا ضرباً مبرِّحاً (passer à tabac)[٥٦] في قاعة التأمل ، أم تعرّضوا لكلا الأمرين .

١٤٤ - وعلاوة على ذلك ، تشهد معظم الروايات المتعلقة بكشف النقاب عن الواشين بأن الواشين الذين تم ضربهم قد أكدوا علمهم باختطاف و"اختفاء" ، أي قتل ، ما لا يقل عن ٣٣ طالبا في الأعوام الاخيرة ، وكذلك بحالتي إعدام الطالب أشا والسيد ناموسنجي باغايا بدون اجراءات قضائية في عام ١٩٨٩ كما أكدوا اشتراكهم في ذلك . وأخيرا ، اعترف الطلاب الذين تم ضربهم بمسؤولية عناصر من جهاز أمن الدولة في قتل الطالب مامبازي في حرم الجامعة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

١٤٥ - وفي رأي المقرر الخاص أن أي رواية من الروايات المتعلقة بالمرحلة الاولى من عملية كشف النقاب عن الواشين هي غير معقولة . اذ يبدو من غير المحتمل أن يكون

مأمور مخابرات ، دُرّب مهنيا على تقنيات الدفاع عن النفس ولُقّن عدم ارتكاب أي فعل من شأنه في نهاية الأمر تعريض وجود السلطة المركزية للخطر ، عاجزا عن التخلص من قبضة مجموعة من مجرد طلاب جامعة أو أن يغشي بسرعة أسماء زملائه الأعضاء في جهاز أمن الدولة . وفضلاً عن ذلك ، ليس من المحتمل أن يعرّض مأمور مخابرات مدرّب مهنياً نفسه للخطر بالاتصال علناً اتصالاً لاسلكياً . وغني عن البيان أن الطالب المتوسط في جامعة لوبومباشي ليس من عادته أن يتنزه حاملاً جهاز اتصالات قابلاً للنقل . وأخيراً ، ليس بوسع الطالب المتوسط في جامعة لوبومباشي أن يصل إلى قاعة التأمل . وبالمقابل ، فقد كان بوسع الأعضاء السابقين في الكتيبة أن يصلوا إليها .

١٤٦ - وتلقى المقرر الخاص معلومات من عدة مصادر ، بما فيها معلومات من أعضاء سابقين في دوائر مختلفة لجهاز أمن الدولة ، حملته على الاعتقاد بأن أكثر من عضو سابق في جهاز أمن حرم الجامعة قد رأى هبوب رياح التغيير في الخطبة التي ألقاها رئيس الجمهورية في ٣٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وتفيد المعلومات التي لدى المقرر الخاص بأن أعضاء الكتيبة الطلابية في حرم جامعة لوبومباشي كانوا في معظمهم يأتون من إقليم إكواتور[٥٧] . وتمشياً مع رغبات السلطات ، كان قائد الكتيبة عموماً من إقليم إكواتور ، والأكثر من ذلك ، كان من قبيلة نغباندي في معظم الأحيان[٥٨] . وباختصار ، كان التشكيل الاثني لجهاز أمن حرم الجامعة يعكس التشكيل الإثني لجهاز أمن الدولة في شابا .

١٤٧ - ولكن ، لم يكن جميع أعضاء الكتيبة من نفس الأصل الإثني الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية . فوفقاً لمعلومات المقرر الخاص ، كان هناك بالتأكيد خلال العام الجامعي ١٩٨٨/١٩٨٩ عدد من أعضاء الكتيبة في جامعة لوبومباشي من أقاليم أخرى بزائير . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، بما في ذلك المعلومات التي تلقاها من أعضاء سابقين ذوي آراء مختلفة في جهاز أمن الدولة ، بأن أعضاء الكتيبة غير الاكواتوريين كانوا يعامَلون بقدر من الارتياب سواء من جانب زملائهم الأعضاء في الكتيبة والذين هم من إقليم اكواتور أو من جانب سلطات المخابرات التي كانوا يرفعون إليها التقارير . فليس من المستغرب إذن أن يكون على الأقل بعض أعضاء الكتيبة غير الاكواتوريين هؤلاء قد قرروا عدم التورّع عن خيانة زملائهم أعضاء الكتيبة الذين هم من إقليم اكواتور فيما لو اقتضت الضرورة ذلك . ويبدو أن الخطبة التي ألقاها الرئيس موبوتو في ٣٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ قد هدّدت لفترة قصيرة من الوقت بعزل الأشخاص المرتبطين بالرئيس على جميع مستويات هيكل سلطة الدولة . وأعضاء الكتيبة غير الاكواتوريين هؤلاء قد لمسوا على ما يبدو أن مستقبلهم لا يكمن مع هيكل السلطة الاكواتورية وإنما يكمن على الأرجح مع الحركة الناشئة الطلابية غير الاكواتورية . وهناك من الاسباب ما يحمل المقرر الخاص على الاعتقاد ، على أساس المعلومات التي لديه ، بأن بعض هؤلاء الطلاب غير الاكواتوريين قد أصبحوا فيما بعد

الزعماء الفعليين لحركة المعارضة الطلابية أو ، بعبارة أخرى ، أعضاء اللجنة التنظيمية لرابطة التضامن الوطنية .

١٤٨ - وكأعضاء في اللجنة التنظيمية ، خان الطلاب "المهتدون" عن قصد زملاءهم السابقين . ولدى المقرر الخاص اسباب قوية تحمله على الاعتقاد ، وفقا للمعلومات التي تلقاها ، بأن هؤلاء الأعضاء في اللجنة التنظيمية لرابطة التضامن الوطنية قد قاموا ، في جملة أمور ، بإخبار مجمل أعضاء رابطة التضامن الوطنية بهويات وأرقام غرف عدة أعضاء ، أو اذا جاز التعبير ، عدة أعضاء سابقين في جهاز أمن حرم الجامعة ينتمون جميعهم إلى اقليم اكواتور . ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تحمله أيضاً ، على الاعتقاد بأن نفس هؤلاء الاشخاص كانوا مسؤولين خلال الفترة الواقعة بين ٩ و١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ عن لصق صور الواشين الآخرين المقيمين في حرم الجامعة بشكل بارز على لوحة لصق الصور في حرم الجامعة . وأخيرا ، يعتقد المقرر الخاص أن أية عملية أسر أولية للواشين قد تمت اما على أيدي بعض هؤلاء الأعضاء السابقين في جهاز أمن حرم الجامعة الذين أصبحوا الآن أعضاء في رابطة التضامن الوطنية ، أو بقيادتهم .

١٤٩ - وتفيد معلومات المقرر الخاص بأن بعض نفس هؤلاء الأعضاء في اللجنة التنظيمية قد شاركوا في توجيه "النداء الرسمي" أمام حشد من طلاب جامعة لوبومباشي ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بعد عملية الأسر الأولية للواشين ولكن قبل العملية الأوسع نطاقاً التي تمت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ . وكان هذا النداء هو الذي أطلق الإشارة لمطاردة الطلاب الاكواتوريين ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وهي العملية التي تطابقت أساليبها التكتيكية بالضبط تقريباً مع الأساليب التي استخدمت في العملية التي نفذتها مجموعة غاتا بعد ذلك بليلتين . ولكن عملية مجموعة غاتا ، بخلاف العملية التي وقعت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ، قد قتلت وطعنت بدون تمييز طلاباً كانوا موجودين بالمصادفة في حرم الجامعة(٥٩) . وبالعكس ، كان الهدف من العملية التي وقعت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو إرعاب وتأديب الطلاب الذين جرى التعرف عليهم كأعضاء سابقين في جهاز أمن حرم الجامعة والذين اعتبروا ، جماعياً ، أنهم يتحملون مسؤولية عن حالات قتل أو اختفاء كل هذا العدد الكبير من الطلاب في الماضي الحديث .

١٥٠ - ووفقاً لأرجح عملية إعادة تمثيل للأحداث التي وقعت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ، فإن اللجنة التنظيمية لرابطة التضامن الوطنية قد حصلت ، بعد أسر وضرب من أُطلق عليهم اسم الواشين ، على تأييد طلاب آخرين في حرم الجامعة للإغارة على غرف العديد من الواشين المشتبه فيهم . وقد انتهز بعض أعضاء اللجنة التنظيمية فرصة توجيه "النداء الرسمي" لإثارة الهيجان بين الطلاب غير الاكواتوريين . وأفادت التقارير بأن بعض أعضاء الكتيبة الاكواتوريين ، على سبيل الرد بالمثل ، قد هددوا ، بالكلام وبالمدى ، إما جمهور "النداء الرسمي" أو تجمعاً آخر واسعاً للطلاب .

١٥١ - وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الطلاب المنتمين إلى اقليم اكواتور يشكلون نسبة صغيرة من مجموع عدد الطلاب . ونظرا إلى انخفاض عددهم - حتى مع مراعاة انخفاض عدد الطلاب الشامل بعد خطبة ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ - لم يكن بوسعهم أن يدافعوا وحدهم عن أنفسهم دفاعا فعالا ضد الاجراءات الجماهيرية التي اتخذها الطلاب غير الاكواتوريين .

١٥٢ - واستنادا إلى المعلومات التي لدى المقرر الخاص ، قام عندئذ بعض أعضاء اللجنة التنظيمية بحشد مجموعة من المؤيدين لهم انضم إليها عدد آخر من الطلاب بعدما انطلقت "حملة المطاردة" . وشن الهجوم في حوالي الساعة الحادية عشرة مساء (٦٠) . حيث قام زعماء الحملة بتوجيه عصابتهم بانتظام نحو غرف مختارة في مهاجع مختارة بحثاً عن الواشين الاكواتوريين واستهلت المجموعة عملياتها بالمهاجع الكبرى المرقمة في حرم الجامعة الأعلى وواصلتها في المهاجع المعيَّنة بالأحرف في حرم الجامعة الأسفل . وفي كل غرفة مستهدفة ، كان يُتَّبع إجراء معين . فكان عدد كبير من أفراد المجموعة يدخلون الغرفة ويقبضون على الواشي المشتبه فيه ، في حالة وجوده . وكان بعض هؤلاء الأفراد يسلّمونه أو يسلمونها إلى الحشد المنتظر في الخارج ، بينما كان الآخرون يفتشون الغرفة بدقة بحثاً عن "أدلة" تجريمية . وكانت تُشعل النيران بعد ذلك في الغرفة ، كلما أمكن ذلك . وكانت الضحية تخضع "لتأديب" شديد أي للضرب من جانب الحشد المنتظر في الخارج . وعلاوة على غرف الطلاب الواشين ، فقد نُهبت بالمثل الحوانيت والحانات التي يملكها الطلاب الاكواتوريون وأُشعلت فيها النيران كلما أمكن ذلك .

١٥٣ - وعلى أساس المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن زعيم حركة الشباب وقائد الكتيبة كليهما كانا على علم بالعملية . وأفادت التقارير بأن زعماء العملية التي وقعت في ٩ - ١٠ أيار/مايو قد طلبوا تعاون ومساعدة القيادة السابقة لحركة الشباب . ولم يلبِّ الطلب بطبيعة الحال . على أن مصدراً واحداً على الأقل قد أفاد بأن قائد الكتيبة (رغم كونه من إقليم إكواتور ، من قبيلة مونغو لا من قبيلة نغبندي) ، وزعيم حركة الشباب قد وافقا كلاهما على غض النظر عن العملية . ويمكن الافتراض بأن ذلك كان موقفاً حذراً لا موقفاً ينم عن الاقتناع .

١٥٤ - ووفقا لجميع روايات الأحداث التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد أسفر تفتيش الغرف عن كشف النقاب عن وثائق تجريمية وأشكال شتى من المعدات العسكرية وغيرها من المعدات التي كانت تُستخدم لجمع المعلومات . ومن بين الأدوات التي أفادت التقارير بأنه تم استعادتها من غرف الواشين منظار ثنائي العينية للرؤية في الليل ، ورسائل ، وصور ، وشهادات تدل بطرق شتى على تلقي التدريب العسكري في الخارج وعلى وجود علاقة مع رئيس الجمهورية ، واشارات تفيد بأن الواشين كانوا يتلقون بانتظام

مبالغ كبيرة من المال وأغذية من مصادر حكومية . وأفادت التقارير بأن عدة أعضاء في اللجنة التنظيمية قد سلّموا بعد ذلك الوثائق التجريمية وغيرها من المواد إلى السيد موبوبا ، زعيم حركة الشباب . وطلبوا إليه أن يسلّم هذه "الأدلة" إلى السلطات المدنية الاقليمية ، وبوجه خاص إلى المحافظ كوياجيالو ورئيس الجامعة ، السيد ألوني . وليس من المستغرب أن يكون السيد موبوبا قد رفض القيام بذلك . فقد أفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن السيد موبوبا قد اختفى من حرم الجامعة وقام بعد ذلك بتبليغ رواياته الذاتية عن الأحداث التي وقعت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ إلى السلطات المختصة ومنها الأعضاء الرسميون في جهاز أمن الدولة(٦١) .

١٥٥ - وأفادت التقارير بأن العملية تواصلت حتى الساعات الأولى من صباح يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ . واستُدعي ثلاثة من الواشين هم السادة ملنجي كامبو غودا ، وزنغيا ياويلي وبوكوتو بوسنغا ، للمثول أمام "محكمة الشعب" . ووفقا لمعلومات المقرر الخاص ، فقد تشكلت "المحكمة" من اثنين من "القضاة المعاونين" ومن "رئيس المحكمة" . أما "الشعب" ، أي طلاب حرم جامعة لوبومباشي ، فقد مثّلهم "نائب عام" . وتولّى طلاب كلية الحقوق القيام بتلك الأدوار . ولم يعين محام للدفاع عن المتهمين .

١٥٦ - ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه إلى الاعتقاد بأن "رئيس المحكمة" كان السيد مويلا نكونغولو وأن واحدا من "القضاة المعاونين" كان السيد إبوا اكبادزام . وليس بوسع المقرر الخاص أن يؤكد أو ينفي ، على أساس المعلومات التي لديه ، ما إذا كان السيد ديفيكيزا بيلوكا قد شارك في المحاكمة أو كان حاضرا فيها . على أن لدى المقرر الخاص من الأسباب ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن السيد ديفيكيزا قد حضر على الأقل جزءا من العملية التي وقعت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

١٥٧ - وأدانت "المحكمة" الواشين الثلاثة بتهم مختلفة شملت مسؤوليتهم عن وفاة أو اختفاء الطلاب الـ ٣٣ والإخبار لدى الدولة عن زملائهم الطلاب . وأوصى "النائب العام" بحكم الاعدام واعتمدت المحكمة هذه التوصية . وأمرت المحكمة بتنفيذ حكم الاعدام فورا . وعليه ، تم جر السادة مانجي كامبو غودا ، وزنغيا ياويلي وبوكوتو بوسنغا إلى حفرة تعرف باسم "مربع العشاق" ويبلغ عمقها حوالي أربعة أمتار . وتم قذفهم في الحفرة وأخذ عدد كبير من الطلاب في رشقهم بالحجارة . وقد تقرر إحراق الواشين الثلاثة أحياء بمجرد الحصول على زيت الوقود .

١٥٨ - وأفادت التقارير بأن طلاباً مخبرين قد أطلعوا فوراً سلطات المخابرات الاقليمية على المصير الذي ينتظر الأعضاء الإكواتوريين الثلاثة في جهاز الأمن السري بحرم الجامعة . ووصلت الأنباء إلى محافظ الاقليم ، السيد كوياجيالو ، الذي تلقى في غضون ساعة واحدة التصريح من السلطات المركزية بالقيام بعملية لإنقاذ السادة مانجي كامبو غودا ، وزنغيا ياويلي وبوكوتو بوسنغا .

١٥٩ - وأمر العقيد لوكيو فصائل من الجندرمة والحرس المدني بالتقابل بالقرب من موقع العملية . ونفذت العملية بسرعة فائقة تحت قيادة النقيب بونفوندا ، قائد اللواء المتنقل في مدينة لوبومباشي . وتم نقل الواشين الثلاثة لتلقي العلاج الطبي دون أن يصاب أي شخص آخر من الحاضرين وقت الحدث بجراح . وأفادت التقارير بأن اثنين على الأقل من الواشين الثلاثة قد نُقلا إلى مرفق طبي بجنوب افريقيا للحصول على العناية المشددة . على أن ذلك لم يحدث إلا بعد يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ عندما نُقل معاً من لوبومباشي أربعة طلاب كان واحد منهم على الأقل مصاباً بجراح شديدة إثر الأحداث التي وقعت ليلة ١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ .

١٦٠ - وأفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن حالة الواشين الثلاثة لم تكن خطيرة من الناحية الطبية . وبالفعل ، كان الطلاب الاكواتوريون الذين رافقوا ضحية الأحداث التي وقعت في ١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حالة مُرضية بقدر كاف ليدلوا من أسرَّتهم في مستشفى بجنوب افريقيا إلى ممثلي وسائل الاعلام الوطنية والدولية بروايتهم للأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي طوال الفترة المعنية .

١٦١ - وعقب عملية الانقاذ ، ساد حرم الجامعة هدوء نسبي . وشرعت الغالبية العظمى من الطلاب الاكواتوريين الباقين ، بعد أحداث الليلة السابقة التي هزت أعصابهم على نحو يمكن فهمه ، في مغادرة حرم الجامعة . ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد جاء يسأل عن كثير من الطلاب الاكواتوريين "أصدقاء وأقارب"(٦٣) من المدينة أو عناصر اكواتورية من الحرس المدني والقوات المسلحة الزائيرية وأخرجوهم من حرم الجامعة . ووفقاً لمعلومات المقرر الخاص ، فإن روايتهم للأحداث ، إلى جانب المعلومات الأكثر دقة التي أوصلها إلى جهاز أمن الدولة عدة أشخاص من حملة المطاردة التي جرت في ٩ - ١٠ أيار/مايو ، قد أشارت الرغبة في الأخذ بالثأر بين الجماعة الاكواتورية المقيمة في لوبومباشي .

١٦٢ - ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه إلى الاعتقاد ، على أساس المعلومات التي تلقاها ، بأن من أوائل الذين أخبروا السلطات المركزية بأنباء مثيرة بشأن كشف النقاب عن جهاز الأمن الاكواتوري السري والتهديد العام الذي تتعرض له مجموعة الطلاب الاكواتوريين السيد غاتا ، المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل . ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه أيضاً إلى الاعتقاد بأن معلومات السيد غاتا قد أكدتها معلومات مماثلة وردت من مصادر عدة منها العقيد لوكيو ، القائد الاقليمي ، والرائد لوكومبي ، قائد الحرس المدني ، والسيد أوبا ، المدير الاقليمي لوكالة التوثيق الوطنية . وأفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأنه ، على أساس هذه المعلومات إلى جانب أنباء اليوم السابق القائلة إن الأخت الصغرى للواء باراموتو قد أصيبت بجراح خطيرة ، أو توفيت ، شرع رؤساء دوائر مختلفة لجهاز أمن

الدولة مع سلطات مدنية مختلفة في وضع استراتيجية ترمي إلى التعويض عن الأضرار والاهانة التي لحقت المخبرين الاكواتوريين ومجتمع الطلاب الاكواتوريين في حرم جامعة لومبوباشي .

١٦٣ - ويلاحظ المقرر الخاص ، ضمن أمور أخرى ، أن تهديدات قد وجهت ضد حياة عدد كبير من الطلاب في حرم جامعة لوبومباشي وضد سلامتهم البدنية خلال مجرى الأحداث التي وقعت في ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ . وعليه ، ومع مراعاة المعايير التي تشكل السند القانوني لولايته ، فإن المقرر الخاص يطرح السؤال التالي: ما هي الأسباب التي حالت دون شروع السلطات الاقليمية المختصة ، وفقا للقانون السائد وطبقا لمعايير القانون الدولي العام ذات الصلة ، في التحقيق في الأحداث من أجل محاكمة المسؤولين عنها؟

١٦٤ - ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه إلى الاعتقاد ، نظراً إلى ما ورد عن وصف وسير عمل جهاز أمن الدولة بوجه عام وقواته في إقليم شابا بوجه خاص ، إلى جانب المعلومات التي لديه بشأن الأحداث المعنية ، أن سلطات المخابرات الاقليمية ، وبعدها مباشرة ، سلطات المخابرات المركزية كانت على علم تماماً بتفاصيل العملية التي وقعت في ٩ - ١٠ أيار/مايو وبهوية المسؤولين عن تنظيمها وتنفيذها .

١٦٥ - ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه الى الاعتقاد على أساس المعلومات التي لديه ، أن زعماء العملية التي وقعت في ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وهم قلة من الأعضاء الرئيسيين في اللجنة التنظيمية لرابطة التضامن الوطنية ، قد اعترفوا بأن الأحداث قد ذهبت أبعد قليلاً مما كانوا يقصدون . على أن "الذي يهزّ شجرة جوز الهند يجب أن يتوقع سقوط جوزة على رأسه"(٦٣) . وبعد هذه اللحظة ، أو بعد وقت قصير مما سمّي بمحاكمة الواشين ، غيّر على الأقل عدد من زعماء العملية موقفهم مرة أخرى وأبلغوا سلطات المخابرات الاقليمية بتفاصيل العملية التي وقعت في ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بما في ذلك أسماء وأرقام مباني مهاجع وغرف عدة أشخاص من المشتركين الرئيسيين في "حملة المطاردة"(٦٤) .

١٦٦ - ويبدو للمقرر الخاص أنه لو كان هدف السلطات هو التصدي ، وفقاً للقانون الوطني السائد وللمعايير الدولية ، للحالة التي تطورت في حرم جامعة لوبومباشي ، لوجب على السلطات التي لديها معلومات بشأن هذه القضية أن تحيل هذه المعلومات إلى السلطات القضائية مع طلب مباشرة التحقيق واحتجاز الأشخاص الذين يُعتقد أنهم مسؤولون لاستجوابهم ، وعند الاقتضاء ، توقيفهم .

٣ ـ الأحداث التي وقعت في ١١ ـ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠

١٦٧ ـ على أثر الأحداث التي وقعت في ٩ ـ ١٠ أيار/مايو ، ضُيِّق الحزام الأمني حول حرم الجامعة منعا لدخول أو خروج أي شخص منه . ولم يكن من شأن هذا العمل سوى تعزيز عزم القيادة الطلابية على تنفيذ المسيرة التي كانت قد خططتها الى وسط المدينة والتي كانت قد أُوقفت قبل ذلك بيومين بناءً على أوامر السلطات . وأفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن أعضاء اللجنة التنظيمية لرابطة التضامن الوطنية قد أرغموا الطلاب صباح يوم ١١ أيار/مايو على التجمع للانضمام الى المسيرة . وحدث كذلك في صباح يوم ١١ أيار/مايو أن تلقى رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، مكالمة لاسلكية من زعيم حركة الشباب ، السيد موبوبا ، الذي أبلغه بالمسيرة المخططة وأفاده علما بأن الغرض منها هو مواجهة المحافظ في محل اقامته لإرغامه على التصدي لشكواهم القائمة منذ وقت طويل وشرح الأسباب الكامنة وراء الاجراءات الانتقامية التي اتخذوها ضد مجموعة من الطلاب الاكواتوريين الذين كانوا لسنوات عديدة موظفي أمن سريين لصالح الحكومة .

١٦٨ ـ وأحال رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، معلوماته فورا الى المحافظ كوياجيالو الذي أبلغه بأنه كان يستمع الى شبكة الاتصالات اللاسلكية وأنه التقط مكالمة السيد موبوبا مباشرة . وأحاط المحافظ رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، علما بأنه ينوي مقابلة الطلاب في ذلك الصباح وطلب اليه أن يذهب الى حرم الجامعة لتمهيد وصوله . وذهب رئيس الجامعة بصحبة الأمين العام الأكاديمي إلى حرم الجامعة . وقد انقطعت المفاوضات حتى قبل أن تبدأ ، حسب ما أفادت به التقارير ، كانوا قليلي الثقة بنوايا المحافظ كما بنوايا وكيله ، رئيس الجامعة ، السيد ألوني . وفضلاً عن ذلك ، فقد أصبح الطلاب يشكّون في زعيمهم ، السيد موبوبا ، الذي لم يكن ، لسبب مجهول ، حاضراً وقت الإعداد للمسيرة والذي لم يضطلع بدوره كوسيط يمثل الطلاب .

١٦٩ ـ وأفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن أعضاء اللجنة التنظيمية لرابطة التضامن الوطنية قد مثّلوا الطلاب خلال تبادل وجهات النظر الذي جرى مع السلطات الجامعية . وبعد انقضاء نصف ساعة أو ما ناهز ذلك من المناقشات العقيمة مع رئيس الجامعة ، قام الطلاب ، بقيادة أعضاء اللجنة التنظيمية ، بالقبض على رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، وأرغموه على نزع شارة حركة الثورة الشعبية التي كان يحملها ووضعوا في يديه لافتة كُتب عليها "ليسقط موبوتو" . ثم وضعوه رسمياً في مقدمة المسيرة . وما أن بدأت المسيرة حتى صدّها حزام من رجال الجندرمة كانوا مصطفين أمام مخيم موتومبو . وانتهز رئيس الجامعة هذه الفرصة للفرار إلى صفوفهم . ثم توجه إلى محل إقامة المحافظ لإبلاغه بالأحداث المزعجة التي وقعت صباح ذلك اليوم . ووقعت بعد رحيله مواجهة دامت ساعتين بين الطلاب ورجال الجندرمة اقتصرت على رشق

الحجارة من جهة وإطلاق بعض طلقات النار في الهواء من الجهة الاخرى . ولم يسفر هذا التبادل عن حدوث إصابات أو اعتقالات وخمدت حمّى المواجهة في وقت ما من بداية فترة بعد الظهر .

١٧٠ - وفي هذه الأثناء ، كانت الاستعدادات تتم من جانب السلطات المدنية والعسكرية الرئيسية لإقليم إكواتور للرد على الأفعال التدميرية التي ارتكبها طلاب غير اكواتوريين خلال الأيام السابقة . وحدث في وقت ما قبل الساعات الأولى من صباح يوم ١١ أيار/مايو أن قام السيد غاتا ليبو كيتي ، المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، بصياغة تقرير أمني رقمه 05/ANI/D7/00071/1990 وتوجيهه إلى المحافظ كوياجيالو . وهذا التقرير الذي سلّمه السيد غاتا إلى المحافظ والذي نقله في الوقت نفسه مرؤوسه ، السيد ايدالي - موسيسي ، إلى السلطات المركزية هو الذي كان الموضوع الرئيسي لما سمّي بالاجتماع الأمني الذي دعا المحافظ كوياجيالو إلى عقده في محل إقامته في الساعة الحادية عشرة صباحاً . وقد أحاط التقرير الأمني علماً بحالة "الاضطراب" السائدة في حرم جامعة لوبومباشي ملقياً الضوء على الخطر الذي يهدد الطلاب المنتمين إلى إقليم اكواتور وبوجه خاص الطلاب المنتمين إلى قبيلة نغباندي . لذلك ، أوصى التقرير "بأن تتدخل السلطة بسرعة على أساس معلومات معينة أتاحتها الخدمات الخاصة" وبأن تُفتش غرفة السيد مويلا ، المعروف بأنه زعيم العملية التي وقعت في ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وأن يُلقى القبض عليه "بمجرد أن يسود الهدوء مرة أخرى"(٦٥) .

١٧١ - وتفيد المعلومات التي لدى المقرر الخاص بأن السيد غاتا قد عقد في محل إقامة المحافظ اجتماعاً أمنياً تحضيرياً للسلطات المدنية والعسكرية الاقليمية الرئيسية باستثناء المحافظ كوياجيالو . والمشتركون الآخرون الذين كانوا جميعهم من إقليم اكواتور كانوا المدير الاقليمي لوكالة التوثيق الوطنية ، السيد أوبا باليغبيا ، والقائد الاقليمي ، العقيد لوكيو ليانزا والقائد الاقليمي للحرس المدني ، الرائد لوكومبي بانو كاندي . وكان الهدف من الاجتماع هو وضع اللمسات الأخيرة للجوانب التنظيمية والاستراتيجية لخطة هجوم توضع تحت قيادة السيد غاتا بغية الانتقام للجماعة الاكواتورية ، بوجه عام ، ولرئيس الجمهورية ، بوجه خاص . وكان قد تقرر عرض خطة الهجوم التي أعدها السيد غاتا على المحافظ كوياجيالو كأمر واقع أثناء الاجتماع الأمني الرئيسي الذي كان سيبدأ في الحادية عشرة .

١٧٢ - والتقرير الأمني الذي أعده السيد غاتا بدقة قد أتاح السند الخطي الذي على أساسه سيكون المحافظ مضطراً إلى أن "يأذن" بشن الهجوم . وبمعنى آخر ، وكمسألة متعلقة بالتسلسل الاداري ، كان المحافظ الاقليمي ملزماً بموجب القانون بأن يتخذ قرارات بشأن مسائل تؤثر على حفظ النظام والأمن داخل حدود ولايته القضائية: أي أن

المحافظ كوياجيالو سيكون في نظر السلطات المركزية معذوراً للتصرف من أجل إعادة النظام والأمن في حرم الجامعة على أساس التقرير الأمني الذي أعدّه السيد غاتا .

١٧٣ - ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه إلى الاعتقاد ، وفقاً للمعلومات التي لديه ، بأنه ابتداء من الهجوم على الأخت الصغرى للقائد الأعلى للحرس المدني ، السيدة براموتو ، وطوال حملة المطاردة التي وقعت ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ وما أسفرت عنه من عواقب ، كان المسؤولون المدنيون والعسكريون الرئيسيون الاكواتوريون يجرون اتصالات مباشرة مع رؤسائهم الاداريين في كينشاسا بدون علم المحافظ كوياجيالو . وهؤلاء كانوا السيد غاتا ، والسيد أوبا ، والعقيد لوكيو والرائد لوكمبي . ولدى المقرر الخاص أسباب قوية أيضاً تدعوه إلى الاعتقاد بأن تقارير هؤلاء المسؤولين كانت تبالغ في سرد الأحداث عن الحالة السائدة في لوبومباشي (٦٦) .

١٧٤ - وبوجه خاص ، علم المقرر الخاص أن التقارير التي رُفعت إلى السلطات المركزية قد أفادت بأن السيدة باراموتو قد توفيت أو أنها على فراش الموت . هذا فضلاً عن أن كشف النقاب عن حلقة الواشين ، وهي قوة أمن اكواتورية سرية تعمل في حرم الجامعة ، قد مثّل تحدياً مباشراً لجهاز أمن الدولة الذي دعّم أساس وجود رئيس الجمهورية . وباختصار ، فإن الأحداث التي وقعت على مجرد حرم جامعي قد حوّلتها السلطات الاقليمية والمركزية على السواء إلى أحداث ذات أهمية وطنية: إذ اعتُبر أن أمن الدولة ، أي رئيس الجمهورية ، معرّض للخطر .

١٧٥ - ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تحمله على الاعتقاد ، وفقاً للمعلومات التي تلقاها ، بأن السلطات المركزية قد أذنت في البداية بتشكيل قوة إقليمية لمواجهة الخطر القائم . وكان من المتعين وضع هذه القوة تحت الرقابة التنظيمية الفعلية للمدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، السيد غاتا ، الذي نجح في تعبئة العناصر المختلفة للمجتمع الاكواتوري - السلطات المدنية والعسكرية والسلطات التابعة لها الاكواتورية - إلى جانب "الأصدقاء والأقارب" الغاضبين للطلاب الاكواتوريين وطلاب جامعة لوبومباشي المصابين ، المنحدرين في معظمهم من إقليم إكواتور - لمواجهة التهديد الملحوظ لوجودهم باتخاذ إجراءات حاسمة . وتفيد المعلومات التي لدى المقرر الخاص بأن الاجتماع التحضيري الذي عُقد قد اختُتم باتخاذ قرار بعرض خطة الهجوم المستكملة ، التي أذنت بها السلطات المركزية بالفعل من جميع جوانبها باستثناء الجانب التنفيذي ، على المحافظ للحصول على "موافقته" .

١٧٦ - ودعا المحافظ كوياجيالو الذي كان قد تلقى في ذلك الوقت التقرير الأمني من السيد غاتا إلى عقد الاجتماع الأمني الرئيسي في محل إقامته في حوالي الساعة الحادية عشرة . واشترك في هذا الاجتماع ، علاوة على المحافظ ، المدير الاقليمي لوكالة

التوثيق الوطنية ، السيد أوبا باليفبيا ، والقائد الاقليمي ، العقيد لوكيو ليانزا ، والقائد الاقليمي للحرس المدني ، الرائد لوكومبي بانو كاندي ، وكان جميع المشتركين في الاجتماع من إقليم اكواتور . وقد تغيّب السيد غاتا عن حضور الاجتماع الأمني الرئيسي بدعوى المرض . والأرجح أنه سارع إلى وضع العناصر اللازمة في أماكنها لشن الهجوم في ذلك المساء .

١٧٧ - ولوحظ غياب عدة شخصيات إقليمية عن الاجتماع كان يمكن توقع حضورها فيما لو كان الموضوع الفعلي للاجتماع هو المعالجة المشروعة لحالة الاضطراب السائدة في حرم جامعة لوبومباشي وهم: نائب محافظ إقليم شابا ، السيد ملانجيلا نجينجي ، ومدير المنطقة ، السيد بيازا ، ورئيس الجامعة ، السيد ألوني ، والأمين العام الاكاديمي ، السيد بونفيسابو ، والمفوض للشؤون الحضرية في لوبومباشي والنائب العام لإقليم شابا ، السيد نتيساني مبيموزيكي .

١٧٨ - ومن المحتمل أن الموظفين الرسميين الحاضرين ، الذين كانوا قد عادوا لتوهم من اجتماعهم مع السيد غاتا ، قد نقلوا إلى المحافظ كوياجيالو نص ومحتوى تقرير السيد غاتا لإبلاغه بأنه هو ، المحافظ ، قد فقد السيطرة على حرم الجامعة المجاور ومن ثم لم يضطلع بمسؤولياته إزاء المجتمع الاكواتوري بوجه عام ، ورئيس الجمهورية ، بوجه خاص . وكان الحل جاهزا لديهم . فعرضوا على المحافظ خطتهم التنفيذية ، التي كانت السلطات المركزية قد وافقت عليها إجمالاً ، للحصول على "موافقته" .

١٧٩ - ويبدو أن المحافظ كوياجيالو قد حاول أثناء الاجتماع إقناعهم بالعدول عن تنفيذ الخطة ولكنه في النهاية امتثل لأمر رؤسائه كما بلّغه إليه مرؤوسوه الشرعيون . وعليه ، فقد أمر المحافظ بقطع المياه والكهرباء عن حرم الجامعة . إذ من شأن الظلام الناتج أن يتيح لأعضاء مجموعة السيد غاتا ، حيث الكثيرون منهم معروفون في حرم الجامعة ، إمكانية القيام بعملهم دون أن يتعرف أحد عليهم ، بينما من شأن انقطاع المياه أن ييسر تنفيذ أي نشاط خططته المجموعة لإشعال الحريق (٦٧) . وأعلن المحافظ أيضاً عن نيته مواصلة السعي لإجراء الحوار مع الطلاب . وقد عُقد الاجتماع الأمني في ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ بدون جدول أعمال خطي ولم تسجل القرارات التي اتخذت فيه في محضر ، رغم ما في ذلك من تناقض مع الأحكام القانونية الناظمة لعقد الاجتماعات الأمنية ، وهذا أمر يمكن فهمه .

١٨٠ - وبعدما انفض الاجتماع ، أمر المحافظ كوياجيالو السيد ايلونغا نكاندا ، الرئيس الإقليمي لشركة الكهرباء الوطنية ، باتخاذ الخطوات الضرورية لقطع الكهرباء عن حرم الجامعة . وكلّف السيد أويلونغا بدوره مرؤوسه السيد فيتا لاندو بتنفيذ الأمر . وأشار السيد فيتا الاعتراض الفني الذي مؤداه أن قطع الكهرباء عن حرم

الجامعة بأكمله من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى قطع الكهرباء عن المخيمات العسكرية المجاورة له . ووصلت هذه الأنباء إلى المحافظ كوياجيالو الذي أجاب بضرورة التخلي عن الخطة . على أن السيد فيتا بعد دراسة المشكلة بصورة أعمق ، قد صرح بأن من الممكن قطع الكهرباء فقط عن المنطقة العليا من حرم الجامعة (التي تتضمن المهاجع الكبرى المرقمة الواقعة في جهة الشمال الشرقي) دون التأثير على المنشآت العسكرية . وعندما وصل هذا الاقتراح إلى علم المحافظ ، أمر بتنفيذ الخطة بين الساعة السابعة والساعة السابعة والنصف مساءً .

١٨١ - وفي غضون ذلك ، اتصل المحافظ كوياجيالو بالرئاسة لإبلاغها بنتائج الاجتماع الأمني الذي عقد صباح ذلك اليوم ، وفيما يبدو ، لمحاولة جعل السلطات المركزية ترجع عن قرارها تنفيذ عملية غاتا . ولم يتضح تماما ما إذا كانت جهود المحافظ كوياجيالو قد تكللت بالنجاح . وأفادت معلومات المقرر الخاص بأن الرئاسة ، بعد أن علمت بالخطورة الظاهرة للحالة في حرم جامعة لوبومباشي وبالقرارات التي اتخذها بعض قادة قوات الأمن على الصعيد الوطني ، الذين كانوا يردون هم أنفسهم على سلسلة من التقارير المثيرة للقلق التي بلغتهم من لوبومباشي ، قد أرسلت وحدة تابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية لشن غارة عسكرية على حرم جامعة لوبومباشي .

١٨٢ - وفي وقت ما من بعد ظهر ذلك اليوم ، تلقى المحافظ كوياجيالو الأمر النهائي من كينشاسا بترتيب الدعم اللوجستي المحلي لأفراد عملية دائرة العمل والمخابرات العسكرية ، الذين كان من المقرر وصولهم في مجموعتين إلى مطار لوانو (المطار الدولي في لوبومباشي): القادة على متن الطائرة دس - ١٠ التابعة لشركة الطيران الزائيرية والتي كان من المقرر وصولها بعد الموعد الاعتيادي في حوالي الساعة السابعة مساء ، والقوات على متن طائرة نقل عسكرية كان من المقرر أن تهبط بين الساعة العاشرة والعاشرة والنصف مساء . ولدى المقرر الخاص أسباب قوية تدعوه إلى الاعتقاد ، وفقا للمعلومات التي تلقاها ، بأن المحافظ كوياجيالو قد نفذ هذا الأمر .

١٨٣ - وفي بعد ظهر ذلك اليوم ، كلف المحافظ كوياجيالو رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، مرة أخرى بمحاولة التفاوض مع الطلاب للمرة الأخيرة نيابة عنه . وكلّف السيد ألوني ، بدوره ، السيد سامافوندو ، مدير شؤون الطلاب ، بهذه المهمة . وأفادت التقارير بأن السيد سامافوندو قد وصل إلى حرم الجامعة في حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر . وعقب تبادل لوجهات النظر هائج على الأرجح بينه وبين الطلاب ، وافقت الأطراف على عقد اجتماع بين ممثلي الطلاب والمحافظ في حرم الجامعة صباح اليوم التالي . ولفترة قصيرة من الوقت ، عاد الهدوء إلى حرم الجامعة ، وانسحبت إلى مخيم موتومبو بعض القوات التي كانت قد أُمرت بالتقدم إلى مشارف حرم الجامعة .

١٨٤ - وفي هذه الأثناء ، كانت الاستعدادات تتم لقيام مجموعة غاتا بالهجوم . وأفادت جميع التقارير بأن السيد غاتا قد أمر بأن تكون العمليات التكتيكية مركزة في دار الضيافة ، وهي وحدة سكن تابعة للجامعة تقع خارج حرم الجامعة بالقرب من واحد من المخيمات العسكرية ، هو مخيم موتومبو . وأفادت التقارير بأن أغلبية الأساتذة الذين كانوا يقيمون في دار الضيافة كانوا ينتمون إلى إقليم إكواتور . وعلاوة على ذلك ، لدى المقرر الخاص أيضا أسباب للاعتقاد ، على أساس المعلومات التي تلقاها ، بأن اثنين من هؤلاء الأساتذة ، هما السيد ألوفيو بن أولومي والسيد موندونغا موكولي ، كانا موظفي مخابرات في جهاز أمن الدولة . والسيد ألفويو والسيد موندونغا ينتميان إلى إقليم اكواتور .

١٨٥ - وطوال يوم ١١ أيار/مايو ، وصلت عناصر من مجموعة غاتا وضباط اتصال واجتمعوا ورحلوا للتأكد من أن جميع الترتيبات جاهزة لشن الهجوم الوشيك . وبلّغت عدة مصادر المقرر الخاص بأنه كانت توجد ضمن الأجهزة المجمعة أدوات منها الأقنعة لحجب هوية المهاجمين على الطلاب المحليين . ومن بين الذين اشتركوا في الاجتماعات السرية المختلفة طلاب من جامعة لوبومباشي أغلبيتهم من اقليم اكواتور ، وسكان اكواتوريون لمدينة لوبومباشي (من أطلق عليهم اسم "أصدقاء وأقارب" الأشخاص الثلاثة الواشين الذين جرى ضربهم) ، وعناصر من الحرس المدني والقوات المسلحة الزائيرية تنتمي إلى إقليم اكواتور .

١٨٦ - وبحلول نهاية الأصيل ، كانت الاستعدادت النهائية لوضع الحزام الأمني الذي عزز أكثر من مرة قد تمت . فعلى المحيط الغربي وباتجاه الجنوب الغربي جرى وزع وحدات من الحرس المدني . أما على المحيط الشرقي (الذي يسد الطرق إلى وسط المدينة) وُضعت وحدات من الجندرمة . وكان النصف الشمالي من هذا الخط الشرقي يخضع لقوات النقيب موانداكوندي ، التي يقع مقرها حول دار الضيافة والممتدة جنوبا حتى مهبط الطائرات القديم تشومبي . وكان النصف الجنوبي من الخط في أيدي رجال النقيب بونفوندا ، المنتشرين أمام مخيم موتومبو . ويستنتج المقرر الخاص ، على أساس المعلومات التي لديه ، أن القطاع الشمالي الواقع بين حرم الجامعة ومطار لوانو القريب منه كانت تتولاه مجموعة من قوات الحرس المدني وقوات اللواء ٣١ (ربما الكتيبة ٣١١) .

١٨٧ - وقرب نهاية الأصيل ، بدأت الإشاعات تنتشر في حرم الجامعة بأن قوات الأمن الخاصة على وشك أن تشن هجوما . ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن الطلاب الاكواتوريين الذين كانوا لا يزالون مقيمين في حرم الجامعة هم الذين نقلوا أولا الأنباء المتعلقة بفريق الهجوم إلى أصدقائهم غير الاكواتوريين . ووفقا لتقارير أخرى ، فإن أعضاء الحرس المدني غير الاكواتوريين الذين كانوا يقومون بمهمة الحراسة حول حرم الجامعة والذين سمعوا شيئا من زملائهم عن الهجوم الليلي هم الذين حذروا

عددا كبيرا من الطلاب غير الاكواتوريين وحثوهم على الفرار من حرم الجامعة في أقرب وقت ممكن .

١٨٨ - وأفادت بعض هذه التقارير بأن الطلاب الاكواتوريين قد أفضوا إلى أصدقائهم بكلمة السر التي كانت ستُستخدم لتعيين الطلاب الاكواتوريين الذين ظلوا في حرم الجامعة ولحمايتهم من الهجوم . وكانت كلمة السر هي "lititi Mboka" (التي كانت تحوّل أحيانا إلى "Matiti Mboka") (٦٨) . وفي لغة لينغالا ، يمكن ترجمة هاتين العبارتين على التوالي بـ "عشب" و"مسكن" . ووفقا للتقارير التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن المهاجمين كانوا سيتوجهون إلى الضحية المرتقبة بكلمة "lititi" وإذا لم يكن الجواب كلمة "Mboka" ، كان هذا الشخص سيعيّن للقتل .

١٨٩ - وقبل هبوط الليل ، كان الذعر قد ساد حرم الجامعة . فالطلاب الذين حاولوا الفرار قد أوقفتهم في مشارف حرم الجامعة عناصر الحزام الأمني العسكري وأرغمتهم على العودة إليه . وأفادت التقارير بأن عدة شخصيات مدنية وعسكرية منها رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، والنقيب مونغوندا ، قائد الجندرمة ، قد علمت أيضا بالإشاعات المتعلقة بالهجوم الوشيك . وعلاوة على ذلك ، أفادت التقارير بأن زعيم حركة الشباب ، السيد موبوبا ، قد اتصل لاسلكيا برئيس الجامعة ، السيد ألوني ، في حوالي الساعة السابعة مساءً لإبلاغه بنفس الشيء . وأمر رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، الزعيم الطلابي بالعودة إلى حرم الجامعة مضيفا أنه نقل بالفعل المعلومات التي سبق أن تلقاها إلى المحافظ كوياجيالو . وأبلغ المحافظ كوياجيالو بدوره رئيس الجامعة بأنه تلقى خبر هذه الإشاعات من مدير المنطقة ، السيد بيازا ، في وقت مبكر هو الساعة الرابعة والنصف وأنه "قد أثنى عن تنفيذ العملية بإلغائها" مشيراً بذلك على ما يبدو إلى مساعيه عن طريق اتصالاته اللاحقة بالرئاسة لإلغاء "الإذن" الذي منحه لشن هجوم غاتا في الاجتماع الأمني الذي عقد صباح ذلك اليوم .

١٩٠ - وأمر المحافظ كوياجيالو أيضا الرائد لوكومبي بالتأكد من أن الأمر الذي سبق أن صدر بقطع الكهرباء قد نفذ . وأسند الرائد بدوره هذه المهمة إلى ضابط عملياته ، الملازم ماكونغا نسومبو ، الذي أخذ فصيلة صغيرة من الحرس المدني إلى محطة الكهرباء الفرعية الواقعة بالقرب من دار الضيافة . وفي وقت ما بين الساعة السابعة والسابعة والنصف مساءً ، قطعت الكهرباء بالفعل وخيّم الظلام الدامس على النصف الأعلى من حرم الجامعة .

١٩١ - وفي نفس الوقت تقريبا ، لاحظ الطلاب أن الطائرة د س - ١٠ التابعة لشركة الطيران الزائيرية والمنتظمة عادة في موعدها قد تأخر وصولها تأخرا كبيرا . واستنتج كثيرون أن الرحلة قد أوقفت عمدا في كينشاسا للسماح بنقل قوات الأمن الخاصة

التي أوفدت "لتأديب" الطلاب على تصرفهم الوقح إزاء النظام ، وأخذوا يبلغون أصدقاءهم وجيرانهم باستنتاجاتهم . فارتفعت درجة الذعر في حرم الجامعة .

١٩٣ - وفي وقت ما بين الساعة الثامنة والعاشرة مساء ، أقام عدد كبير من الطلاب مشعلة أمام المبنى رقم ١٠ الذي التفّوا حوله للرقابة . وجلب كثير منهم مراتب لتناوب الحراسة بين من كانوا يراقبون وصول القوات ومن كانوا ينامون . وفي حوالي ذلك الوقت أيضاً ، لاحظ عدد من الطلاب مرور طائرة أخرى وصفها البعض بأنها تشبه طائرة عسكرية من طراز س - ١٣٠ . ورأى بعض الطلاب في الجهة السفلى من حرم الجامعة التي لم تقطع فيها الكهرباء عدداً من أفراد قوات الحرس المدني يرابطون بين قاعة المحاضرات بكلية الطب ومبنى المهاجع كاف . وعندما سألهم الطلاب عن مبرر وجودهم ، أجاب الجنود ، حسب ما أفادت به التقارير ، بأنه موجودون هناك لضمان أمن الطلاب .

١٩٣ - وفجأة ، بين الساعة الحادية عشرة والحادية عشرة والنصف مساء ، ظهر حشد من الرجال ، بعضهم يلبسون أقنعة أو أغطية حاجبة للرأس وبعضهم ذوو وجوه مطلية باللون الأسود وجميعهم يلوّحون بمدى وسكاكين وحراب وقضبان حديدية ، قرب مباني كلية العلوم الاجتماعية ومروا بجانب المبنى كاف وانتشروا صائحين في جادة تشي غيفارا فأخذ الطلاب المرعوبون الذين كانوا قد تجمعوا حول المشعلة يفرّون في جميع الاتجاهات . وقد فرَّ عدد كبير من الطلاب إلى أقرب مهجع بحثاً عن مأوى وحاول آخرون العودة إلى غرفهم بالمهاجع .

١٩٤ - وجميع التقارير التي تلقّاها المقرر الخاص تتفق على القول إن عدداً من أعضاء الفريق المهاجم كانوا ذوي بنية أقوى من أن تكون بنية طلاب . وأفادت بعض هذه التقارير بأن الطلاب الذين نجوا من الهجوم قد تمكنوا أيضاً من التعرّف على زملاء طلاب ضمن المهاجمين . ويقدر المقرر الخاص ، على أساس المعلومات التي تلقاها ، أن هذا الفريق المهاجم الأول قد تضمن ما بين ١٠٠ و١٥٠ شخصاً . وأفادت التقارير أيضاً بأن التشكيل الفعلي للفريق قد تغير في مجرى العملية لأن عدداً من الطلاب ممن كان يُحتمل سقوطهم كضحايا قد تسللوا إلى صفوف الفريق كي لا يصبحوا هم أنفسهم أشخاصاً مستهدفين .

١٩٥ - وتظهر استراتيجية الفريق الشاملة بوضوح من خلال البيانات التي تلقاها المقرر الخاص ولكن وسيلة تنفيذها غامضة أكثر من اللازم . فقد كانت الاستراتيجية تستهدف باختصار إلحاق أكبر قدر من الضرر الجسدي والمادي بأشخاص وممتلكات الطلاب الذين اعتُبر أنهم يحاولوا قلب نظام الدولة برفعهم النقاب عن شبكة مخابرات كانت تشكل جزءاً من جهاز أمن الدولة ثم بسعيهم إلى قتل ثلاثة من المخبرين الاكواتوريين . أما وسيلة التنفيذ ، فيبدو أنها كانت مجرد تقليد للهجوم الذي تم شنه قبل ذلك بيومين على مخبرين اكواتوريين مشتبه فيهم .

١٩٦ - ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، كان القائد العام للفريق شخصاً يشار إليه باسم "العميد" ، وهو لقب احترام يُمنح عادة لشخص مراعاة لسنّه أو لخبرته العالمية . ويبدو أن اثنتين من الوحدات التابعة للفريق كانتا بقيادة طلاب سابقين في جامعة لوبومباشي ، وأن واحدة منهما كان يشار إليها عموماً باسم "عصابة جيرو" (٦٩) . أما حالات القتل والشروع في القتل الفعلية ، فهي في معظمها من فعل العناصر العسكرية التابعة للفريق .

١٩٧ - ويستطيع المقرر الخاص أن يستنتج على أساس المعلومات التي تلقاها ، أن "العميد" وكلاً من رئيسي الوحدتين كانوا يحملون قوائم تتضمن أسماء وأقسام المهاجع وأرقام غرف الأشخاص الذين عُيِّنوا لاشتراكهم في الهجوم الذي وقع في ٩ - ١٠ أيار/مايو . وكما ذكر المقرر الخاص أعلاه ، ووفقاً للمعلومات التي تلقاها ، فإن لديه أسباباً قوية تدعوه إلى الاعتقاد بأن عدداً من زعماء الهجوم الذي وقع في ٩ - ١٠ أيار/مايو كانوا قد رحلوا بالفعل عن حرم الجامعة بعد أن سلّموا إلى سلطات المخابرات الاقليمية تفاصيل تلك العملية السابقة . وهذه المعلومات ، إلى جانب بيانات إضافية وردت من مخبرين اكواتوريين في حرم الجامعة ، منهم الواشون الثلاثة المقبوض عليهم ، هي التي كانت الأساس لوضع القوائم التي حملها الفريقان المهاجمان .

١٩٨ - ومع أن عدداً من الطلاب الذين اشتركوا في الهجوم الذي وقع في ٩ - ١٠ أيار/مايو قد ظلوا بدون شك في حرم الجامعة ، فإن العثور عليهم كان سيصعب إلا إذا كانوا ظلوا نائمين في غرفهم طوال فترة الاضطرابات أو اختاروا أن يفروا من المشعلة إلى غرفهم مباشرة . لذلك ، يعتقد المقرر الخاص أن معظم الطلاب الذين أصيبوا بجراح أو قتلوا على أثر العملية كانوا "ضحايا أبرياء" بمعنى أن المهاجمين قد انتقموا لأنفسهم من الذين تصادف وجودهم في الغرف المستهدفة أو حولها ، أو من الذين تصادف فرارهم في اتجاه عناصر الفريق الموجودة حول حرم الجامعة .

١٩٩ - وأفادت التقارير بأن "العميد" قد أمر كلا من الوحدتين بتغطية أقسام معينة من حرم الجامعة الأعلى والأسفل والتقابل بعد اختتام عمليتهما في الجزء الواقع بين القسمين ياء وألف للتأكد من وجود الجميع ولتمكين الطلاب الأعضاء في الفريق المهاجم من جمع ما قد يكون بقي في غرف مهاجعهم من أمتعة شخصية قبل الرحيل عن حرم الجامعة في عربات عسكرية مصادرة لتنفيذ العملية .

٢٠٠ - وأفادت معلومات المقرر الخاص بأن مجموعة غاتا قد نفذت الهجوم بشكل أخرق وبدون تدبير . كانت عصابات صاخبة وفوضوية تقف أمام قسم من أقسام المهاجع: فكانت العناصر العسكرية تدخل المبنى وتفتح عنوة باب الضحية المستهدفة ثم تصيح بكلمة

"Lititi" . وإذا لم يكن الجواب كلمة "Mboka" ، كان يُلقي القبض عشوائياً على أحد الأشخاص الموجودين في الغرفة (أو في حالة خلوها ، أحد الأشخاص الموجودين في غرفة مجاورة لها) ثم يُجر إلى مكان وجود أعضاء العصابة المنتظرين في الأسفل فيتولى هؤلاء عندئذ ضرب الضحية وفي بعض الأحيان قتله أو قتلها . وكان يحدث أيضاً في بعض الحالات سلب أو إحراق الغرف في قسم المهجع الذي أُخرجت منه الضحية .

٣٠١ - ووفقاً لبعض التقارير التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد حاول بعض أعضاء العصابة إحراق الضحايا الذين سُلّموا إليهم وذلك بإشعال النار في المراتب التي أُلقوا عليها ، وذلك تقليداً لطريقة "الاعدام" التي كان من المنوي تنفيذها في الواشين الثلاثة . وأفادت تقارير أخرى أيضاً بأنه تم إخراج امرأة من غرفتها والتحرش بها جنسياً انتقاماً للاعتداء الذي تعرَّضت له السيدة باراموتوا في ٩ أيار/مايو . وأخيراً ، سُلبت وأُحرقت في بعض الحالات حوانيت وحانات تابعة لطلاب غير اكواتوريين أو لأطراف ثالثة غير اكواتورية هي الأخرى ، وذلك رداً بالمثل على الهجوم الذي وقع في ٩ - ١٠ أيار/مايو .

٣٠٢ - وقد أحدث الهجوم الذي شنته مجموعة غاتا أضراراً بالغة بوجه عام حيث خلَّف في أعقابه حطاماً متناثراً بكل وضوح - مباني مسلوبة ومحروقة ، وطلاباً مصابين بجراح وتنزف منهم الدماء وجثثاً هامدة . وعلى أساس المعلومات التي لدى المقرر الخاص ، بما في ذلك المعلومات الواردة من أعضاء سابقين في دوائر مختلفة لجهاز أمن الدولة ، فإن هذه ليست هي الطريقة التي تنفذ بها وحدة مفاوير زائيرية عملياتها . فعملية المفاوير الحقيقية إنما هي عملية جراحية من حيث كلا الغرض والتنفيذ . ومن الناحية النموذجية ، يقتل المفاوير عددا صغيرا من الضحايا المختارة بهدف أول هو ارهاب أولئك المتروكين خلفهم . وتنفذ العملية بسرعة ، عموما في مدة تتراوح بين ٣٠ و٤٥ دقيقة ، ولا تترك وراءها أي دليل - وبالتأكيد لا جثثا هامدة أو أشخاصا مصابين بجراح - يمكن أن يشهد على وجودها . فجزء من الأثر المراد إحداثه ينتج عن الذعر الحقيقي الذي يثيره اختفاء الضحايا تماما وإلى الأبد .

٣٠٣ - وكان الضحايا الأوائل الذين هربوا من الهجوم الذي شنته مجموعة غاتا ثلاثة طلاب جرحى وصلوا بين الساعة الثانية عشرة ليلا والواحدة صباحا الى صفوف وحدة الجندرمة التي يقودها النقيب بونفوندا ، اضافة الى شخص أو اثنين وصلوا الى صفوف النقيب موانداوحكوا جميعهم عن المذبحة التي وقعت في حرم الجامعة . ووضع النقيب بونفوندا ضحاياه في سيارة جيب ونقلهم الى المستشفى . وفي طريق العودة ، صادر أيضا طاقم سيارة الجيب وأخذ سيارة الإسعاف التابعة لمستوصفات الجامعة (مرفق طبي في لوبومباشي) . واحتُجزت سيارة الاسعاف بناء على الأوامر في مركز قيادة النقيب بونفوندا حتى الفجر تقريباً عندما أجيز لها ولعدد من العربات العسكرية الصغيرة دخول حرم الجامعة لنقل الجرحى وجثث المتوفين .

٣٠٤ - وقامت مجموعة الطلاب الجرحى الذين كانوا قد التجأوا إلى قوات النقيب موانـدا بالتوجه إلى المدير الاجتماعي للجامعة ، السيد مولومبا ، في دار الضيافة . فاتصـل السيد مولومبا عندئذ بالمحافظ كوياجيالو لإطلاعه على الحالة السائدة في حرم جامعـة لوبومباشي . وأفادت التقارير بأن المحافظ قد اتصل من جانبه لاسلكياً بالعقيد لوكيـو آمراً إياه بالتحقيق في الحالة . واتجه العقيد إلى مركز قيادة النقيب بونغونـدا: وكان هذا الأخير قد سبق أن أوفد ، أو أوفد في ذلك الوقت ، دورية استطلاعية تحـت قيادة الرقيب الأول كونغولو مونغا الذي عاد مصرحاً بأن الحالة هادئة ما عـدا الحرائق الثلاثة المشتعلة في حرم الجامعة . وأبلغ العقيد لوكيو المحافظ كوياجيالـو بهذا النبأ ، وبعد ذلك لم يصدر أمر آخر بالتحقيق في الحالة السائدة في حـرم الجامعة .

٣٠٥ - وفي هذه الأثناء ، في حرم الجامعة ، بين الساعة الواحدة والثانية صباحـاً ، كانت عملية مجموعة غاتا تشرف على نهايتها . واجتمعت الوحدات المختلفة كما كـان مخططاً في مقدمة الجزء الأسفل من حرم الجامعة ، وجمعت العناصر الطلابية الموجودة فـي المجموعة أمتعتها الشخصية وخرجت المجموعة بأكملها من مؤخرة الجزء الأسفل من حـرم الجامعة متجهة إلى الطريق القائم حول المبنى كاف ومباني العلوم الاجتماعية . وفـي الوقت الذي أخذت فيه مجموعة غاتا تعد نفسها للرحيل ، واستعدت فيه الوحدة التابعـة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية لدخول حرم الجامعة في الساعة الثانية صباحـاً ، قام العقيد منغباو قائد مركز التدريب في مخيم كازابا ، وقد أنذره على ما يبـدو الضجيج الذي أثارته مجموعة غاتا لدى خروجها ، باستنفار سرية مجندين ووضعها تحـت قيادة الملازم الأول بولو كي تكون على استعداد لمساندة أي تدخّل ضروري في حـرم الجامعة . وعندما قام بالإبلاغ لاسلكياً عن مبادرته ، قيل له بالاحتفاظ بقواتـه احتياطياً . وفي حوالي الساعة الخامسة صباحاً ، تلقى الأمر بصرفها مرة أخرى .

٣٠٦ - وأثناء قيام مجموعة غاتا بعملها الهائج الأخرق ، وصلت إلى لوبومباشي مجموعـة الهجوم الثانية المهنية واتخذت مواقعها . ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقـرر الخاص ، لم يعلم رجال دائرة العمل والمخابرات العسكرية بمهمتهم إلا قبل ايفادهـم بـ ٣٤ ساعة . ولم يعلموا بموقع هذه المهمة إلا قبل رحيلهم مباشرة ، عشية يـوم ١١ أيار/مايو ، على متن طائرة نقل عسكرية نقلتهم من معسكرهم إلى لوبومباشي . وقد جرى إطلاعهم بالتفاصيل التنفيذية لتلك المهمة خلال اجتماعات عقدت بعد وصولهم بين الساعـة العاشرة والعاشرة والنصف مساء . وأفادت التقارير بأن هذه العملية قد رمز إليهـا باسم "عملية العقرب" .

٣٠٧ - وكانت عملية غاتا قد بدأت بالفعل عندما وصلت قوات المغاوير التابعة لدائـرة العمل والمخابرات العسكرية إلى مشارف حرم الجامعة لتنفيذ الأوامر التي تلقتهـا ،

وذلك بعد أن جرى تزويدها في الموقع بالمعلومات ، بما في ذلك الأخبار القائلة إن قوة غاتا قد سبقتها إلى حد كبير في تنفيذ الغرض من عمليتها . وسعياً منها للاستفادة إلى أقصى حد من وضع سيء ، ظلت القوات التابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية مرابطة في موقعها الى أن استكملت مجموعة غاتا جولتها الأخيرة وعاد هدوء نسبي الى حرم الجامعة . ومن الناحية الايجابية ، فإن الهجوم الذي شنته عصابة غاتا قد أسفر على الأقل عن تفريق المجموعة الطلابية التي كانت ملتفّة حول المشعلة والتي كانت قد عزمت البقاء طوال الليل لأغراض الحراسة مما كان سيضايق فعلا مجموعة مفاوير عازمة على القيام بعملية سرا .

٣٠٨ - ودخلت بعد ذلك الوحدة التابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية حرم الجامعة بين الساعة الثالثة والثالثة والنصف صباحا ونفذت الأوامر وفقا للخطة الموضوعة وإن يكن ذلك مع بعض التعديلات الضرورية التي اقتضاها وضع معظم الضحايا المستهدفين ، ألا وهم زعماء الهجوم الذي وقع في ٩ - ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذين كانوا قد فرّوا من حرم الجامعة قبل وقوع الهجوم الأول أو أُسروا على أيدي مجموعة المهاجمين الأولى أو فرّوا من وجوههم .

٣٠٩ - ويستنتج المقرر الخاص ، على أساس المعلومات التي لديه ، أن القوات التابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية قد استندت في بحثها عن الضحايا الى القوائم التي سبق أن أُعدت بأسماء وأقسام المهاجع وأرقام غرف الضحايا . وإن فرقة مفاوير مدرَّبين تدريبا عاليا يتراوح عددهم بين ٣٥ و٤٠ شخصاً قد قسمت الى عدة أفرقة اهتم بعضها بأقسام المهاجع الواقعة في الجزء الأعلى من حرم الجامعة وبعضها الآخر بالجزء الأسفل من حرم الجامعة . وكان كل فريق يضم بين أعضائه مجموعة تُعرف باسم "مجموعة تنظيف" وظيفتها رفع جثث المتوفين أو أجسام المصابين بجراح على أثر عمليات الهجوم التي قام بها زملاءهم .

٣١٠ - وبمجرد الوصول إلى قسم المهجع الوارد على القائمة ، كان عدد صغير من أعضاء الفريق يدخل المبنى في حين كان واحد منهم يظل في أسفل السلّم المركزي لإحباط أية محاولة للفرار من جانب الطلاب الذين أيقظهم وجودهم . وكان الأعضاء الآخرون يتجهون إلى الغرفة المستهدفة ويفتحون بابها عنوة ، إذا كان مغلقاً ، ثم يدخلون الغرفة ويقبضون على الضحية ويقتلونه أو يصيبونه بجراح مميتة . وكانوا يحملون القتيل أو الجريح بعد ذلك خارج الغرفة ويسلّمونه إلى واحد من أعضاء فريق التنظيف كان يُخفيه في عربة واقفة وسط الطريق كانت ترحل حاملة أعضاء فريق المفاوير بعد استكمال العملية تماماً . وكان عضو شان من أعضاء فريق التنظيف يؤدي نفس المهام لدى وصول الجثة الثانية ، وهكذا دواليك حسب نظام للتناوب يكفل وجود عضو واحد على الأقل من أعضاء فريق التنظيف ، داخل كل فريق مفاوير ، على استعداد لأداء هذه المهمة في أي وقت كان .

٢١١ - ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد تجمّع مرة أخرى بين الساعة ٣/٤٥ و٤/١٥ صباحاً أعضاء فرقة المغاوير التابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية في حرم الجامعة وتوجهوا كوحدة واحدة إلى مركز يقع أسفل كلية العلوم التطبيقية . وكانت العربة التي تحمل الموتى والجرحى قد وصلت إلى هذا المركز قبل وصول فرقة المغاوير ؛ وكانت هناك عربات أخرى تنتظر لإخلاء فرقة المغاوير . وسلك رتل العربات الطريق الممتد على طول محطة الضخ كيمبمبي متجهاً إلى المطار حيث كانت طائرة النقل العسكرية التي جاءت بالقوات تنتظر ، فأقلعت الطائرة وعلى متنها فرقة المغاوير والموتى والجرحى .

٢١٢ - وبعد انقضاء حوالي ساعة واحدة ، صُرِّح لعربات الاسعاف ولبضع عربات عسكرية صغيرة كانت تنتظر خارج المدخل الرئيسي لحرم الجامعة باختراق الحزام العسكري . ثم قام بعد ذلك الموظفون في هذه العربات بجمع الجثث الظاهرة للعيان في حرم الجامعة . ونُقل الجرحى إلى المرافق الطبية المختلفة في لوبومباشي ، بما في ذلك مستشفى جيكامين بجنوب المدينة ومستوصفات الجامعة . وفُصل الموتى عن الجرحى ودُفنوا محليا . وتُوفي أحد الجرحى ، السيد إيلومبي وا إيلومبي ، في مستشفى جيكامين بجنوب المدينة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ على أثر إصابته بكسور في الجمجمة . وهو يشكل حتى هذا اليوم حالة الوفاة الوحيدة التي اعترفت بها رسميا السلطات الزائيرية .

٢١٣ - وبعد بزوغ الفجر مباشرة ، أخذ الطلاب يظهرون مرة أخرى في حرم الجامعة من اقسام المهاجع وغيرها من الأماكن التي كانوا قد اختبأوا فيها ، وبعد أن جمعوا مراتبهم وكل ما أمكنهم حمله من أمتعتهم الشخصية ، احتشدوا في مدخل الحرم الرئيسي . وقد صدّهم في البداية الحزام الأمني . ولكن ، بعد مرور ساعة تقريبا ، صرّح لهم المحافظ كوياجيالو بمغادرة حرم الجامعة وأمر بإغلاقه إلى أجل غير مسمّى .

٤ - عواقب الأحداث

٢١٤ - في صباح يوم ١٣ أيار/مايو ، اتخذ المحافظ كوياجيالو ترتيبات لكي يُنقل مجاناً جميع الأشخاص الذين أمكنهم تقديم بطاقة هوية جامعية أو أي دليل آخر على كونهم طلابا في الجامعة إلى خارج المدينة بالقطارات والطائرات التي خُصصت لهذا الغرض . ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، كان معظم الطلاب قد غادروا لوبومباشي بعد وقوع الأحداث ببضعة أيام ؛ وفي غضون أسبوعين كان جميع الطلاب السابقين في جامعة لوبومباشي قد رحلوا عنها .

٣١٥ - وفي نفس ذلك الصباح ، وبعد أن فُصل الموتى عن الجرحى في سيارات الاسعاف والعربات العسكرية ، نُقلت الجثث إلى مدفن مؤقت داخل حدود مطار لوانو . وأفادت المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن قوات خاصة قد تولت حراسة هذا الموقع ليلاً نهاراً إلى أن أُخرجت الجثث من القبر وأُعيد دفنها في مدفن واحد أو في عدة مدافن واقعة في ضواحي لوبومباشي الريفية .

٣١٦ - وإن لدى المقرر الخاص أسبابا قوية تدعوه إلى الاعتقاد ، على أساس المعلومات التي تلقاها ، بأن الجثث التي أودعت في أماكن الدفن هذه قد أُخرجت فيما بعد من مقابرها وفُرِّقت بحيث لم يعد يوجد في يومنا هذا ما يدل على وجود مقابر جماعية . ومن المحتمل أن الضجة التي أُثيرت حول موقع المقابر الجماعية ، سواء في زائير أو في الخارج (٧٠) ، قد دفعت إلى تدمير أدلة تجريمية كهذه أو إلى نقلها .

٣١٧ - ويقدّر المقرر الخاص أن ١٠ إلى ١٢ طالباً قد لقوا حتفهم في الهجوم الذي شنته مجموعة غاتا (٧١) . وبالنظر إلى أن عدداً من الطلاب ممن كانت أسماؤهم قد وردت على قوائم مجموعة غاتا بوصفهم طلاباً مستهدفين قد تركوا حرم الجامعة خلال الساعات الأولى من صباح يوم ١١ أيار/مايو ، وأن آخرين قد تفرّقوا عند حدوث الفوضى حول المشعلة في بادئ الأمر ، وبالنظر إلى الأساليب التي استخدمتها المجموعة في الهجوم ، رغم كونها أساليب وحشية إلا أنها لم تكن بالتأكيد أساليب محسوبة تماماً لقتل الأشخاص بأقصى فعالية ممكنة ، فيرجح أن العصابة قد جرحت من الطلاب أكثر بكثير مما قتلت . ويعتقد المقرر الخاص بالفعل أن معظم الطلاب الذين أُدخلوا المستشفيات في لوبومباشي عقب الأحداث التي وقعت في ١١ - ١٢ أيار/مايو كانوا قد أصيبوا بجراح بفعل الضرب الذي تلقوه من عصابة غاتا .

٣١٨ - هناك إذن ما يحمل المقرر الخاص على الاستنتاج بأن الغالبية العظمى للجرحى الذين نقلتهم سيارات الاسعاف والعربات الأخرى التي صُرِّح لها رسمياً بالتنقل في الساعات الأولى من صباح يوم ١٢ أيار/مايو يمكن أن تنسب إلى الهجوم الذي شنته مجموعة غاتا . ذلك أن فريق التنظيف التابع لدائرة العمل والمخابرات العسكرية ما كان سيتاح له الوقت أو الاستعداد أو ، لهذا الشأن ، الولاية لإزالة ما تُرك من أنقاض متناثرة في أعقاب الهجوم الأول . فمجموعة غاتا هي المسؤولة بالتأكيد عن التدمير الذي لوحظ بجلاء في حرم الجامعة بعد وقوع الأحداث مباشرة في تلك الليلة .

٣١٩ - ويعتقد المقرر الخاص بالفعل أن عدد الطلاب "المفقودين" أكبر من ذلك بكثير (٧٢) . فلدى المقرر الخاص أسباب تحمله على الاعتقاد بأن بعض الطلاب الذين أوردت مصادر مختلفة اسماؤهم بوصفهم طلابا "مفقودين" قد اختبأوا داخل زائير

أو هاجروا إلى دول أخرى ؛ وبأن آخرين هم ببساطة غير مستعدين للعودة مرة أخرى إلى الجامعة . وبالنظر إلى جو الخوف السائد بسبب الاعتقاد ، القائم على أساس أو خلاف ذلك ، بأن جهاز أمن الدولة يتمتع بسلطة ممتدة في كل مكان ، الى جانب الدور الغامض الذي يبدو أن عددا من الطلاب المفقودين قد قاموا به خلال الأحداث التي وقعت من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ليس من المرجح أن يكشف معظم الأشخاص المفقودين عن أنفسهم في المستقبل القريب .

٢٣٠ - وعدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في العملية الثانية كان هو الآخر بسيطا على الأرجح . ذلك أن مهمة فرقة المغاوير هي قتل عدد قليل من الأشخاص وإرهاب الكثيرين وترك أقل ما يمكن من الأدلة على عمليتها ورائها . وعلاوة على ذلك ، يُحتمل أن لا تُعرف قط هوية ضحايا ذلك الهجوم لأن معظمهم ، إن لم يكن جميعهم ، قد اختفوا مع فرقة المغاوير الراحلة . وهنا أيضاً كان بعض الضحايا الذين استهدفتهم فرقة المغاوير التابعة لدائرة العمل والمخابرات العسكرية هم نفس الطلاب الذين أفلتوا من ضربات مجموعة غاتا . أما الآخرون الذين وردت أسماؤهم على قوائم القتلى ، فالأرجح أنهم اختبأوا في حرم الجامعة المعتم بمجرد ما صدر عن فريق الهجوم الأول وما دل على وجوده وكانوا حذرين فلم يُخاطروا بالعودة إلى غرفهم إلى أن وضح النهار .

٢٣١ - وفي ظرف بضعة أيام من إغلاق حرم الجامعة رسميا ، كانت معظم ممتلكات الجامعة قد نُهبت وسُلبت . ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، كانت معظم عمليات السلب قد تمت مباشرة بعد وقوع الأحداث في ١١ - ١٢ أيار/مايو على أيدي جنود وسكان المدينة . وأفادت بعض التقارير بأن رجال الجندرمة والحرس المدني الممركزين في حرم الجامعة قد شرعوا في عملية التدمير بناء على أوامر تلقوها لطمس الآثار التي تركتها الهجمات . فكثير من أبواب ونوافذ المهاجع ومرافق التدريب والبحوث قد حُطِّم أو كُسر أو عُطِّل . ونزعت المراحيض والأحواض ومرشات الاغتسال . وعندما زار المقرر الخاص لوبومباشي بعد انقضاء ما يقرب من عام على وقوع الأحداث ، كانت آثار التدمير لا تزال واضحة .

٢٣٢ - وبعد بضعة أيام من وقوع الأحداث في حرم الجامعة ، بدأت تنتشر في المناطق المجاورة وفي الصحافة إشاعات مثيرة للقلق حول مذبحة راحت ضحيتها مئات من الأشخاص الذين نقلت جثثهم بالشاحنات وأودعت في مقابر جماعية أو قُذف بها من الطائرات فوق الغابات الاستوائية لتفترسها حيوانات المنطقة . وقدّم مراسل من لوبومباشي بياناً مفصلاً عن الروايات التي وصلت إلى مسامعه بشأن المذبحة وعن ردود الأفعال المحلية والوطنية لها . وبالمقابل ، أذاعت محطة الاذاعة المحلية في ١٣ أيار/مايو ، أي بعد يوم واحد من إغلاق حرم الجامعة ، بياناً ظل لمدة الأسبوعين التاليين هو البيان الرسمي للأحداث التي وقعت من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ، وأفاد بأن أحداث شغب بين طلاب من

إشنيات مختلفة قد وقعت في حرم الجامعة وأسفرت عن إصابة عدد من الطلاب . وفي نفس ذلك اليوم ، عقدت الجمعية الإقليمية لشابا اجتماعا مع نائب رئيس الوزراء ومفوض الدولة لادارة الأراضي واللامركزية ، الذي كان قد أوفد من كينشاسا إلى لوبومباشي "للوقوف على الحالة القائمة" ، وحصلت منه على التصريح بتشكيل لجنة تحقيق . وبدأت اللجنة عملها بعد يومين وواصلته حتى الشهر التالي . ولما أصبح تقريرها جاهزاً لتقديمه ، حجز هذا التقرير بناء على أوامر السلطات المركزية ، حسب ما أفادت به التقارير ، وألفي .

٢٣٣ - وفي ١٥ أيار/مايو ، أعلن رسميا أن عدد الجرحى قد وصل إلى ١٤ شخصا وأن حالة أربعة منهم تتطلب عناية مشددة . وفي ١٦ أيار/مايو ، ظهر رئيس الجامعة ، السيد ألوني ، على شاشة التلفزيون المحلية لتكرار نفس الرقم الرسمي البالغ ١٤ طالباً جريحاً . وفي نفس ذلك اليوم وخلال الأيام المتبقية من الأسبوع ، أغلقت مدارس البلدية بسبب احتجاجات الطلاب الذين شجبوا تدخل الفرقة الخاصة الرئاسية في مذبحة وقعت في حرم الجامعة ليلة ١١ - ١٢ أيار/مايو . وفي نهاية الأسبوع الموافق يومي ١٩ و٢٠ أيار/مايو ، كرست الكنائس قداديسها للاحتجاج على الأحداث التي وقعت قبل ذلك بأسبوع في حين اقترح عدد من سكان المدينة البحث عن جثث الموتى في المناجم المهجورة حول المدينة .

٢٣٤ - وفي غضون أسبوع من وقوع الأحداث في حرم جامعة لوبومباشي ، تعاقب ظهور مجموعة تقارير عن الهجوم الذي وقع في حرم الجامعة في الصحف ببلجيكا وفرنسا وزامبيا . وبدأت الاذاعات الأجنبية يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ أيار/مايو تتحدث عن مذبحة حرم الجامعة ذاكرة رقم ٥٠ قتيلا وناسبة مسؤولية القتل إلى قوة الأمن الخاصة ، الفرقة الخاصة الرئاسية . وفي نفس ذلك الوقت تقريبا ، أجرى صحفي من وكالة أنباء أجنبية مقابلة مع اثنين من الواشين كانا يعالجان في مستشفى بجنوب أفريقيا وتحدثا من سريريهما عن شغب طلابي وقع في حرم الجامعة .

٢٣٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو ، أدانت حكومتا بلجيكا وفرنسا ، والجماعة الأوروبية أيضا ، أعمال العنف ودعت إلى التحقيق فيها . وعلقت حكومة بلجيكا الأعمال التحضيرية المتعلقة بعقد اتفاق تعاون اقتصادي بين زائير وبلجيكا و"جمدت التدابير الادارية التي من شأنها أن تفضي إلى منح قروض جديدة من دولة إلى دولة" . وصرح رئيس وزراء بلجيكا ، السيد ويلفريد مارتنس ، بأن الأعمال التحضيرية الخاصة بعقد اتفاق بين الدولتين "ستظل معلقة طالما لم نقف على الحقيقة" . ودعا السيد مارك ازيكينز ، وزير خارجية بلجيكا ، زائير إلى التصريح بإجراء تحقيق مستقل فيما حدث . وعلقت حكومة فرنسا المناقشات الخاصة بقمة الدول الناطقة بالفرنسية التي كان من المقرر أن تعقد في زائير في عام ١٩٩١ . واحتجت الجماعة الأوروبية ، بعد بضعة

أيام ، لدى حكومة زائير على الأحداث التي وقعت في حرم الجامعة ودعت هي الأخرى إلى إجراء تحقيق مستقل في الموضوع . وفي نفس ذلك الوقت ، اتهمت المعارضة السياسية الزائيرية الفرقة الخاصة الرئاسية بأنها تدخّلت في حرم الجامعة بناء على طلب كينشاسا ردا على التقارير المثيرة للقلق التي أرسلها المحافظ كوياجيالو إلى رؤسائه .

٣٢٦ - ورداً على جميع هذه الاحتجاجات والطلبات ، كرّر وزير خارجية زائير نفس رواية الشغب الطلابي . وفي ٢٥ أيار/مايو ، أقرّ البرلمان الوطني ، الجمعية البرلمانية ، إنشاء لجنة تحقيق تابعة له . وانتقل أعضاء هذه اللجنة بالطائرة إلى لوبومباشي في ٣٠ أيار/مايو ، وأفادت التقارير بأن السلطات المركزية قد استدعتهم وهم على وشك التحقيق في موقع زُعم أنه مقبرة جماعية . وقد عادوا إلى كينشاسا حيث قدموا تقريرهم في ١٥ حزيران/يونيه وناقشوه في حضور الجمعية بكامل أعضائها بعد ذلك ببضعة أيام .

٣٢٧ - وفي ٢٨ أيار/مايو ، وهو يوم حداد على أرواح الطلاب الذين افتُرض أنهم قتلوا في المذبحة ، أوقف الطلاب العمل في مدينة لوبومباشي . وأسفر الاضراب العام الذي نُظم في ذلك اليوم عن شل المدن الرئيسية الأخرى أيضاً في إقليم شابا . وعشية ذلك اليوم أيضاً الموافق ٢٨ أيار/مايو ، ردّد مرة أخرى المحافظ كوياجيالو ، الذي كان في كينشاسا لحضور اجتماع للمحافظين الاقليميين ، على شاشة التلفزيون الوطنية ، الرواية الرسمية لحدوث شغب محض طلابي أسفر عن وقوع جرحى فحسب . وقد قوبل هذا البيان التلفزيوني بالاستياء في لوبومباشي ، وبدأت تعمم في المدينة ، في اليوم التالي ، قائمة تتضمن أسماء ٨٠ قتيلاً . وعاد المحافظ كوياجيالو إلى لوبومباشي في يوم ٣٠ أيار/مايو ووافق على منح مقابلة لمراسل مجلة Le Potentiel نُشرت في عددها الصادر في ١٣ حزيران/يونيه . وقد تمسك المحافظ مرة أخرى بنظرية المشاجرة التي وقعت بين طلاب من إثنيات مختلفة ولكنه وسّع قليلاً نطاق المسؤولية بتوريط "أصدقاء وأقارب" الطلاب الاكواتوريين في المدينة الذين اشتركوا في المشاجرة وشرح أن سببها كان الثأر للواشين عقب الهجوم الذي تعرّضوا له ليلة ٩ - ١٠ أيار/مايو .

٣٢٨ - وفي ٣١ أيار/مايو ، عاد إلى المدينة السيد ديفيكيزا بيلوكا الذي كان قد فرّ إلى زامبيا ، وأفادت التقارير بأنه كتب من "مخبئه" إلى عدة قنصليات أجنبية عن الأحداث التي وقعت في حرم الجامعة وتدخله المزعوم فيها . وقد سلّم أيضاً ، بلا تبصّر ، نسخاً من الرسائل إلى عدة أفراد من الجمهور فقام واحد أو أكثر منهم ، بدافع الشعور بالواجب ، بتسليمها إلى السلطات التي تولّت بدورها إلقاء القبض عليه وسجنه . وخلال الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه ، كانت مدارس المدينة خالية إلى حد كبير من الطلاب والمدرّسين على السواء . وفي نفس ذلك الوقت ، صرحت مجموعة من

أساتذة لوبومباشي أمام لجنة التحقيق البرلمانية بأن المحافظ كوياجيالو يتحمل "مسؤولية كبيرة" عن الأحداث التي وقعت في حرم الجامعة .

٣٢٩ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ، أُعلن تقرير اللجنة البرلمانية في جلسة للجمعية نقل وقائعها التلفزيون الوطني . وفي اليوم التالي ، وزّعت وكالة الأنباء الزائيرية الرسمية AZAP ، على جميع المراكز الدبلوماسية الزائيرية بياناً أعلنت فيه استنتاج اللجنة أن "فرقة مغاوير محلية مشكلة على أساس قبلي" هي المسؤولة عن الهجوم الذي حدث في حرم جامعة لوبومباشي في ١١ - ١٣ أيار/مايو واتهمت مباشرة المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، السيد غاتا ، بتخطيط الهجوم والمحافظ كوياجيالو بالتحريض على شنه بمحاصرة حرم الجامعة وقطع الكهرباء عنه . وجاء في البيان أيضاً أن البرلمان قد قرر وقف المحافظ كوياجيالو عن عمله ومحاكمته هو وعدد من مرؤوسيه الاقليميين إلى جانب اثنين من المسؤولين في شركة الكهرباء .

٣٣٠ - وفي هذه الأثناء ، كانت الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق التي أنشأتها الجمعية الاقليمية لشابا لجمع أدلة على إرسال تعزيزات إلى "الفريق المحلي" يحبطها السيد اوبا ، المدير الاقليمي لوكالة التوثيق الوطنية . وفي نفس الوقت ، كانت الجهود التي يبذلها النائب العام لاقليم شابا ، السيد نيتيزا ني مبيوموزيكي ، في تحقيقاته تواجه هي الأخرى صعوبات . فعندما أرادت اللجنة البرلمانية الحصول منه على معلومات بشأن تحقيقاته ، أجاب بأن "تحقيقه قد توقف تماما لأن السلطات المعنية قد رفضت العمل معه بأي شكل كان" . وأفادت التقارير بأن السيد نيتيزا قد واجه عقبات في محاولاته ، في جملة أمور أخرى ، لسماع شهادات أشخاص راغبين في سرد معلومات عن الأحداث التي وقعت في حرم الجامعة وللحصول على شهادات من السلطات الاقليمية الرئيسية .

٣٣١ - وأخيرا ، قام رئيس الجمهورية ، السيد موبوتو ، في الجزء الأخير من شهر حزيران/يونيه ، بزيارة مدينة لوبومباشي للتشاور مع النائب العام في أمور من بينها موضوع اختصاصات كل من الوكالات المدنية التابعة لجهاز أمن الدولة والسلطات القضائية . وبعد ذلك بوقت قصير ، استُدعي السيد نيتيزا إلى كينشاسا لاجراء مشاورات ونُقل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى كيزانغاني لتولّي مهام النائب العام لزائير العليا . ولم يُعيَّن من يحل محله لتولي وظائف النائب العام لاقليم شابا إلا في خريف عام ١٩٩٠ .

٣٣٢ - ويستنتج المقرر الخاص ، بناء على المعلومات التي لديه ، بما في ذلك المشاورات التي أجراها مع النائب العام لاقليم شابا ، السيد باتول ميبيزابو منتينتي ، خلال شهر أيار/مايو ١٩٩١ ، أن المعلومات التي جمعتها لجنة الجمعية

الاقليمية والسيد نيتيزا لم تصل إلى الملفات التي جمعها النائب العام لزائير من أجل إعداد قضية "الدولة ضد كوياجيالو وآخرين" لإجراء المحاكمة في المحكمة العليا . وطوال فترة المحاكمة ، ظل وكيل النيابة يشدد على الصلة بين سجل حقوق الإنسان في زائير والمساعدة النقدية الدولية(٧٣) .

باء - تحليل نتائج التحقيقات

٣٣٣ - كما جاء في المقدمة ، في الفقرة ١٥ آنفا ، ان الوثائق الرسمية الثلاث التي تبسط نتائج التحقيقات في أحداث ٨-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ و١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، هي: تقرير لجنة التحقيق التي أنشأتها الجمعية الاقليمية لشابا بشأن الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وتقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق في الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي ، وحكم المحكمة العليا لزائير في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" . ويناقش الفرع الجزئي ١ تشكيل لجنة التحقيق التابعة للجمعية الاقليمية ومضمون تقريرها ؛ ويناقش الفرع الجزئي ٢ تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية ومضمون تقريرها ؛ ويناقش الفرع الجزئي ٣ بنية الحكم ومضمونه ؛ ويحلل الفرع الجزئي ٤ ما انتهت اليه التحقيقات الثلاثة مدخلا في حسبانه المعلومات المتوافرة لدى المقرر الخاص .

٣٣٤ - ويودّ المقرر الخاص الاشارة إلى أنه رغما عن مطالباته للسلطات الحكومية بتزويده بنسخ من الوثائق الآنفة الذكر ، فان هذه السلطات لم تستطع ، لسبب ما ، أن تلبّي طلبه . ولذلك ، فقد التمس المقرر الخاص هذه الوثائق من مصادر أخرى ، وتلقّاها منها . والمقرر الخاص على ثقة ، استنادا إلى التحرّيات التي أجراها ، من نزاهة الوثائق التي استعرضها .

١ - تقرير الجمعية الاقليمية

٣٣٥ - بقدر ما يستطيع المقرر الخاص أن يجزم ، فقد شُكلت لجنة التحقيق التابعة للجمعية الاقليمية على النحو الصحيح ، وأجرت تحقيقها بطريقة عادلة وشاملة ، وقدمت نتائجها بالشكل الصحيح . وحيث أن تقرير الجمعية الاقليمية هو الوثيقة الرسمية الوحيدة(٧٤) التي أصدرت على أساس من معلومات قريبة العهد من الأحداث المشار اليها والتي قام بجمعها أفراد على ألفة بالأشخاص والسياق الوضعي والجغرافي والأعراف التي انطوت عليها الأحداث المشار اليها أو كانت ذات صلة بها ، فانه ينبغي النظر بجدية في القيمة الثبوتية لنتائجه وايلاء الاحترام الواجب لتوصياته .

٢٣٦ - لقد اجتمعت الجمعية الاقليمية في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أي في أول يوم عمل بعد الأحداث المشار اليها (وبعد يومين من وقعها) ، مع ممثلي الأجهزة المحلية المناسبة ونائب رئيس الوزراء ومفوض الدولة لشؤون ادارة الاقليم واللامركزية . وفي هذا الاجتماع ، أذن مفوض الدولة بتشكيل لجنة تحقيق تابعة للجمعية الاقليمية "لإلقاء الضوء على الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي"(٧٥) .

٢٣٧ - وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يلاحظ أن محافظ الاقليم يُعتبَر بمقتضى القانون تابعا من ناحية التسلسل الاداري لمفوض الدولة(٧٦) . كما أن أنشطة محافظ الاقليم تخضع إلى حد ما لاشراف الجمعية الاقليمية(٧٧) .

٢٣٨ - ويجوز تفسير هذه الأحكام القانونية على أنها تعني أن أي أفعال مخالفة للنظام أو أي أفعال يتخذها محافظ اقليم بدون احترام للاجراءات الادارية المعترف بها ينبغي أن تحيط بها الجمعية الاقليمية وأن تستعرضها ، وإذا لزم الأمر ، أن تعاقب عليها اداريا وفقا للاجراءات التي تطبقها مفوضية الدولة(٧٨) .

٢٣٩ - وبوسع المقرر الخاص ، من واقع ذلك ، أن يستخلص عددا من الاستنتاجات ، هي:

(أ) أدركت "سلطات عليا" معينة في وقت مبكر جدا عقب وقوع الأحداث المشار اليها أن شيئا ما قد حدث في حرم الجامعة ، يدل ، بالحد الأدنى ، على أن أداء الاقليم وادارته كانا أقل من المستوى اللائق ؛

(ب) اعتبرت الجمعية الاقليمية ، بالتالي ، أن ما بدا أنه نتيجة لخطة عمل محافظ الاقليم يستحق أن يكون موضع استعراض من جانب الرئيس الاداري للمحافظ ؛

(ج) ان الشكل الذي ينبغي أن يجري به هذا الاستعراض هو تحقيق يجري تحت اشرافها وبناء على تفويض من ذلك الرئيس الاداري ، أي مفوض الدولة .

٢٤٠ - وقد راعى الاجراء الذي اضطلع به كل من الجمعية الاقليمية ومفوّض الدولة ، من الناحيتين الاجرائية والموضوعية معا ، قواعد القانون المحلي والقانون الدولي العام المتعلقة بالشروع في اجراء تحقيقات في أي اشتباه في حدوث اعدام بدون محاكمة أو اعدام تعسفي أو اعدام خارج نطاق القضاء . ولكن ، عندما أصبحت نتائج التحقيق على وشك الانتهاء لكي تُقدَّم إلى الجمعية الاقليمية ، صودر نص التقرير وأتلف . ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فقد تم ذلك بناء على أوامر من السلطات المركزية(٧٩) .

٢٤١ - وإذا كان تقرير الجمعية الاقليمية قد أتلف على هذا النحو ، فإن المقرر الخاص يشير إلى أن قيام السلطات الحكومية بمثل هذا الفعل مخالف لالتزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وشاهد أيضا على عدم احترامها

للمبادئ السارية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المنع والتقصي الفعالين لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة ، والمتعلقة بالحق الأصيل لكل انسان في الحياة .

٣٤٢ - لقد شكلت الجمعية الاقليمية لجنة من تسعة أعضاء ، ضُمّ اليها عضو عاشر فيما بعد . واجتمعت اللجنة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ لوضع خطة عمل ومنهجية للعمل ، وكان من المتوقع أن تتم اللجنة مهمتها في عشرة أيام . وقد طلبت مدّ ولايتها مرتين واستجيب لها ، مرة في ٢٨ أيار/مايو ومرة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٣٤٣ - ويعرض تقرير الجمعية الاقليمية: (١) خطة عمل اللجنة ومنهجيتها ، بما في ذلك الصعوبات التي واجهتها اللجنة في تنفيذ ولايتها ، و(٢) اعادة تكوين حلقات الاحداث المشار اليها ، يوماً ، فيوما استنادا إلى المعلومات المجموعة أثناء مسار التحقيق ، و(٣) تحليل لاعادة التكوين هذه ، و(٤) تقييم اعادة البناء ، بما في ذلك تحديد المسؤوليات ، و(٥) توصيات واقتراحات .

٣٤٤ - ويطالب تقرير الجمعية الاقليمية في خاتمته بابقاء التحقيق مفتوحا بغية استجلاء (١) امكانية اشتراك عناصر أجنبية لتعزيز فرقة المغاوير ، و(٢) عدد الموتى بالضبط ، و(٣) الاختفاء الغامض لآثار العدوان ، و(٤) اثبات مسؤولية أشخاص آخرين ممن شاركوا في الهجوم ، سواء عن بعد أو عن قرب . وأخيرا يوصي التقرير ، استنادا إلى نتائجه الوقائعية ، بأن يُقدّم إلى المحاكمة المسؤولون من جملة أمور ، عن التسبب ، بالحرمان من الحياة البشرية تعسفا .

٣٤٥ - وللفرعين ٤ و٥ من تقرير الجمعية الاقليمية أهمية خاصة لتحليل نتائج التحقيق الذي يرد أدناه . ويود المقرر الخاص ، بصفة عامة ، أن يشير إلى أن معظم المعلومات الواردة في تقرير الجمعية الاقليمية تعزز أو تكمل المعلومات التي تلقاها .

٢ - تقرير اللجنة البرلمانية

٣٤٦ - بقدر ما يستطيع المقرر الخاص أن يجزم ، فقد شُكلت لجنة التحقيق البرلمانية على النحو المناسب ، وأجرت تحقيقها بشكل معقول ، وقدمت نتائجها بالشكل الصحيح . وينبغي الاشارة إلى أن اللجنة البرلمانية قد شُكلت في خضم تغطية اعلامية وطنية ودولية كبيرة لما يسمى مذبحة لوبومباشي ، ومباشرة بعد اعلان العديد من الدول الأوروبية تعليق مساعداتها النقدية والتقنية لجمهورية زائير أو اعتزامها ذلك .

٣٤٧ - لقد أنشأت الجمعية البرلمانية المجتمعة بكامل أعضائها ، بقرار اتخذته في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، لجنة تحقيق برلمانية لاجراء تحقيق موقعي في الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وقد ضمت اللجنة ١٢ عضوا ، يساعدهم شخصان آخران ، من أعضاء الجمعية التشريعية . وتلقت اللجنة ولايتها الرسمية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ووصلت إلى لوبومباشي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أي بعد ثلاثة أسابيع تقريبا من الأحداث موضع البحث . ولا توجد لدى المقرر الخاص معلومات دقيقة حول الوقت الذي أوقفت فيه اللجنة البرلمانية تحقيقها الموقعي . ورغما عن ذلك ، فبوسع المقرر الخاص أن يستنتج ان اللجنة أجرت تحقيقاتها في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٣٤٨ - وقدمت اللجنة نتائجها في شكل تقرير اللجنة البرلمانية إلى الجمعية البرلمانية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأجرت الجمعية البرلمانية بكاملها مناقشة للتقرير عقب تقديمه اليها بوقت قصير . ولم يستطع المقرر الخاص الحصول على تسجيل لوقائع هذه المناقشة ، ومن ثم ، فانه لا يستطيع التعليق على أي تحليل أو استنتاجات قد تكون الجمعية البرلمانية استخلصتها من التقرير .

٣٤٩ - وتلقى المقرر الخاص معلومات من مصادر عديدة يعوّل عليها تفيد بأن اللجنة أُمرت بأن تنهي تحقيقاتها واستُدعيت إلى كينشاسا في ذات الوقت الذي كانت تخطط فيه ، هي أو احدى لجانها الفرعية ، لمغادرة مدينة لوبومباشي للتحقيق في المزاعم المتعلقة بوجود مقبرة جماعية قريبة . ووفقا لما ذكرته نفس هذه المصادر ، فقد أُمرت اللجنة بالعودة إلى كينشاسا بالضبط لأنها حصلت على معلومات موثوق بها بشأن مقبرة جماعية وكانت بصدد الشروع في التحقيق في هذا الأمر ذاته .

٣٥٠ - وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المقرر الخاص يشير إلى أن عملا كهذا من قبل السلطات الحكومية يتناقض مع التزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ويعتبر كذلك شاهدا على عدم احترامها للمبادئ السارية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المنع والتقصي الفعالين لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة والمتعلقة بالحق الأصيل لكل انسان في الحياة .

٣٥١ - ويتضمن تقرير اللجنة البرلمانية: (١) مقدمة ، و(٢) سلسلة مما يسمى بالمرفقات ترد فيها تلخيصات للتصريحات التي أدلى بها الأشخاص الذين استُمع إلى أقوالهم أو استُجوبوا أو اتُصل بهم ، أو مقتطفات منها ، و(٣) توصيات ومقترحات أدرج فيها ، استنادا إلى المعلومات التي جمعتها اللجنة ، (أ) تلخيص للوقائع ، و(ب) تقييم "لتحضير العدوان وموقف السلطات المحلية" ، و(ج) تقييم "لمذبحة الطلاب ووفياتهم" ، و(د) تقييم "للدمار المادي للحرم الجامعي" ، و(هـ) تحديد للمسؤولية .

٢٥٣ - ويختتم التقرير بإحالة الأشخاص التالية أسماؤهم إلى عناية السلطات القضائية ، طبقا للقانون الساري: السيد ألونغا نكاندا ، والسيد بونغو نفانزو ، والملازم الأول ماكونغا نسومبو ، والرائد لوكومبي بوموكاندي ، والسيد ألوني كوماندا ، والنقيب بونغوندا ليلالانغا .

٢٥٣ - ويشير التقرير كذلك إلى أن ثمة أشخاصا معينين آخرين يتمتعون ، بموجب القانون ، بالحصانة القضائية ، ويطلب إلى النيابة العامة الاقليمية أن تضطلع بالخطوات اللازمة مع السلطات العليا للسماح بالقيام بالتحقيقات القضائية مع هؤلاء الأشخاص ، وهم: المحافظ كوياجيالو نغباسي تي جيرينغبو ، والعقيد لوكيو ليانزا ، والسيد غاتا ليبو كيتي ، والسيد أوبا باليغبيا .

٢٥٤ - وعلى الرغم من القيمة الثبوتية الهامة لبعض المعلومات التي كشفت عنها اللجنة البرلمانية ، فان اللجنة حلّلت نتائجها من منظور النظرية الحكومية السائدة عما يسمى مذبحة لوبومباشي ، ألا وهي أن المسؤولية عن تلك الأحداث انحصرت في المستوى الاقليمي وتقع على عاتق المحافظ كوياجيالو والعديد من مرؤوسيه ومن بينهم يتحمل المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، السيد غاتا ، مسؤولية خاصة لقيامه بالحث والحض على هجوم مضاد يشنه الطلاب الاكواتوريون على الطلاب غير الاكواتوريين في ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي . ويشير تقرير اللجنة البرلمانية إلى أنه اذا نُحّي السيد غاتا جانبا ، فإن السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية الرئيسية كانت مسؤولة فحسب عن عدم الوفاء بالتزاماتها بحماية السكان المسؤولة عنهم . وفي القانون المدني ، يشكل ذلك جنحة عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر .

٣ - الحكم

٢٥٥ - أصدرت المحكمة العليا لزائير ، بدوائرها مجتمعة في هيئة محكمة جنائية ابتدائية ونهائية[٨٠] ، حكمها في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" في ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ بعد محاكمة جرت ، وفقا لجميع التقارير التي تلقاها المقرر الخاص بشأن هذه القضية ، بطريقة عادلة ولائقة .

٢٥٦ - وقد عُرض على المحكمة ثلاثة ملفات جمعت بتعليمات من النائب العام لجمهورية زائير ، هي (١) الملف RP/29/CR الذي يتضمن معلومات بخصوص سلطات مدنية وعسكرية اقليمية رئيسية وثانوية معينة زعم تورطها في الأحداث التي جرت في حرم جامعة لوبومباشي خلال الفترة ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، و(٢) الملف RP/30/CR الذي يحتوي معلومات بخصوص نفس السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية الرئيسية والثانوية ، جنبا إلى جنب مع سلطات مدنية رئيسية وثانوية اضافية وما يسمى بأعضاء فرقة المغاوير

الطلابية ، وجميعهم قد تورطوا كما زعم في أحداث ٨-١٢ أيار/مايو ، وبوجه خاص في أحداث ١١-١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي المتمثلة بالـ ٤٣ طالبا المصابين بجراح والمعروفين بالاسم ، وبالطالب المتوفي المحدد بالاسم (٨١) ، و(٣) الملف RP/31/CR الذي يحتوي معلومات بخصوص الطلاب ، الذين يزعم أنهم أعضاء في نقابة التضامن الوطنية ، والذين يزعم أيضا أنهم تورطوا في أحداث ٨-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وبصورة خاصة ، في أحداث ليلة ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي ، المتعلقة باصابة ثلاثة طلاب محددة أسماؤهم بجراح (المسمون بالواشين) .

٣٥٧ - وكانت التهمة الرئيسية التي وجهها النائب العام إلى المتهمين المدنيين والعسكريين الاقليميين المذكورين في الملف RP/29/CR هي عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر ، أي إلى ٣٤ طالبا جريحاً محددين بالاسم وإلى الطالب المتوفي المسمى .

٣٥٨ - وكانت التهم الرئيسية التي وجهها النائب العام إلى الطلاب المتهمين المذكورين في الملف RP/30/CR هي الاشتراك الاجرامي في ارتكاب جريمة القتل (قتل غير متعمد) ، أي قتل الطالب المتوفي المسمى ، والاشتراك الاجرامي في ارتكاب جريمة الاعتداء مع الضرب ، وارتكاب جريمة الاعتداء مع الضرب بالتحديد على ٣٤ طالبا جريحا محددين بالاسم ، والاشتراك الاجرامي في ارتكاب جريمة الحرق العمد وارتكاب هذه الجريمة ، والاشتراك الاجرامي في ارتكاب جريمة التدمير الكيدي للممتلكات وارتكاب جريمة التدمير الكيدي للممتلكات .

٣٥٩ - وبموجب نفس الملف ، وجه النائب العام اتهامات بالاشتراك الاجرامي فيما يسمى باجتماع أمني ، وكنتيجة للقرار المتخذ في هذا الاجتماع ، ألا وهو قطع الكهرباء عن حرم جامعة لوبومباشي ، بالقيام بتقديم المساعدة لارتكاب تلك الجرائم المتهم بها الطلاب المذكورون في الملف RP/30/CR ، وذلك إلى المتهمين التالية أسماؤهم بصفة فردية: السادة كوياجيالو نغباسي تي غيرينغبو (محافظ اقليم شابا) ، ألوني كوماندا (رئيس جامعة لوبومباشي) ، بونفوندا ليلانغا (النقيب ، قائد قوات الجندرمة في مدينة لوبومباشي) ، لوكيو ليانزا (قائد المنطقة العسكرية التاسعة ، والقائد بالنيابة للاقليم العسكري الأول) ، أوبا باليخبيا (المدير الاقليمي لوكالة التوثيق الوطنية) ، ولوكومبي بانو كاندي (الرائد ، قائد الحرس المدني) (٨٢) .

٣٦٠ - ووجه النائب العام ، بصفة فردية ، الاتهام بالتحريض بالكتابة ، وبالتحديد بواسطة التقرير رقم 05/ANI/D7/0000271/90 الموجه إلى محافظ اقليم شابا في ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وبتقديم المساعدة المادية ، وبالتحديد عن طريق التزويد بالاقنعة ، لارتكاب تلك الجرائم المتهم بها الطلاب المذكورون في الملف RP/30/CR ، إلى المتهم السيد غاتا (المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل) (٨٣) .

٣٦١ - ووجه النائب العام اتهاما بتقديم المساعدة ، وبالتحديد عن طريق تنظيم قطع الكهرباء عن حرم جامعة لوبومباشي ، لارتكاب تلك الجرائم المتهم بها الطلاب المذكورون في الملف RP/30/CR ، إلى المتهمين: السادة الونغا نكاندا وفيتا لاندو وتشيتنغي ياكاسوكو (المسؤولين في شركة الكهرباء الوطنية)(٨٤) .

٣٦٢ - ووجه النائب العام اتهاما بتقديم المساعدة ، وبالتحديد عن طريق نشر أفراد الحرس المدني حول محطة الكهرباء الفرعية ، لارتكاب تلك الجرائم المتهم بها الطلاب المذكورون في الملف RP/30/CR ، إلى المتهمين ، السيدين لوكومبي بانو كاندي (الرائد ، قائد الحرس المدني) وماكونغا نسومبو (ضابط العمليات في الحرس المدني)(٨٥) .

٣٦٣ - وكانت التهم الرئيسية التي وجهها النائب العام إلى المتهمين المذكورين في الملف RP/31/CR هي التخريب بحق الدولة ، والاشتراك الاجرامي في التحريض على ارتكاب جريمة الاعتداء مع الضرب وارتكاب جريمة الاعتداء مع الضرب على الطلاب الثلاثة المحددين بالاسم ، والاشتراك الاجرامي في التحريض على ارتكاب شروع في القتل وارتكاب شروع في القتل ضد الطلاب الثلاثة المحددين بالاسم ، والاشتراك الاجرامي في التحريض على ارتكاب جريمة الحرق العمد وارتكاب جريمة الحرق العمد لممتلكات الاشخاص الثلاثة المحددين بالاسم ، والاشتراك الاجرامي في التحريض على ارتكاب جريمة التدمير الكيدي لممتلكات وارتكاب جريمة التدمير الكيدي لممتلكات عائدة للطلاب الثلاثة المحددين بالاسم(٨٦) .

٣٦٤ - وبالاضافة إلى التهم الاخرى المذكورة في الملف RP/31/CR ، وجه النائب العام اتهاما بالتسبب باصدار وثائق مزيفة وباصدارها ، وهي بالتحديد بطاقة هوية وجواز مرور ، إلى المتهم السيد ديفيكيزا بيلوكا (رئيس نقابة التضامن الوطنية)(٨٧) .

٣٦٥ - وفيما يتعلق بالمتهمين السبعة المذكورين في الملف RP/29/CR ، فقد حضروا جميعا أمام المحكمة وكانوا ممثلين بواسطة محام . ومن أصل الـ ٣٩ متهما المذكورين في الملف RP/30/CR ، مثل ١١ متهما مدنيا وعسكريا اقليميا أمام المحكمة وكانوا ممثلين بواسطة محام . وسُجّل اثنان من الطلاب المتهمين ، أدانتهما المحكمة في نهاية الأمر وحكمت عليهما غيابيا ، بوصفهما "مطلقي السراح" ، على الرغم من أنهما لم يمثلا أمام المحكمة بالمرة ولا أوكلا عنهما محاميا . وسُجّل أحد الطلاب المتهمين ، أبرأته المحكمة في نهاية الأمر ، بوصفه "مطلق السراح" وهو ، وفيما يبدو ، لم يمثل أمام المحكمة بالمرة ولم يوكل محاميا عنه . وسُجّل الطلاب المتهمون الـ ١٥ الباقون بوصفهم "هاربين" . ولم يمثلوا أمام المحكمة بالمرة ولا أوكلوا عنهم محاميا . وقضت المحكمة في حكمها بفصل قضيتهم واستبقت ولايتها القضائية عليهم(٨٨) .

٣٦٦ - ومن أصل الـ ٣٧ متهما المذكورين في الملف RP/31/CR ، لم يمثل أمام المحكمة سوى السيد ديفيكيزا بيلوكا وكان ممثلا بواسطة محام . ولم يمثل المتهمون الباقون الـ ٣٦ بالمرة أمام المحكمة ، ولا أوكلوا عنهم محامين . وفصلت المحكمة بموجب حكمها قضيتهم واستبقت ولايتها القضائية عليهم .

٣٦٧ - وقد افتتحت المحاكمة أمام المحكمة العليا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ بطعن في ممارسة المحكمة لولايتها القضائية على جميع المتهمين فيما عدا السيد كوياجيالو[٨٩] . وبعد النظر في القضية ، أكدت المحكمة صحة ممارستها للولاية القضائية في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ . وواصلت المحكمة الاستماع إلى الشهود وتلقّي الافادات والبيّنات الجوهرية . ويلاحظ المقرر الخاص ، استنادا إلى المعلومات المتوافرة لديه ، أن عددا من الأشخاص الذين يجوز أن يتحملوا المسؤولية عن تورطهم في أحداث ٨-١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي لم يوجه اليهم النائب العام الاتهام ، وأنهم فيما يبدو لم يدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة[٩٠] .

٣٦٨ - وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١ ، قامت المحكمة بتبليغ تهمة التآمر إلى المتهمين المذكورين في الملف RP/29/CR . وطعن محامو الدفاع ، في جملة أمور ، في صحة هذا التبليغ وفي اختصاص المحكمة بإعادة وصف الوقائع المعروضة في الملف RP/29/CR ، وهي الوقائع التي تبرّر تهمة عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر . وأكدت المحكمة ، في حكمها ، أن إعادة وصفها للوقائع ، بما في ذلك حفظ حق المتهمين في الدفاع[٩١] ، صحيحة بموجب القانون والفقه القضائي .

٣٦٩ - وواصلت المحكمة طوال شهر نيسان/ابريل الاستماع إلى الشهود وتلقّي الأدلة المستندية والافادات . وفي أول أيار/مايو ١٩٩١ ، هرب السيدان ديفيكيزا بيلوكا وتشيتنغا ياكاسوكو من سجن ماكالا المركزي في كينشاسا حيث كانا محبوسين احتياطيا ، وفرّا من المحاكمة .

٣٧٠ - وأضاف النائب العام للجمهورية ، في وقت ما قبل اغلاق باب المرافعات ، في مطالبته الشفوية فيما يبدو ، إلى التهم الموجهة بموجب الملف RP/30/CR تهمة القتل العمد . واستنادا إلى المعلومات المتوافرة لدى المقرر الخاص ، لا يبدو أن المحكمة قد أشارت أي اعتراض على ذلك . ورغما عن ذلك ، فإن المحكمة لم تعتمد هذه التهمة الاضافية في حكمها ، والتزمت الصمت حيالها .

٣٧١ - وعملت المحكمة ، قبل النطق بقرارها ، وبناء على اقتراح من النائب العام ، على فصل معظم قضايا الطلاب المتهمين المذكورين في الملفين RP/30/CR وRP/31/CR ،

مستبقية ولايتها القضائية على قضاياهم . ورفضت المحكمة أيضا طلبا باجراء تفتيش موقعي لحرم جامعة لوبومباشي والمنطقة المحيطة به ، وكذلك بالاستماع إلى شهادة خبير بشأن المعدات العسكرية المقدمة كمستند في الاثبات(٩٣) .

٣٧٢ - وبالاضافة إلى ذلك ، أعلنت المحكمة أنه لا يوجد أي تعارض بين التهمة الاجرامية بعدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر (جنحة) ، والتهمة الاجرامية بالتآمر (جناية)(٩٣) ، وجميع التهم الاخرى التي ترتبت على ذلك(٩٤) ، من حيث أن الوقائع الواردة في الملف RP/29/CR يمكن أن تؤيد تهمة عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر ، وكذلك تهمة التآمر وجميع التهم الاخرى التي وجهها النائب العام على أساس الوقائع الواردة في الملف RP/30/CR .

٣٧٣ - وبهذا البيان برّرت المحكمة ، في جملة أمور ، تقييمها الموحد للوقائع الداعمة للجرائم المتهمة بارتكابها السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية والمتهم بارتكابها الطلاب في الملف RP/30/CR ، والوقائع الداعمة لجنحة عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر المتهمة بارتكابها السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية في الملف RP/29/CR . وبعبارة أخرى ، برّرت المحكمة تشكيل مجمعة وقائعية وحيدة من المعلومات الواردة في الملفين RP/29/CR وRP/30/CR ، واستخدام هذه المجموعة الموحدة من الوقائع ، جنبا إلى جنب مع الشهادات والافادات والادلة المستندية المقدمة إلى المحكمة ، لاتهام المتهمين المدنيين والعسكريين بوجود صلات تآمرية بينهم وبين ما يسمى بالطلاب المعتدين ، وبالتالي اصدار حكم على هذه التهمة .

٣٧٤ - وأبرأت المحكمة السادة لوليكو بونكونو وألوني كوماندا وماكونغا نسومبو وايلونغا نكاندا وفيتا لاندو وتشيتنجي ياكاسوكو . وأدانت المحكمة جميع السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية المتبقية ، فيما عدا السيد بونغوندا ، بالتهم الموجهة اليهم . وأدانت المحكمة السيد بونغوندا فقط على تهمة عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر . وأدانت المحكمة السادة بايوبيل وتوكونغبا نتيتي غيابيا على جميع التهم الموجهة اليهما . كما أدانت المحكمة السيد ديفيكيزا بيلوكا غيابيا على جميع التهم الموجهة اليه(٩٥) .

٣٧٥ - وبعد ذلك أصدرت المحكمة الاحكام التالية: السيدان بايوبيل وتوكونغبا نتيتي: السجن المؤبد ؛ السيد كوياجيالو نغباسي تي جيرينغبو: السجن ١٥ سنة ؛ السيد غاتا ليبو كيتي: السجن ١٣ سنة ؛ السيد لوكيو ليانزا: السجن ١٢ سنة ؛ السيد لوكومبي بانو كاندي: السجن ١١ سنة ؛ السيد بونغوندا: السجن ٣ سنوات وغرامة ٠٠٠ ٥٠ زائيري أو السجن شهرين اضافيين عوضا عنها ، السيد ديفيكيزا بيلوكا: السجن ١٣,٥ سنة وغرامة ألف زائيري أو السجن شهراً اضافياً عوضا عنها(٩٦) .

٣٧٦ - وأخيرا ، أصدرت المحكمة سلسلة من الأوامر بخصوص الفصل النهائي في الدعوى المعروضة عليها . فأمرت المحكمة بالقبض فورا على السادة بايوبيل وتوكونغبا نتيتي وديفيكيزا بيلوكا . وأمرت بمصادرة المعدات العسكرية المنقولة وزجاجة الشانفر (عقار مسبب للهلوسة) التي يزعم أنها جُمعت في مهجع في حرم جامعة لوبومباشي وغرف نوم طلاب عديدين في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٠ بواسطة ضباط القوات المسلحة الزائيرية ، إلى جانب الأقنعة التي قدمت إلى المحكمة وزُعم أن السيد غاتا اشتراها لكي يستخدمها الطلاب المعتدون . وأمرت المحكمة بتدمير زجاجة الشانفر ، وباعادة بعض المعدات العسكرية إلى القوات المسلحة الزائيرية ، وباعادة الأقنعة إلى السيد غاتا . وأخيرا ، أمرت المحكمة كلا من المتهمين التسعة المدانين بدفع جزء من تكاليف المحكمة .

٤ - الاستنتاجات

٣٧٧ - من بين الوثائق الثلاث التي تعكس نتائج التحقيقات التي أجرتها السلطات الزائيرية ، وللأسباب المبينة في الفرعين ثالثا - باء - ١ و٢ آنفا ، يعتقد المقرر الخاص أن تقرير الجمعية الاقليمية يقدم أفضل منظور للأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة ٨-١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ وأكمل معلومات عنها . وبالتالي ، ينوي المقرر الخاص أن يبني هذا الفرع من تقريره على تقرير الجمعية الاقليمية ، ملاحظا النقاط التي يتفق فيها الحكم وتقرير اللجنة البرلمانية مع النتائج والتوصيات التي أوردتها اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية في تقريرها أو يخالفانها .

(أ) أحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠

٣٧٨ - من بين نتائج التحقيقات الثلاث ، لا يعالج بالتحديد مسألة المسؤولية عن أحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي سوى الحكم . فقد أدانت المحكمة ، بموجب حكمها ، السيد ديفيكيزا وحكمت عليه بتهم الاشتراك الاجرامي في التحريض على ارتكاب جريمة الاعتداء والضرب ، وارتكاب الاعتداء والضرب على الثلاثة الملقبين بالواشين ، والاشتراك الاجرامي في التحريض على الشروع في القتل ، والاقدام على الشروع في القتل بالنسبة إلى نفس هؤلاء الأشخاص الثلاثة .

٣٧٩ - وتتوافر لدى المقرر الخاص ، استنادا إلى ما تجمع لديه من معلومات ، أسباب تدعوه إلى الاعتقاد بأن السيد ديفيكيزا بيلوكا يتحمل بعض المسؤولية عن التهديدات التي وجهت إلى حياة الطلاب وسلامتهم الجسدية ، بما في ذلك الثلاثة الملقبين بالواشين الواردة أسماؤهم في الحكم ، أثناء وقوع أحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٣٨٠ - ولم يمثل المتهمون الباقون الواردة أسماؤهم في الملف RP/31/CR أمام المحكمة . وبالتالي ، فقد فصلت المحكمة قضاياهم مستبقية ولايتها القضائية عليهم . وقد تلقى المقرر الخاص معلومات محددة على الأقل بخصوص بعض المتهمين الواردة أسماؤهم في الملف RP/31/CR مما يدفعه الى الاعتقاد بأن هؤلاء المتهمين يتحملون أيضا مسؤولية عن التهديدات الموجهة الى حياة الطلاب وسلامتهم الجسدية ، بمن فيهم الطلاب الثلاثة الملقبين بالواشين الواردة أسماؤهم في الحكم ، أثناء وقوع أحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(ب) أحداث ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠

٣٨١ - نظرت اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية الى الأحداث التي جرت في الحرم الجامعي أثناء الفترة ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ على أنها ذروة عوامل بعيدة العهد وقريبة على حد سواء . ويعتقد المقرر الخاص أن لهذا التقدير ما يبرره . وقد حاول ، بطريقة مماثلة ، في التقرير الحالي ، أن يبين أن فهم السياق ، ألا وهو الهيكل الرسمي للدولة على كافة المستويات وأداؤها الفعلي ، حاسم في تفهم الأحداث موضع البحث . ورغما عن ذلك ، فلدى المقرر الخاص من الأسباب ما يجعله يعتقد أن أعضاء اللجنة لم تكن لديهم الحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم بصدد أمور معينة . ومن بين هذه الأمور ، اسناد المسؤولية بشكل صريح الى جميع الدوائر التي تقع هذه المسؤولية على عاتقها . غير أن أعضاء اللجنة استطاعوا ، بواسطة التساؤلات والاقتراحات القوية ، أن يشيروا بأصبع المسؤولية باتجاه سلطات اقليمية ، ومركزية أيضا ، معينة .

٣٨٢ - وقد أشار تقرير الجمعية الاقليمية ، في معرض النظر في الأسباب البعيدة للأحداث موضع البحث ، الى الهيكل السياسي للحرم الجامعي وتشغيله ، بما في ذلك التكوين الاثني لسلطات الحرم وأعضاء الجهاز الأمني للحرم (من الاكواتوريين غالبا) ، وظروف المعيشة المتدهورة للطلاب غير الحائزين على امتيازات (هم من غير الاكواتوريين غالبا) ، أي غالبية القاطنين في الحرم ، في السنوات الأخيرة (٩٧) .

٣٨٣ - وأشار تقرير الجمعية الاقليمية ، في معرض النظر في الأسباب المباشرة ، الى أثر خطاب الرئيس في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بما في ذلك ازدياد النشاط السياسي في الحرم الجامعي على أثره استباقا للانفتاح الديمقراطي الذي طال انتظاره ولتفكيك هياكل حركة الثورة الشعبية وحركة شباب حركة الثورة ، وتركز السلطات السياسية والعسكرية والأمنية الاقليمية في أيدي مسؤولين ترجع أصولهم الى نفس الاقليم (الاكواتور) ، والميول المنحازة لهؤلاء المسؤولين ازاء الأحداث التي وقعت في الحرم الجامعي ، وما تلى ذلك من زيف تقاريرهم (المرسلة الى السلطات المركزية) بشأن تلك الأحداث ، والتحريض على الثأر الذي قام به أولئك المسؤولون وغيرهم ، بمن فيهم أساتذة جامعة وشخصيات من المدينة ومسؤولون عسكريون (وجميعهم من أصل اكواتوري) (٩٨) .

٢٨٤ - وعالجت اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية ، في معرض سردها لنتائج تحقيقاتها ، أربع مجالات: (١) وجود فرقة مغاوير من عدمه والتشكيل المحتمل لهذه الفرقة ؛ و(٢) عدد الجرحى ؛ و(٣) عدد القتلى والمفقودين ؛ و(٤) اسناد المسؤولية الى فعاليات مسماة معينة في أحداث ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ (٩٩) .

٢٨٥ - وقد أكد تقرير الجمعية الاقليمية وجود فرقة مغاوير "بمعنى أنه كان يوجد مجموعة منظمة من الأفراد عقدت النية على ارتكاب أعمال العدوان في مكان معين ، ألا وهو حرم جامعة لوبومباشي" . ويشير التقرير الى المعلومات الواردة من مصادر جامعية ومدنية وعسكرية تأييدا لهذا الجزم (١٠٠) .

٢٨٦ - وأكد تقرير اللجنة البرلمانية الاعتداء على حرم جامعة لوبومباشي ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ (١٠١) . ولم يورد التقرير وصفا صريحا لتشكيل فرقة المغاوير هذه (١٠٢) .

٢٨٧ - وعالجت المحكمة ، عرضا ، مسألة "فرقة المغاوير" (١٠٣) . وخلصت المحكمة ، بسبب عدم وجود دليل أمامها ، الى أنها لا تستطيع تأكيد وجود عناصر خارجية بين "العصابة الاجرامية التي عملت أثناء ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ [والتي] تكونت من مجموعة من الطلاب محاطة بعناصر عسكرية أو شبه عسكرية" (١٠٤) .

٢٨٨ - ويرى المقرر الخاص ، استنادا الى ما تجمع لديه من معلومات ، أنه لم يمثل أمام المحكمة أي من العناصر العسكرية أو شبه العسكرية في "فرقة المغاوير" التي أشارت اليها . بيد أن من الواضح أن المحكمة أدانت بموجب حكمها ، وعاقبت ، غيابيا ، اثنين من الطلاب الأعضاء في "فرقة المغاوير" .

٢٨٩ - وخلص تقرير الجمعية الاقليمية الى أن فرقة المغاوير كانت مكوّنة من طلاب من اقليم اكواتور (ذكر ٣٥ اسما) ، ومن أفراد في الحرس المدني ، ومن أشخاص يلقبون بأصدقاء وأقارب "الواشين" الثلاثة المتحرش بهم ، وربما من أفراد في القوات المسلحة الزائيرية . وأشار التقرير الى نقطة دخول فرقة المغاوير الى حرم الجامعة (الدرب الذي يبدأ من مقابر كيمبيبي والممر الذي يبدأ من محطة ضخ كيمبيبي) ، والى مظهر أفراد الفرقة (هم أقوياء جسمانيا ، ومقنّعون وعلى وجوههم مساحيق ، وغير معروفين لدى معظم جمهرة الطلاب ، ويتحدثون لغة غير شائعة في الحرم الجامعي) ، والى طرائق عملهم المنهجية ، بما في ذلك تدمير أدلة الادانة . وأشار التقرير كذلك الى أن المحافظ كوياجيالو هو الذي زوّد اللجنة بالتفاصيل المذكورة آنفا زاعما الحصول عليها من الطلاب الذين اشتركوا في العملية (١٠٥) .

٢٩٠ - وعندئذ طرح تقرير الجمعية الاقليمية تساؤلا عما اذا كانت فرقة المغاوير المحلية قد عُززت بقوات جاءت من خارج المنطقة . وأشار التقرير الى أن تحقيقاته مع شركة الطيران الزائيرية ومع SEP-Zaire (موحيا بوصول طائرة شانية) ومع هيئة ادارة الطرق الجوية(١٠٦) ، لم تسفر عن أي نتيجة(١٠٧) .

٢٩١ - ورغما عن ذلك ، يشير تقرير الجمعية الاقليمية الى أن شهادة الشهود تؤكد وجود أتوبيس صغير وسيارتين في مدرج المطار عقب هبوط طائرة من طراز DC-10 تابعة لشركة الطيران الزائيرية في الساعة ١٩/٠٠ قادمة من كينشاسا . وأبرز التقرير كون الأوتوبيس الصغير من نفس الطراز الذي تمتلكه وكالة التوثيق الوطنية ، وأن هذه المركبات نقلت مجتمعة سبعة أشخاص من المطار . وأخيرا ، أشار التقرير الى أنه عندما حاولت اللجنة جمع معلومات اضافية تتعلق بسبب تأخر وصول الطائرة DC-10 وبهوية الركاب السبعة ، أعاق السيد أوبا ، المدير الاقليمي للوكالة ، جهودها(١٠٨) .

٢٩٢ - وتلقى المقرر الخاص معلومات ذات طابع مماثل للمعلومات التي كشفت عنها اللجنة أثناء تحقيقاتها . وفضلا عن ذلك ، لدى المقرر الخاص أسباب جمة تدعوه الى الاعتقاد بأن بعضا من مصادره قد أفضوا بمعلوماتهم أيضا الى لجنة التحقيق التابعة للجمعية الاقليمية لشابا .

٢٩٣ - واستطاعت اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية ، استنادا الى مسح جميع المرافق الطبية في لوبومباشي ، أن تجمع أسماء ٣٨ طالبا جريحا ، ٩ منهم جرحوا نتيجة لأحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ و٢٩ منهم جرحوا نتيجة لأحداث ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . ويورد تقرير الجمعية الاقليمية هذه الأسماء ، مشيرا كذلك الى أن أربعة من الجرحى أرسلوا الى جنوب افريقيا للعلاج في الرعاية المشددة(١٠٩) . ويذكر تقرير اللجنة البرلمانية ، استنادا الى زيارة اللجنة لثلاثة مستشفيات في لوبومباشي ، رقم ٣٩ طالبا عولجوا أو أدخلوا المستشفيات أثناء الفترة ٩-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠(١١٠) . ويورد الحكم أسماء ٣٤ طالبا جرحوا ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠(١١١) . ولا يوجد لدى المقرر الخاص سبب يدعوه الى الاعتقاد بأن عددا كبيرا من الجرحى المحتاجين الى رعاية طبية نتيجة لعملية الجماعة المهاجمة الأولى ، التي جرت ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قد عولجوا في أي مكان آخر غير محلي .

٢٩٤ - أما بالنسبة الى مسألة الموتى ، فان تقرير الجمعية الاقليمية يشير الى أن اللجنة استطاعت أن تثبت حالة وفاة واحدة فقط هي حالة السيد ايلومبي وا ايلومبي ، الذي توفي في المستشفى نتيجة لكسر في الجمجمة . ويورد التقرير اسمي شخصين يفترض وفاتهما ، الى جانب أسماء ١٩ شخصا آخرين لا توجد معلومات كافية عنهم تحسم وضعهم . ولذلك فإن التقرير يصنف هؤلاء الأشخاص على أنهم مفقودون(١١٢) .

٢٩٥ - وأخيرا ، يذكر التقرير أن اللجنة كتبت الى النائب العام للوبومباشي تطلب منه أن يبلغ اللجنة بأي معلومات تسفر عنها التحقيقات اللاحقة بشأن الموتى والمفقودين(١١٣) . وقد أنكر النائب العام الحالي للوبومباشي في مناقشاته مع المقرر الخاص أن تكون لديه أسماء أي طلاب آخرين خلاف اسم المتوفي الوحيد المعترف به رسميا .

٢٩٦ - ولا يثبت تقرير اللجنة البرلمانية أو ينفي وجود وفيات أخرى خلاف وفاة شخص مجهول الاسم توفي في المستشفى نتيجة لجراحه(١١٤) . بيد أن التقرير ، في معرض مناقشة مسألة "مذبحة الطلاب ووفياتهم" ، يشير الى عوامل شتى قد تكون منعت اللجنة البرلمانية فعلا من جمع مزيد من المعلومات الكاملة عن مسألة الوفيات . ولذلك فإن التقرير "يطالب بابقاء التحقيق بشأن هذه النقطة مفتوحا"(١١٥) .

٢٩٧ - وتعالج المحكمة ، عرضا ، مسألة "عدد الوفيات ووجود مقبرة جماعية"(١١٦) . وقد خلصت المحكمة ، بسبب عدم كفاية الادلة المعروضة عليها(١١٧) ، الى أنه لا يوجد ما يسمح لها باثبات أو نفي وقوع مذبحة(١١٨) . وبالمثل ، خلصت المحكمة ، بسبب عدم كفاية الأدلة المعروضة عليها(١١٩) ، الى أنه لا يوجد ما يسمح لها بتأكيد أو نفي أن فقد الأرواح قد تجاوز حالة الوفاة الواحدة المعترف بها رسميا(١٢٠) .

٢٩٨ - وان لدى المقرر الخاص ، استنادا الى المعلومات التي تلقاها ، أسبابا تدعوه الى الاعتقاد بأن ما يقرب من ١٠ الى ١٢ شخصا قد فقدوا أرواحهم على أيدي مجموعة الهجوم الأولى . وليس لدى المقرر الخاص ما يكفي من المعلومات الدقيقة كيما يستطيع أن يعين أسماء معينة لتلك الوفيات . ولكن تلحق بالتقرير الحالي ، كمرفق رابع ، قائمة بالأشخاص الذين يُدعى أنهم ماتوا أو فُقدوا عقب أحداث ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ومن الممكن أن تُستخلص منها أسماء أولئك الذين أعدموا خارج اطار العدالة في غضون تلك الاحداث .

٢٩٩ - وبعد أن قامت اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية بتقييم النتائج التي توصلت اليها بشأن أحداث ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي ، أسندت المسؤولية(١٢١) ، من جملة أمور ، عن فقد الأرواح الذي أسفرت عنه تلك الاحداث(١٢٢) .

٣٠٠ - والشكاوى المقدمة ضد السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية الرئيسية والمذكورة أساسا في تقرير الجمعية الاقليمية يمكن تخفيضها الى خمس شكاوى هي: (١) تركيز السلطة الاقليمية في أيدي سلطات تنتمي الى اقليم اكواتور ؛ و(٢) المشاركة فيما يسمى بالاجتماع الأمني (وفي حالة المحافظ كوياجيالو ، تنظيم هذا الاجتماع) الذي عقد في صباح ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ والذي اتخذ فيه القرار بقطع

الكهرباء عن الحرم الجامعي ؛ و(٣) التقصير في الوفاء بالشكل الصحيح بمسؤولياتها الادارية والعسكرية ؛ و(٤) عدم تقديم المساعدة لأشخاص في خطر ؛ و(٥) اعاقة العدالة(١٣٣) .

٣٠١ - ويثبت التقرير ، من خلال نتائجه ، أن السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية التي شاركت فيما يسمى بالاجتماع الأمني كانت هي نفس السلطات التي قصّرت في الوفاء بواجباتها الادارية والعسكرية بالشكل الصحيح ، وذلك ، من جملة أمور ، بقطع الكهرباء عن حرم جامعة لوبومباشي ، وقصّرت ، رغم ابلاغها بكل من الاعتداء المنتظر والجاري ضد الطلاب في ذلك الحرم ، في اتخاذ أي عمل ذي شأن ضد تلك التهديدات الموجهة الى أرواح طلاب الجامعة وسلامتهم الجسدية . ويشير التقرير كذلك الى أن نفس هذه السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية تنتمي الى اقليم اكواتور ، الاقليم الذي ينتمي اليه رئيس الجمهورية ، كما ينتمي اليه أولئك الذين شاركوا في الاعتداء . وأخيرا ، فإن بعضا من نفس تلك السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية قد أعاقت محاولات اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية لاجراء تحقيق في الاحداث موضع البحث .

٣٠٢ - ويشير تقرير الجمعية الاقليمية ، في معرض اسناده للمسؤولية عن فقد الأرواح الذي وقع بسبب أحداث ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي ، الى أن ما أسفرت عنه تلك النتائج تظهر بالضرورة وجود علاقة سببية بين المشتركين في اجتماع ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ الأمني وبين مرؤوسيهم و"فرقة المغاوير" التي قامت بعمليتها في حرم الجامعة في وقت لاحق من تلك الليلة . وتخلص لجنة التحقيق التابعة للجمعية الاقليمية بصراحة الى أن السلبية اللافتة للنظر التي اتبعتها السلطات الاقليمية طوال وقوع الاعتداء أو الاعتداءات على حرم جامعة لوبومباشي تمثل بالضبط جزءا من الدور المعهود به اليها في المؤامرة العامة للاغارة على الحرم الجامعي .

٣٠٣ - ويجوز للمقرر الخاص أن يخلص الى أن هذا هو ما عنته المحكمة عندما ذكرت في حكمها أنه "لا يوجد تعارض بين مخالفة عدم تقديم المساعدة الى أشخاص في خطر وبين تهمة التآمر وجميع [التهم] الأخرى التي ترتبت عليها"(١٣٤) .

٣٠٤ - ومن ظاهر الحكم ، لا يشعر المقرر الخاص باقتناع كامل بأن المحكمة نجحت في اثبات الصلات التآمرية بين المتهمين المدنيين والعسكريين الاقليميين وبين ما يسمى بالطلاب المغيرين . وعلى الرغم من ذلك ، لا يدعي المقرر الخاص بأنه خبير بالقانون الزائيري . ووفقا لفهمه للطريقة التي أعادت بها المحكمة وصف الوقائع ونطقت بالادانات على أساس اعادة الوصف تلك ، فإن المحكمة تكون محقة بموجب القانون الوطني في التصرف بهذا الشكل حيث أن الافتراضات الناتجة عن مجمعة وقائعية وحيدة ، بما في ذلك الشهادات والافادات والأدلة المستندية المقدمة الى المحكمة ، هي جادة ودقيقة ودامغة الى حد كاف بشكل اجمالي .

٣٠٥ - ولم يستطع المقرر الخاص استعراض ملفات المحاكمة أو محاضر التحقيق في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" . وعلاوة على ذلك ، فإن الحكم الصادر بمقتضى القانون المدني ، بطابعه ذاته ، لا يسرد بتفصيل كبير الأساس الوقائعي والاستدلالي الذي يقوم عليه هذا الحكم . وهكذا ، فإن المقرر الخاص ليس في وضع يسمح له بمعالجة الطريقة التي توصلت بها المحكمة الى استنتاجاتها . بيد أن لدى المقرر الخاص ، استنادا الى المعلومات المتوافرة عنده ، أسبابا قوية تدعوه الى الاعتقاد بأن السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية المدانة والمعاقبة بموجب الحكم ، علاوة على السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية الأخرى ، الى جانب سلطات مدنية وعسكرية وطنية معينة ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ، قد تتحمل المسؤولية عن فقد الأرواح الذي نتج عن أحداث ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي .

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٣٠٦ - لاحظ المقرر الخاص في مقدمة تقريره الحالي وفي الفرع أولا منه ، استنادا الى المعلومات المتوافرة لديه ، أن بمقدوره أن يقترح على حكومة زائير بأن فئات معينة من ولايته المتصلة بالادعاءات بوقوع حالات وفاة وبصدور تهديدات ضد حياة أشخاص وسلامتهم الجسدية قد تستحق أن يتمسك بها بخصوص أحداث ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في حرم جامعة لوبومباشي ، التي فصلت فيها المحكمة العليا لزائير في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" .

٣٠٧ - وذكر المقرر الخاص ، على وجه الخصوص ، تلك الفئات[١٢٥] المتصلة بالادعاءات بوقوع حالات وفاة نتيجة لهجوم شنته قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية أو لاساءة استعمالها القوة (الفئة ٢/٣) ، ونتيجة لهجوم شنته جماعات شبه عسكرية خاضعة لسيطرة جهة رسمية أو لاساءة استعمالها القوة (الفئة ٣/٣) ، الى جانب الادعاءات بصدور تهديدات بالموت عن أفراد من قوات الشرطة أو القوات العسكرية أو غيرها من القوات الحكومية أو شبه الحكومية (الفئة ١/٣) ، وعن أفراد أو جماعات شبه عسكرية يخضعون لسيطرة جهة رسمية أو يعملون بالتواطؤ مع جهة رسمية أو بموافقتها (الفئة ٣/٣) ، وعن أفراد أو جماعات من الافراد لا يخضعون للسيطرة الحكومية (٣/٣) .

٣٠٨ - ولاحظ المقرر الخاص كذلك أنه ، وفقا لالتزام حكومة زائير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبادئ المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي القرار بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة ، ينبغي التحقيق في تلك الادعاءات وينبغي ارسال نتائج هذه التحقيقات اليه . وبيّن المقرر الخاص استعداده لمناقشة التقرير الحالي مع حكومة زائير ، علاوة على ابلاغ السلطات المختصة بالمعلومات المتوافرة لديه بما قد يسهل امتثال الحكومة لالتزامها القانوني بضمان حماية الحق في الحياة . ويشتمل هذا الالتزام على واجب الحكومة بكفالة أن تكون المسؤولية عن فقد الحياة وعن التهديدات الموجهة الى حياة الاشخاص وسلامتهم الجسدية موضع تحقيق كامل ، وأن يحال الى القضاء ، على أساس هذه التحقيقات ، جميع الاشخاص المسؤولين عن ذلك .

٣٠٩ - وسيُظهر المقرر الخاص في تقريره الى الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الانسان جميع المعلومات التي زودته بها حكومة زائير ، الى جانب أي تعليقات قد تظن حكومة زائير أن من الملائم تقديمها بخصوص تقريره الحالي . ويؤكد المقرر الخاص من جديد أن الهدف من اقامة هذا الحوار مع الحكومة هو ، في جملة أمور ، الحيلولة دون حدوث حالات اعدام أخرى خارج نطاق العدالة أو دون محاكمة أو تعسفيا .

٣١٠ - وان لدى المقرر الخاص ، استنادا الى المعلومات المتوافرة عنده وحسبما يرد في التقرير الحالي ، أسبابا قوية تدعوه الى الاعتقاد بأن حكومة زائير قد أمرت أو أذنت بالعملية التي قامت بها المجموعتان المعتديتان في حرم جامعة لوبومباشي ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والتي نتج عنها أن فقد ١٠ الى ١٢ طالبا جامعيا على الأقل أرواحهم وأصيب ٣٤ آخرين على الاقل بجراح بليغة . كما أن لدى المقرر الخاص ، استنادا الى المعلومات المتوافرة عنده وحسبما يرد في التقرير الحالي ، أسبابا قوية تدعوه الى الاعتقاد بأنه في غضون أحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، تهددت حياة العديد من الأشخاص وسلامتهم الجسدية ، ومن بينهم الثلاثة الملقبين بالواشين .

٣١١ - وبخصوص ما ذُكر آنفا ، يذكّر المقرر الخاص حكومة زائير بالتزامها بالامتثال للمبادئ المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين وفي المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين . وعلاوة على ذلك ، وفيما يخص تقصير الحكومة الواضح في الامتثال للمعايير الآنفة الذكر ، يود المقرر الخاص أن يذكّر حكومة زائير كذلك بالالتزام الذي تعهدت به بمقتضى تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بكفالة احترام الحق في الحياة ، وكفالة تمتع هذا الحق بحماية القانون ، وكفالة ألا يحرم أي أحد من حياته أو حياتها بشكل تعسفي . وأخيرا ، يود المقرر الخاص ، اذ يأخذ في حسبانه كل ما سبق ذكره ، أن يحيل حكومة زائير الى التزاماتها ، بموجب الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمبادئ المنصوص عليها في القرار بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة ، بأن تحقق مع الأشخاص المسؤولين عن التقصير في ضمان الاحترام للحق في الحياة ، وأن تقاضيهم وتستصدر الأحكام عليهم وتكفل تنفيذ هذه الأحكام .

٣١٢ - ولدى المقرر الخاص ، استنادا الى المعلومات المتوافرة عنده ، بما في ذلك حكم المحكمة العليا لزائير في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره (الحكم) ، من الأسباب ما يدعوه الى الاعتقاد بأن القرار الذي تم التوصل اليه في الحكم لا يعفي حكومة زائير كلية من التزامها بموجب المعايير المذكورة آنفا للتو . لقد أدانت المحكمة وعاقبت عددا من السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية ، الى جانب أشخاص يعملون تحت امرتها ، من أجل تورطهم في الأحداث موضع البحث ، ولا سيما من أجل فقد حياة أحد الطلاب والتهديدات الموجهة الى حياة ٣٤ طالبا اضافيين والى سلامتهم الجسدية ، والتي تسببت بها الاعتداءات على حرم جامعة لوبومباشي ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وأدانت المحكمة وعاقبت طالبا واحدا من أجل تورطه في التهديدات الموجهة الى حياة الثلاثة الملقبين بالواشين والى سلامتهم الجسدية في جامعة لوبومباشي ليلة ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٣١٣ - بيد أن المحكمة العليا لزائير ذاتها سلّمت بأنه ، نظرا للافتقار الى عناصر في ملفاتها التي جمعت بأوامر من النائب العام لزائير ، لا يزال هناك عدد من المسائل غير المفصول فيها بصدد الظروف الوقائعية المحيطة بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي أثناء الفترة ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وبصدد المسؤولية المتصلة بها فيما يخص فقد الأرواح والتهديدات الموجهة ضد حياة الأشخاص وسلامتهم الجسدية .

٣١٤ - ومن بين المسائل غير المفصول فيها وذات الصلة الوثيقة بولاية المقرر الخاص الاذن بوجود المسؤولين عن انفاذ القوانين وأشخاص يعملون تحت امرتهم وسط أولئك الذين أغاروا على حرم الجامعة ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والمسؤولية عن الاذن باستخدام القوة المفرط من جانب أولئك المسؤولين عن انفاذ القوانين والأشخاص العاملين تحت امرتهم ، وفقد الأرواح والتهديدات الموجهة الى حياة الأشخاص وسلامتهم الجسدية والناجمة عن استخدام القوة المفرط . ومما له صلة وثيقة مماثلة بولاية المقرر الخاص ، بالنسبة لاحداث ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، التحقيقات في الظروف الوقائعية المحيطة بتلك الى أحداث واسناد المسؤولية الى أولئك الذين هددوا حياة الأشخاص وسلامتهم الجسدية في أثناء تلك الأحداث .

٣١٥ - وان المقرر الخاص استنادا الى المعلومات المتوافرة لديه ، يجد نفسه مدفوعا الى أن يخلص الى أن المحكمة العليا لزائير ، لدى فصلها القضائي في الأحداث موضع البحث ، لم يكن لديها في ملفاتها عناصر كافية ولم يمثل أمامها جميع المتهمين المطلوبين ، كيما تستطيع أن تفصل بحسم في تلك المسائل التي لم يفصل فيها بعد . وبحسب المعلومات المتوافرة لدى المقرر الخاص ، لا سيما المعلومات التي سردها في الفرعين ثالثا - ألف - ٤ وثالثا - باء من تقريره الحالي ، فان لديه أسبابا قوية تدعوه الى الاعتقاد بأن هذه العناصر المفتقدة قد سُحبت من الملفات المقدمة الى المحكمة وأن أولئك المتهمين المفتقدين لم يقدموا الى المحاكمة في محاولة من قبل حكومة زائير لقصر المسؤولية عن فقد الأرواح والتهديدات الموجهة الى حياة الأشخاص وسلامتهم الجسدية فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي خلال الفترة ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ على سلطات مدنية وعسكرية اقليمية معينة وعلى أشخاص يعملون تحت امرتها . وبالتالي ، فان المقرر الخاص ، اذ يستند الى تلك المعايير التي تشكل السند القانوني لولايته والتي تنطبق على استعراضه للأحداث موضع البحث ، سيطلب من حكومة زائير أن تعيد فتح التحقيقات في تلك الأحداث وأن تبلغه بنتائج اعادة فتح هذه التحقيقات . وفيما يتعلق بالأمر الأخير ، سيطلب المقرر الخاص من حكومة زائير أن تزوده بكافة السجلات الطبية من جميع المرافق الطبية في زائير ودول ثالثة ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، حيث عولج ضحايا أحداث ٩-١٠ و١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أو ضحاياها المزعومين .

٣١٦ - وختاما ، يود المقرر الخاص أن يعرب عن امتنانه لجميع من ساعدوه على اعداد تقريره ، بمن فيهم من زودوه بالمعلومات ، ولموظفي أمانة مركز حقوق الانسان .

الحواشي

(١) ينبغي أن يلاحظ أن المقرر الخاص يستخدم صيغة الماضي بقدر الإمكان للإشارة إلى الإجراءات والهياكل التي كانت سائدة خلال فترة الأحداث المعنية . ويتوقع المقرر الخاص ، نظرا إلى الحالة الراهنة في زائير ، أن تكون تلك الإجراءات والهياكل قيد الاستعراض بقصد اصلاحها . وقد اختار المقرر الخاص ترجمة عبارة "région" الفرنسية (منطقة) بعبارة "province" الانكليزية (إقليم) . وثمة صيغ أخرى لتلك العبارة مترجمة على نحو مماثل . والاستثناء الوحيد من هذا الاختيار هو استخدام عبارة "Regional Assembly" الانكليزية (الجمعية الإقليمية) لترجمة عبارة "L'Assemblée régionale" الفرنسية نظرا إلى ما تحظى به الترجمة الانكليزية لتلك العبارة من رواج فيما يتصل بما يسمى تقرير الجمعية الإقليمية . والعنوان الكامل للتقرير هو تقرير لجنة التحقيق التي أنشأتها الجمعية الإقليمية لشابا بشأن الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . (Rapport de la Commission d'enquête désignée par l"Assemblée régionale du Shaba sur les événements survenus au campus de Lubumbashi du 8 au 12 mai 1990).

(٢) يلاحظ المقرر الخاص أنه بينما جرى ، بعد الأحداث المعنية ، إضفاء الصفة الرسمية على المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين باعتبارها مجموعة مبادئ متماسكة ، فإن إضفاء الصفة الرسمية هذا يشكل إلى حد كبير تدوينا لمعايير القانون الدولي العام الناشئة .

(٣) المادة ١٣ من الدستور (١٩٨٣) . كانت هذه الصيغة من الدستور سارية المفعول في وقت الهجوم على حرم جامعة لوبومباشي . وللاطلاع على الصيغة الحالية التي كانت سارية المفعول في وقت المحاكمة في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" ، انظر المادة ١٣ من الدستور على نحو ما عدلها القانون رقم ٩٠-٠٠٢ المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٤) يسلم المقرر الخاص ، لا على سبيل العذر أو التبرير بل بالاحرى على سبيل التفسير ، بأن الابلاغ عن انتهاكات كهذه ربما عرّض الفرد لتهديدات ضد حياته وسلامته ، وكذلك لتهديدات ضد حياة وسلامة أفراد أسرته .

(٥) انظر M. Mutua and P. Rosenblum (لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الانسان) ، "Zaire: Repression as Policy" (تقرير عن حقوق الانسان) (١٩٩٠) للاطلاع على عرض أكمل للمحة التاريخية ، وللاطلاع كذلك على معلومات أكثر تفصيلاً عن هيكل جهاز أمن الدولة وعمله .

(٦) كان واضعو الرسالة الرئيسيون الثلاث الذين دعوا الرئيس موبوتو ، في جملة أمور ، إلى احترام وتحقيق الديمقراطية وسلطان القانون في الحياة العملية هم السادة تشيسيكيدي ومالومبا ، ونغالولا بانداجيلا ، وماكاندا مبينغا تشابانتو .

الحواشي (تابع)

(٧) انظر صحيفة "La Semaine" الصادرة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ للاطلاع على نص الخطاب بالكامل .

(٨) انظر صحيفة "La Semaine" الصادرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ للاطلاع على نص الخطاب بالكامل .

(٩) انظر الدستور ، بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم ٩٠ - ٠٠٢ المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ . ويمكن العثور على نص الدستور في المجلة الرسمية لجمهورية زائير (عدد خاص) (تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(١٠) انظر الفرع ثالثا - ألف أدناه . كان رد الفعل الفوري لطلاب جامعة لوبومباشي على الخطاب الذي ألقاه الرئيس موبوتو يوم ٢٤ نيسان/ابريل الاعلان عن إلغاء هيكل حركة شباب حركة الثورة الشعبية القائمة في الحرم الجامعي . وقد ألغي رسمياً الهيكل على هذا النحو . وتفيد المعلومات المتاحة لدى المقرر الخاص بأن عدة أشلاء على الأقل من ذلك الهيكل ظلت قائمة عملياً أهمها وظائف مواصلات المخابرات التي يضطلع بها رئيس حركة شباب حركة الثورة الشعبية في الحرم الجامعي والكتيبة الطلابية ، وهي الساعد التنفيذي لحركة الشباب هذه .

(١١) انظر الدستور بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم ٩٠ - ٠٠٢ المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في التذييل (الذي يبيِّن سندات القانون رقم ٩٠ - ٠٠٢ المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠) والذي يذكر في جملة أمور "أن بعض مواد الدستور ، وهي المواد ٣٢ و٣٣ و٣٥ و٤١ و٥٥ و٥٦ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ تُلغى نتيجة لإلغاء الطابع المؤسسي لحركة الثورة الشعبية ولإزالة جميع الإشارات إليها" .

(١٢) انظر المادة ٣٦ من الدستور .

(١٣) انظر المادة ٣٥ من دستور عام ١٩٨٣ ، التي كانت سارية المفعول خلال فترة الأحداث موضع البحث .

(١٤) "1984-1991: Septenant de maturité. 7 LETTRE DE L'ECOLE DU PARTI 15-16 (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٨٤) . أعد الـ LETTRE معهد ماكندا كابوبي ، وهو مؤسسة التدريب الرسمية لإطارات حركة الثورة الشعبية .

(١٥) انظر على سبيل المثال نغوز أ كارل - إ - بوند ، شهادة أمام كونغرس الولايات المتحدة ، اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا ، لجنة مجلس النواب المعنية بالشؤون الخارجية (١٩٨١) . وكان السيد نغوز قد ذكر في جملة أمور أن قوات الأمن ترصد الشؤون الخاصة للعاملين في الحكومة بدلاً من رصد خطر التدخلات الأجنبية ، وهو ما يشكل ولايتها القانونية . ولاحظ السيد نغوز أن قوات الأمن تعرف "بالضبط متى غادرتُ بيتي أو متى عدتُ إليه" . ويشغل السيد نغوز حالياً منصب رئيس وزراء جمهورية زائير .

الحواشي (تابع)

(١٦) انظر على سبيل المثال P. Rosenblum, "Constructing the Authoritarian State: Zaire" (مخطوطا غير منشور في ملفات المقرر الخاص) يذكر محادثة أجريت في كينشاسا (آب/أغسطس ١٩٨٩) مع الأستاذ فونتوافي تي بيماكو ، وهو زعيم عريق في حركة الثورة الشعبية:

"إن ما تميزت به كل قوة من هذه القوات [الأمنية] هو استقلالها بالنسبة إلى القوات الأخرى وتبعيتها المباشرة للرئيس . وكان هذا الأمر عنصراً هاماً في تصور الرئيس موبوتو لمبدأ 'فرِّق تسد' . ووصف أحد كبار المسؤولين في حركة الثورة الشعبية قوات الأمن المتعددة بأنها تتصرف مثل الزوجات الغيارى لرجل متعدد الزوجات" .

(١٧) المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٨٣ ـ ٠٠٦ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ المتعلق بالتنظيم الاقليمي والسياسي والاداري للجمهورية .

(١٨) انظر نفس المرجع ، المادة ٧ .

(١٩) نفس المرجع ، المادة ٣٥ .

(٢٠) نفس المرجع ، الفقرة ٢(١) من المادة ٣٥ .

(٢١) نفس المرجع ، الفقرة ٢(٢) من المادة ٣٥ .

(٢٢) انظر نفس المرجع ، الفقرة ٢(٣) و(٦) و(٧) و(٨) من المادة ٣٥ .

(٢٣) نفس المرجع ، الفقرة ٢(٥) من المادة ٣٥ .

(٢٤) نفس المرجع ، الفقرة ٢(٩) من المادة ٣٥ .

(٢٥) نفس المرجع ، الفقرة ٢(١١) من المادة ٣٥ . انظر أيضا المادة ٣٨(٢) التي تبين أن محافظ الاقليم "يمارس حق الاشراف على أنشطة القضاة وكذلك على موظفي الخدمة المدنية والمأمورين العاملين في دائرة اختصاصه والخاضعين للولاية القضائية" ومن الصعب فهم كيفية توافق هذا الحكم مع الرقابة التي تمارسها السلطات المركزية على "العدالة" .

ولكن انظر المادة ١ من قانون عام ١٩٦٩ الذي يحكم مركز موظفي المخابرات في قوات الأمن التابعين لوكالة التوثيق الوطنية (التي كانت في ذلك الوقت تسمى المركز الوطني للتوثيق) ، التي تنص على أن من واجب موظفي الشرطة أو ممثلي النيابة العامة "التماس مشورة المدير العام الملزمة" قبل أن يكون في وسعهم اعتقال أو حتى استجواب مأمور بسبب فعل ارتكبه أثناء قيامه بواجبه . ولما يكون فعل أحد موظفي مخابرات قوات الأمن مترتباً على نشاط غير متصل بوظائفه مع وكالة التوثيق الوطنية ، فإنه يجب إبلاغ المدير العام بذلك . انظر المادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ ـ ٢٨٩ المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٨ . والمدير العام سلطة وطنية وهو يتمتع بحكم الواقع بمركز مسؤول وزاري .

الحواشي (تابع)

(٣٦) نفس المرجع ، المادة ٣٤ .

(٣٧) الدستور ، المادة ٣٥ (١٩٨٣) .

(٣٨) La Territoriale: DU Roi Leopold AU Marechal Mobutu Sese Seko (1984) 34-33 . جمع مواد هذا الكتاب معهد ماكاندا كابوبي ، وهو مؤسسة التدريب الرسمية لإطارات حركة الثورة الشعبية . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن المقطع المذكور كان من ضمن المواد المستخدمة لتلقين الطلبة "أساس ممارسة السلطة السياسية التي يتمتع بها محافظ الاقليم بموجب قانون زائير الإداري" .

(٣٩) قارن المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٨٣ ـ ٠٠٦ بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من نفس المرسوم بقانون التي تنص في الجزء ذي الصلة بالموضوع على أنه "لا يجوز [للجمعية الوطنية] في أي حال من الأحوال أن تتعدى تلك الاختصاصات المقصورة على السلطة المركزية أو على ممثليها المحليين ، وأبرزها العدالة والدفاع والأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الخارجية" (التركيز مضاف) . وتبيِّن المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٨٣ ـ ٠٠٦ الهيكل التنظيمي الذي يعمل داخله محافظ الاقليم وفقا للمركز الذي منحه له رئيس الجمهورية . ومع ذلك ، لا تقدم المادة ٣٥ ولا المادة ٣٨ إشارة واضحة إلى مدى تفاعل علاقات تسلسل السلطة بين رئيس الجمهورية ومحافظ الاقليم والجمعية الاقليمية والمأمورين المحليين التابعين للسلطة المركزية ، وبالاخص في مجالي الأمن الداخلي والخارجي .

(٣٠) انظر على سبيل المثال Matua and Rosenblum ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٣٥ ، بصدد مسألة التأليف الاشني لجهاز أمن الدولة:

"كانت المذكرة التي قدمها موظفو إدارة الشؤون الخارجية والتي عالجت موضوعاً من أكثر المواضيع حساسية في زائير ، أي النسبة العالية لكبار الموظفين الحكوميين والمسؤولين الحزبيين الذين ينتسبون إلى الرئيس أو ينتمون إلى نفس منطقة الرئيس ، أي منطقة إكواتور ، هي مذكرة لاذعة أكثر بكثير (أُهملت الحاشية) . وأفادت المذكرة بأن التمركز كشيف بوجه خاص في القوات الأمنية" .

انظر كذلك المذكرة ٣٣ والنص المرافق لها للاطلاع على قائمة النسب المئوية للأشخاص الموجودين في مراكز سلطة رئيسية والذين ينتمون إلى إقليم إكواتور . ووُضعت القائمة تحت إشراف السيد نغوز آ كارل ـ إي ـ بوند الذي كان آنذاك وزير الخارجية والذي هو حالياً رئيس الوزراء . ولاحظت مذكرة إدارة الشؤون الخارجية ، المؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أن المنتمين إلى إقليم إكواتور يستأثرون بنسبة ١٩ في المائة من مناصب اللجنة المركزية وبنسبة ٢٧ في المائة من مناصب اللجنة التنفيذية وبنسبة ٤٦ في المائة من رتب ضباط القوات المسلحة وبنسبة ٣٤ في المائة من مناصب الدبلوماسيين .

الحواشي (تابع)

(٣١) الاستشهاد مستمد من الخطاب الذي ألقاه الرئيس موبوتو يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ . انظر صحيفة La Semaine الصادرة في يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، المرجع المذكور سابقا .

(٣٢) عُيِّن نائب المفوض الأول للدولة ومفوض الدولة لحقوق وحريات المواطنين السابق ، المحامي نيمي ماييديكا نغيمبي ، مستشاراً رئيسياً للرئيس لشؤون الأمن . وقد حل محل السيد نكيما الذي ينتمي إلى إقليم إكواتور مع أنه لا ينتمي إلى قبيلة نغباندي . وعُيِّن السيد نكيما سفيراً لدى المملكة المتحدة . وعُيِّن اللواء ليكوليا ليحل محل السيد نغباندا ، الذي ينتمي إلى قبيلة نغباندي في إقليم إكوادور ، بوصفه رئيس وكالة التوثيق الوطنية ، عُيِّن السيد نغباندا مستشاراً سياسياً للرئيس .

(٣٣) أدمجت الوكالتان في وقت ما في النصف الأخير من عام ١٩٩٠ لتشكيل الوكالة الوطنية للمخابرات والحماية .

(٣٤) المادة ١ من المرسوم رقم ٨٥ ـ ١٨٩ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ بصيغتها المعدلة بموجب المرسوم رقم ٨٦ ـ ١٦١ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ .

(٣٥) انظر المادة ٣ من المرسوم رقم ٨٧ ـ ٠٠٣ المؤرخ في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، والمادة ١ من المرسوم رقم ٨٧ ـ ٠٥٤ المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٧ .

(٣٦) انظر أدناه ، الفرع ثانيا باء ـ ٢(ج) .

(٣٧) كان اللواء المسؤول عن قيادة المنطقة العسكرية الأولى قد استُدعي إلى كينشاسا للتشاور لأسباب يجهلها المقرر الخاص ، وذلك فيما يبدو يوم ١٠ أيار/مايو .

(٣٨) يتبع قائد الحرس المدني مباشرة ، بموجب القانون ، ممثل الرئيس في الاقليم ، أي المحافظ كوياجيالو .

(٣٩) المادتان ١ و٢ من المرسوم بقانون رقم ٠٤١/٧٢ المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٢ ، بصيغته المعدلة .

(٤٠) الفقرة ١ من المادة ١ والمادة ٢ والمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٠٣٦/٨٦ .

(٤١) E/CN.4/1990/17/Add.1 . قام السيد كويجمانز بزيارة زائير في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ تلبية لدعوة من حكومة زائير . وكانت الأحكام القانونية السارية على الحرس المدني في فترة زيارة السيد كويجمانز هي نفس الأحكام التي كانت سارية في فترة الأحداث التي ينظر فيها المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي .

(٤٢) نفس المرجع ، الفقرة ١٥ .

الحواشي (تابع)

(٤٣) كان المكوّن الوطني لجهاز المخابرات هذا ، برئاسة اللواء ماهيلي ، يُعرف باسم "G2" ، ومكونه الاقليمي باسم "T2" ، ومكونه المحلي باسم "S2" . ولما أعيد تشكيل الهيكل السابق ليصبح دائرة العمل والمخابرات العسكرية ، عيّن الرئيس موبوتو اللواء ماهيلي رئيساً للدائرة .

(٤٤) انظر الفقرات من ٤٣ إلى ٥٢ أعلاه .

(٤٥) قُبيل الاحداث المعنية ، رفعت رتبة الفرقة بعد أن كانت لواء (اللواء الخاص الرئاسي) . وبعض الشهادات التي تلقاها المقرر الخاص من أشخاص يُدعى أنهم شاركوا في أحداث ليلة ١١ ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ أو أن لهم علماً بها قد أشارت خطأ إلى الفرقة الخاصة الرئاسية باسم اللواء الخاص الرئاسي .

(٤٦) تلقى المقرر الخاص معلومات تتعلق بجهاز الأمن في الحرم الجامعي من جملة أشخاص منهم عدة طلبة سابقين ادعوا بأنهم كانوا يشغلون مناصب رئيسية في ذلك الجهاز .

(٤٧) يعتقد المقرر الخاص ، استنادا إلى المعلومات التي تلقاها ، أن عدة أساتذة في جامعة لوبومباشي أمدوا السلطات بالمعلومات . انظر أيضا تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرعين ٤ ـ ١١ و٤ ـ ٣ بشأن هذه المسألة .

(٤٨) وفقا للمناقشات التي دارت بين المقرر الخاص والمدير المؤقت لجامعة لوبومباشي أثناء بعثته ، لم تكن توجد قوائم بأسماء الطلاب عن العام الجامعي ١٩٨٩/١٩٩٠ . ولم يكن بالامكان وضع هذه القوائم الا حين اجراء الامتحانات في حزيران/ يونيه ـ تموز/يوليه ١٩٩١ . وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في الفترة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أُغلق حرم جامعة لوبومباشي وأوقف العام الجامعي . وأعيد احياء العام الجامعي ١٩٨٩/١٩٩٠ ، بشكل مختصر ، باعادة فتح حرم جامعة لوبومباشي في آذار/مارس ١٩٩١ .

(٤٩) انظر الفقرات ٤٣ ـ ٥٢ أعلاه .

(٥٠) المرجع ذاته .

(٥١) أفادت صحيفة Voix des sans voix ، وهي صحيفة زائيرية مستقلة ، بأن الاحتجاجات في حرم الجامعة قد تفجرت بعد الخطبة التي ألقاها الرئيس في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٠ بوقت قصير واعتمادها من جانب البرلمان . وقد حدث الاحتجاج الأول في المعهد الأعلى للتقنيات التطبيقية بكينشاسا . وتبعه الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأخرى بكينشاسا ، بما في ذلك المعهد الوطني لأصول التدريس ، والمعهد الأعلى للتجارة ، ومعهد البناء والأشغال العامة وجامعة كينشاسا . انظر جريدة La Semaine ، الصادرة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الصفحة ١٥ ، و"البيان التسلسلي بالاحداث الاجتماعية ـ السياسية التي وقعت في زائير من ٢٤ نيسان/ابريل إلى ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٠" ، الذي ورد في صحيفة Voix des sans Voix . وحدثت احتجاجات الطلاب أيضاً

الحواشي (تابع)

الحاشية ٥١ (تابع)

في مؤسسات التعليم في زائير السفلى وزائير العليا وكيفو . وأُوقفت تماماً بأمر السلطات الاقليمية مسيرة الاحتجاج التي كان قد تم تخطيطها في جامعة لوبومباشي .

(٥٢) انظر تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرع ٤-١-٢ المتعلق بالقضاء الفعلي على هيكل حركة الشباب . ولا يتضمن التقرير تعليقاً على شرعية هذا الإجراء:

"لقد كان مؤدى الخطبة التي ألقاها الرئيس في ٢٤ نيسان/ابريل القضاء على جميع الهياكل السياسية . فعلى مستوى الاقليم ، زالت اللجنة الاقليمية لحركة الثورة الشعبية ، التي كانت محفل اتخاذ جميع القرارات . وعلى مستوى الجامعة ، زالت نتيجة لذلك أيضاً شعبة لجنة حركة الثورة الشعبية . وإلى حد ما ، شعر الطلاب بالتحرر ورحّبوا بهذا الانفتاح على الديمقراطية ترحيباً علنيا . ووجدت السلطات الاقليمية والجامعية على السواء نفسها بدون متحدثين رسميين . وفي خضم انفجار التحرر السياسي البهيج هذا ، لم يتردد الطلاب أحياناً في التعبير بإفراط عن ابتهاجهم ولم يتقبلوا بعض أشكال المضايقات ، لا سيما من جانب الحرس المدني والكتيبة الطلابية السابقة اللذين لم يجرّدا تماماً من السلاح .

"والأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي قد ساعدت اللجنة على فهم عجز السلطات الجامعية عن احتواء الطلاب وعن فهم مشاكلهم الحقيقية وعن ضمان النظام والأمن بواسطة هيئات حفظ النظام في الجامعة" .

(٥٣) للاطلاع على الدور الذي قامت به رابطات الطلاب الاقليمية في حرم الجامعة ، انظر الفقرات ١٠٥ ـ ١٠٧ أعلاه .

(٥٤) يحدّد تقرير الجمعية الاقليمية تاريخ هذا الاجتماع في ٨ أيار/مايو ، بينما يحدده الحكم في ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ . انظر تقرير الجمعية الاقليمية . الفرع ٢-١ والحكم ، الصفحتان ١٩-٣٠ .

(٥٥) انظر الفقرات ١٦٧-٢١٣ أدناه .

(٥٦) وفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، بما في ذلك من أعضاء سابقين لدوائر مختلفة في جهاز أمن الدولة ، فإن "الضرب المبرّح (passer à tabac)" هو شكل من أشكال الضرب الوحشي . وعلى أساس المعلومات التي لدى المقرر الخاص ، فإن "الضرب المبرّح هو" شكل نموذجي من أشكال التعذيب التي يلقاها المحتجزون لدى هيئات عديدة تابعة لجهاز أمن الدولة .

(٥٧) انظر الفقرات ٩٦-١٠٨ أعلاه المتعلقة بجهاز أمن حرم الجامعة .

(٥٨) تفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن قائد الكتيبة للعام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١ كان ينتمي إلى قبيلة مونغو لا إلى قبيلة نغباندي وأن ولاءه طوال فترة الأحداث المعنية قد تأرجح بين مواصلة مشايعته لجهاز أمن الدولة التابع إلى حد كبير لإقليم إكواتور وبين تعاطفه مع قضية حركة المعارضة الطلابية في حرم الجامعة .

الحواشي (تابع)

(٥٩) يعتقد المقرر الخاص ، استناداً إلى معلوماته ، أن معظم الضحايا الذين قصدت مجموعة غاتا الانتقام منهم ، وهم زعماء الأحداث التي وقعت في ٩-١٠ أيار/مايو ، لم يغروا من حرم الجامعة فحسب ، وإنما قاموا أيضاً في بعض الحالات بتغيير مواقفهم وخانوا المشتركين في العملية التي حدثت في ٩-١٠ أيار/مايو بإعطاء أسمائهم إلى الأعضاء الاقليميين في جهاز أمن الدولة . انظر في هذا الصدد الفقرات ١٦٧-٢١٣ أدناه .

(٦٠) أفادت بعض البيانات ومنها البيان الذي اعتمدته المحكمة في حكمها بأن تفتيش الغرف قد تم بمجرد ما رُفع النقاب عن واحد أو أكثر من الواشين ، في وقت ما خلال يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ . انظر الحكم ، الصفحة ٣٠ .

(٦١) للاطلاع على تفاصيل إضافية بشأن هذه النقطة ، انظر الفقرات ١٦٧-٢١٣ أدناه .

(٦٢) أوضح للمقرر الخاص أن مصطلح "أقارب" ينبغي فهمه بمعنى واسع . ذلك أن "القريب" قد يكون شخصاً من نفس القبيلة أو شخصاً من نفس الخلفية الاثنية أو من خلفية إثنية أخرى ولكنه كبير السن فيقيم الفرد معه علاقة ثقة .

(٦٣) انظر الحكم ، الصفحة ٣٢ ، حيث تذكر المحكمة مقتطفاً من تقرير سري برقم 05/ANI/D7/0000287/90 ، مؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ وموجه من المدير الاقليمي للوكالة الوطنية للهجرة إلى الداخل ، السيد غاتا ، إلى المحافظ كوياجيالو بشأن الأحداث التي وقعت في ٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٦٤) تفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن هؤلاء الطلاب ، رغم كونهم معروفين جيداً من دوائر مخابرات الدولة ، استطاعوا البقاء في لوبومباشي بدون أن يتعرضوا لأي مضايقة مدة وصلت إلى ثلاثة أسابيع بعد وقوع الأحداث موضع البحث . وقد انتقل معظمهم بعد ذلك إلى بلدان أخرى في افريقيا وفي الخارج . أما الواشون الثلاثة ، ضحايا "حملة المطاردة" التي وقعت في ٩-١٠ أيار/مايو ، فكانوا بطبيعة الحال مستعدين بعد نجدتهم لإعطاء أسماء معذّبيهم . وعلاوة على ذلك ، استطاع معظم أعضاء شبكة الواشين أن يلجأوا سالمين إلى السلطات . ولا شك في أن هؤلاء المخبرين كانوا يتابعون عن كثب التطورات التي حدثت في حرم الجامعة منذ تأسيس رابطة التضامن الوطنية ومن المحتمل جداً أن يكونوا قد بلغوا أسماء زعمائها - ومن ثم زعماء الأحداث التي وقعت ليلة ٩-١٠ أيار/مايو - إلى دوائر المخابرات .

(٦٥) انظر الحكم مثلاً ، في الصفحة ٣٢ .

(٦٦) يميل المقرر الخاص الى الاعتقاد ، وفقاً للمعلومات التي لديه ، بأن المحافظ قد قلّل عمداً في اتصالاته اليومية مع الرئاسة الدلالة الظاهرة للأحداث التي وقعت في ٨-١٠ أيار/مايو . فأولاً ، لم يكن من مصلحة المحافظ كوياجيالو أن يبين للرئاسة أنه عاجز عن السيطرة على الحالة القائمة داخل ولايته القضائية . وثانيا ،

الحواشي (تابع)

الحاشية ٦٦ (تابع)

كان المحافظ يتمتع تقليدياً بسمعة رجل حوار . ورغم أن طلاب جامعة لوبومباشي لم يعودوا يعتبرونه قادراً على فض الخلافات المتعلقة بالحالة العملية والسياسية لحياة الطالب ، فقد رأى المحافظ على الأرجح أن تبادلاً مباشراً للآراء يمكن أن يسفر عن تهدئة الحالة الثائرة التي تطورت في حرم الجامعة .

(٦٧) اتصل أيضاً الرائد باينياما ماكابي ، قائد كتيبة المشاة الـ ٢١١ ، لاسلكياً من مقر عمله مقترحاً حرمان الطلاب المزعجين من الكهرباء والمياه . وليس معروفاً ما إذا كانت هذه المبادرة مبادرة فردية أم كانت الطريقة التي يعرض بها الرائد رأيه بشأن عملية يتوقع هو أن يشترك فيها .

(٦٨) لغة لينغالا هي اللغة الأشيع استخداماً من جانب العسكريين لتيسير الاتصالات في الدوائر العسكرية والأمنية المتعددة اللغات . وهي ليست اللغة التي يتحدث بها معظم الطلاب في حرم جامعة لوبومباشي .

(٦٩) "جيرو" هو الشكل المختصر لاسم السيد جيرمبويزمبوا داغبيا ، الطالب ، وأحد المتهمين الذي ورد اسمه في الملف RP/30/CR ولكنه لم يحاكم . انظر الحكم ، الصفحة ٣ .

(٧٠) انظر مثلاً الحكم ، الصفحات ٤٤ ـ ٤٦ ، بشأن الضجة المتعلقة بالمقابر الجماعية وعجز عدة شهود زعموا أنهم على علم بها عن إعادة تأكيد هذه المعلومة أمام المحكمة أو عدم الاستعداد لذلك . وهؤلاء الشهود هم السيد نغوز أ كارل ـ أي ـ بونو ، الذي كان في ذلك الوقت زعيم معارضة معروفاً جداً في إقليم شابا والذي هو الآن رئيس وزراء زائير ؛ والسيد موتيتا ، الطبيب وعضو لجنة التحقيق التابعة للجمعية الاقليمية بشابا ؛ والسيد نغوي كيكو نغولا وا مالوبا ، محرر الصحيفة المحلية Lushois Journal .

(٧١) تؤكد معظم التقارير التي تلقاها المقرر الخاص أن ثلاث جثث شوهدت عند الفجر: جثتين بجانب المبنى ٧ وجثة خلف المراحيض بجانب المبنى ٥ .

(٧٢) للاطلاع على قائمة طلاب جامعة لوبومباشي الذين زُعم أنهم توفوا وفُقدوا ، وهي القائمة التي يمكن أن تظهر عليها أسماء الذين وقعوا ضحية مجموعة غاتا ، انظر المرفق الرابع .

(٧٣) اعترف صراحة النائب العام لجمهورية زائير في مطالبته أمام المحكمة بأن إنهاء ما سمي بالمذبحة في قضية لوبومباشي عن طريق المحاكمة في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وآخرين" أمر جوهري لحالة ميزان مدفوعات زائير:

"نظراً إلى إجلاء الطلاب بسرعة من هذه الجامعة (لوبومباشي) ، وإلى قلة وسائل التحقيق الملائمة المتوفرة لدينا ، لم نتمكن من أن نقدم اليوم إلى

الحواشي (تابع)

الحاشية ٧٣ (تابع)

محكمتكم ، رغم عام من التحقيقات ، جميع القائمين بدور ، جميع مرتكبي هذه الأفعال الجديرة بفيلم "ويسترن" ، الأفعال التي تضع دولتنا ، علاوة على ذلك ، في قفص المتهمين ، منتهكي حقوق الإنسان ، وتضعنا بذلك ضمن الدول غير الجديرة بتلقي المعونة المالية الدولية .

"... منذ الأحداث التي وقعت في لوبومباشي ، وصلت الأزمة التي يعاني منها بلدنا إلى أبعاد مفزعة بسبب تجميد المعونة الأجنبية . فشركاؤنا الأجانب قد أداروا ظهرهم لزائير ، وبلدنا يُعتبر المكان الوحيد في العالم الذي تُسحق فيه حقوق الإنسان إلى أقصى حد" .

(٧٤) في الحقيقة ، وعلى الرغم من أن تقرير الجمعية الاقليمية قد قُدم إلى المحكمة باعتباره دليل اثبات في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" ، فقد طُعن في صحة الوثيقة . ومن ثم ، ليس من الواضح كلية ما إذا كان التقرير يعتبر وثيقة رسمية بمقتضى القانون الزائيري . أما فيما يتعلق بأغراض التقرير الحالي ، فان المقرر الخاص يعتبر تقرير الجمعية الاقليمية وثيقة رسمية .

(٧٥) انظر تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرع ١/١ .

(٧٦) انظر الدستور ، الباب الرابع (الكيانات الاقليمية) ، المادة ١٠٥ . انظر أيضا المرسوم بقانون رقم ٨٢-٦ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، المصدر نفسه ، في الباب الرابع (السيطرة على الكيانات الاقليمية) ، الفصل الأول (الاقليم) ، المادتين ٢٠٢ و٢٠٣ .

(٧٧) القانون مبهم إلى حد ما بشأن العلاقة بين اختصاصات محافظ الاقليم واختصاصات الجمعية الاقليمية . فمن ناحية ، "تمارس الجمعية الاقليمية سلطة اتخاذ القرارات بشأن ... السيطرة على أنشطة الرئيس الاقليمي لحركة الثورة الشعبية ومحافظ الاقليم" . انظر المرسوم بقانون رقم ٨٢-٦ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، في المادة ١٥(٩) من المصدر السابق . ومن ناحية أخرى ، "تمارس الجمعية الاقليمية سلطة اتخاذ القرارات بشأن ... التأييد الأوّلي لخطة عمل الرئيس الاقليمي لحركة الثورة الشعبية ومحافظ الاقليم والمراقبة التالية لهذه الخطة" . انظر ، المصدر نفسه ، في المادة ١٥(٧) .

(٧٨) انظر المصدر نفسه . يجوز للمرء ، بعد قراءة الفقرتين الفرعيتين معا ، أن يتوصل إلى خلاصة مفادها أن الجمعية الاقليمية مختصة بتمحيص ما يسمى بخطة عمل محافظ الاقليم فقط في حدود البت فيما إذا كانت تعتبر ، من الناحية الشكلية ، غير متعارضة مع القانون . ولكن إذا كانت خطة العمل هذه متعارضة مع القانون ، فان محافظ الاقليم يكون قد تصرف بالمخالفة للنظام ، وتكون هذه الخطة باطلة من البداية . ويجب على المرء أن يخلص إلى أن الجمعية الاقليمية مختصة في تلك الحالات

الحواشي (تابع)

الحاشية ٧٨ (تابع)

بأن تعلن بطلان الخطة فحسب . بيد أن من الواضح أن الالغاء الفعلي للخطة يجب أن يعلنه مفوض الدولة لشؤون ادارة الاقليم . انظر المصدر نفسه في المادة ٢٠٣ . كما أن اقامة الدعوى ضد محافظ اقليم من أجل تجاوز سلطاته تدخل في نطاق الولاية القضائية للمفوض . انظر المصدر نفسه . وحيثما يكون من الواضح أن الخطة مخالفة للنظام وذات طابع اجرامي أو ذات نتائج متعارضة مع القانون الجنائي ، فإن الهيئة المختصة باصدار الأمر بالتحقيق في الموضوع هي النيابة العامة الاقليمية .

(٧٩) قيل إن مفوض الدولة حال دون النظر في تقرير الجمعية الاقليمية . وبعد ذلك ، صودر التقرير بناء على أمر من رئيس الجمعية الاقليمية . وقد سُرب نص تقرير الجمعية الاقليمية إلى الصحافة في وقت ما من شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

(٨٠) اشترك في هيئة المحكمة الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد بالاندا ميلوين ليليل ، رئيس المحكمة ، والسيد مبيونغا-فوبو ، القاضي ، والسادة مونونا نتامبامبي - لانجي ، وكالوندا كيلي أوما وتينكاميري بين نجيغيبا ، القضاة المساعدون . وتولى مساعدة المحكمة: السيد كاتشاما مانغالو ايه جيانغا ، قاضي النيابة العامة والسيد غاكوايا موهيتو كاتب المحكمة .

(٨١) يلاحظ المقرر الخاص باهتمام ان اتهامات معينة ضد سلطات مدنية وعسكرية اقليمية رئيسية معينة تتوازى عن كثب مع الاتهامات التي وجهها تقرير اللجنة البرلمانية إلى تلك السلطات . انظر ايضا ، أعلاه في باء-٢ ، الفرع ثالثا .

(٨٢) انظر الحكم ، ص ١٠-١١ .

(٨٣) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٨٤) المصدر نفسه ، ص ١١-١٢ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ١-١٤ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص ١٢-١٣ .

(٨٨) يلاحظ المقرر الخاص الحالة الغريبة إلى حد ما للملف RP/30/CR الذي قدمه النائب العام لجمهورية زائير إلى المحكمة . "فزعيما الحملة" المفترضان لفرقة "المغاوير" الطلابية ، السيدان بايوبيل وتوكونغبا نتيتي ، لم يودعا في الحجز بالمرة ، على الرغم من أن السلطات القضائية استجوبتهما في تحقيق تمهيدي . وفضلا عن ذلك ، لم يظهر أي من الطلاب أعضاء فرقة "المغاوير" المذكورين في الملف RP/30/CR في أي قوائم للطلاب المهاجمين متوافرة لدى المقرر الخاص ، بما في ذلك القائمة التي ظهرت في تقرير الجمعية الاقليمية (انظر: تقرير الجمعية الاقليمية في الفرع ٢/٤) ، فيما عدا السيد جيريمبويسامبو-داغبيا وحده (انظر: الحكم ، ص ٣) . وأخيرا ، ووفقا للمعلومات المتوافرة لدى المقرر الخاص ، فإن أعضاء فرقة "المغاوير" الطلابية في

الحواشي (تابع)

الحاشية ٨٨ (تابع)

الفريق الأول الذي هاجم حرم جامعة لوبومباشي في ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ كان يشار اليهم عادة على أنهم "عصابة جيروس" وهي اشارة واضحة إلى الطالب المتهم جيريمبويسامبو-داغبيا .

(٨٩) وفقا للمراسيم الرئاسية التي رفعت الحصانة القضائية عن السادة كوياجيالو ولوكيو وغاتا وأوبا ، فان الولاية القضائية على السيد كوياجيالو المحافظ الاقليمي السابق تنحصر في المحكمة العليا لزائير . وقد انعقدت المحكمة العليا للنظر في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" كمحكمة ابتدائية ونهائية ، مستبعدة بذلك امكانية استئناف حكم المحكمة أمام جهة قضائية أعلى درجة . وقد ضُمت قضايا المتهمين الآخرين إلى قضية المحافظ ، مما حرم هؤلاء المتهمين أيضا من امكانية الاستئناف . وكان الترابط الوقائعي لقضايا المتهمين هو الأساس لذلك الضم .

(٩٠) من بين هؤلاء الأشخاص أفراد جرى استجوابهم اثناء التحقيق الذي أجرته الجمعية الاقليمية واللجنة البرلمانية ، إلى جانب أفراد أشارت اليهم مصادر المعلومات الأخرى المتاحة للمقرر الخاص ، ولكن لم يُستمع إلى شهادتهم في المحاكمة المتعلقة بقضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره" . وهم على النحو التالي:

أشخاص عسكريون

العقيد موكونزي: وصف بأنه قائد اللواء الواحد والعشرين في القوات المسلحة الزائيرية ؛

الرائد بايانياما ماكابي ناومي: وصف بأنه قائد كتيبة المشاة رقم ٣١١ في القوات المسلحة الزائيرية ؛

المقدّم دجامبا: وصف بأنه الضابط الميداني المسؤول للمنطقة العسكرية التاسعة خلال الأسبوع الذي وقعت فيه الأحداث موضع البحث ؛

المقدّم تاكولا: وصف بأنه قائد الجندرمة الوطنية المتمركزة في لوبومباشي وحولها ؛

الرقيب كونغولو مونغا: وصف بأنه قائد دورية في وحدة من قوات الجندرمة الوطنية تحت القيادة المباشرة للنقيب بونغوندا ؛

جميع قادة الوحدات والوحدات الفرعية للحرس المدني الموزعة في حرم جامعة لوبومباشي وحوله خلال الفترة ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ .

أساتذة في جامعة لوبومباشي

السيد أولفيو بن أولومي ؛

السيد موندونغا مونولي .

موظفون في السلطات الاقليمية

معاونو المحافظ كوياجيالو والقائمون على شؤونه الخاصة وسائقوه ؛

سائقون في وكالة التوثيق الوطنية .

الحواشي (تابع)

الحاشية ٩٠ (تابع)

آخرون

السيد بونغو نغانزو: وصف بأنه موظف في "جيكامينز" GECAMINES ومدير معمل الدلفنة ووحدة الكبول . وتعتبر جيكامينز من أكبر الصناعات في اقليم شابا وأكثرها ربحية ، وتشتغل بالدرجة الأولى باستخراج النحاس وانتاجه . وفيما يزعم ، شارك السيد بونغو في التخطيط للعدوان على حرم جامعة لوبومباشي في ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وأخفى بعض الطلاب المشتركين في العدوان بعد وقوعه ؛

السيد نغو بوتوبا: وصف بأنه المدير الاقليمي لـ :

REGIE DU SHABA و**RENAPI** ، ويزعم بأنه نظم وعقد في منزله اجتماعات سرية في ١٠ و١١ أيار/مايو ١٩٩٠ للاعداد للهجوم على الحرم الجامعي ؛

موظفون في هيئة ادارة الطرق الجوية ؛

موظفون في شركة الطيران الزائيرية (يبدو أن بعض موظفي الشركة قد استُمع إلى أقوالهم أثناء التحقيقات الأولية ولكن لم تستمع اليهم المحكمة) .

(٩١) انظر: الحكم ، ص ٣٥-٣٨ و٥٣ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٩٣) بمقتضى القانون الزائيري ، تنقسم الجرائم إلى ثلاثة أنواع حسب شدة جسامتها: المخالفة والجنحة والجناية . ويعتبر عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر جنحة . وينبغي ملاحظة أنه عندما تشير المحكمة إلى ارتكاب مخالفة عدم تقديم المساعدة إلى أشخاص في خطر المتهم بها السيد بونغوندا ، فمن الواضح أن المحكمة لا تستخدم الكلمة بالمفهوم التقني . انظر المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ٥٣-٥٤ .

(٩٥) المصدر نفسه ، ص ٥١-٥٤ .

(٩٦) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

(٩٧) انظر: تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرع ١/١/٤ .

(٩٨) المصدر نفسه .

(٩٩) المصدر نفسه ، الفرعان ٣/٤ و٣/٤ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، الفرع ٣/٤ .

(١٠١) انظر: تقرير اللجنة البرلمانية ، الفرع ثالثا - ٣ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، الفروع ثانيا (٣/١) وثانيا (٤/١) وثالثا (١) وثالثا (٢) وثالثا (٣) .

(١٠٣) استشهدت المحكمة ، بدون تعليق ، بهبوط طائرة من طراز DC-10 تابعة لشركة الطيران الزائيرية في مطار لوانو (المطار الدولي لمدينة لوبومباشي) ، كما أثارت تلقائيا شهادة السيد ديفيكيزا بخصوص تحليق طائرة عسكرية ، ثم استبعدت هذه الشهادة . وبعد ذلك أعلنت المحكمة:

الحواشي (تابع)

الحاشية ١٠٣ (تابع)

"يجب أن يُستنتج ، بسبب عدم وجود أدلة اثبات أخرى ، أن 'فرقة المغاويـــرا' التي عملت في الحرم الجامعي خلال ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ لم تتضمن عناصر خارجية عن لوبومباشي تكون قد جاءت من أماكن أخرى يوم وقوع الاعتـــداء ذاته ." .

انظر: الحكم ، ص ٤٢-٤٣ .

(١٠٤) المصدر نفسه .

(١٠٥) انظر: تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرع ٣/٤ .

(١٠٦) من الناحية النظرية ، تعتبر هيئة ادارة الطرق الجوية مسؤولة عـــن تسجيل البيانات المتعلقة بوصول جميع الطائرات ورحيلها . وبالاضافة الى ذلك ، قـــد تكون هذه الهيئة مسؤولة عن تجميع بطاقات ركاب هذه الطائرات بشكل مركزي ولـــدى الهيئة أيضا مسؤوليات أمنية تمارسها كقوة شرطة للمطارات .

(١٠٧) انظر: تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرع ٣/٤ .

(١٠٨) المصدر نفسه .

(١٠٩) المصدر نفسه .

(١١٠) انظر: تقرير اللجنة البرلمانية ، الفرع ثانيا (٣/١) .

(١١١) انظر: الحكم ، ص ٩ .

(١١٢) انظر: تقرير الجمعية الاقليمية ، الفرع ٣/٤ .

(١١٣) المصدر نفسه .

(١١٤) انظر: تقرير اللجنة البرلمانية ، الفرع ثانيا (٣/١) .

(١١٥) المصدر نفسه ، الفرع ثالثا (٣) .

(١١٦) انظر: الحكم ، ص ٤٤-٤٦ .

(١١٧) استعرض الحكم شهادة أشخاص عديدين ، بمن فيهم أولئك الذين أعلنـــوا ، من خلال وسائط الاعلام الوطنية والدولية ، معرفتهم بالمذبحة أو بالمقابر الجماعيـــة ، أو بكلا الأمرين . انظر الحكم ص ٤٤-٤٦ .

وكان من بين الأشخاص الذين أدلوا بشهادة أمام المحكمة السيد نغوز آه كـارل - اى - بوند . وبسبب الطابع الحاسم والدقيق للمزاعم التي قدمها السيد نغوز عقب مـــا يسمى بالمذبحة المرتكبة في لوبومباشي ، اعتبرت المحكمة والجمهور شهادته أساسية من أجل فهم الظروف الوقائعية المحيطة بتلك الأحداث ومن أجل اسناد المسؤولية المترتبـــة عليها على حد سواء . ولكن ، رغما عن تأكيدات السيد نغوز السابقة بخصوص وجود مقبـــرة جماعية ، علاوة على تلميحاته الى مسؤولية السيد كوياجيالو عن المذبحة ، فقد ذكـــر السيد نغوز أمام المحكمة أنه كان شاهدا غير مباشر فحسب . وربما يكون من العجيب أن رئيس وزراء زائير الحالي قد وصف شهاداته التي أدلى بها عن موضوعي المذبحـــة

الحواشي (تابع)

(١٣٠) انظر: المصدر نفسه ، ص ٤٦ ، الذي يذكر في الجزء الوثيق الصلة: "ومن كل ما سبق ، وبالنظر الى الحالة الراهنة للعناصر الواردة في الملف ، لا يوجد ما يسمح بتأكيد أو دحض وقوع مذبحة لطلاب في لوبومباشي في غضون أحداث ٩ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، من ناحية ، أو أنه قد حدثت وفيات أخرى غير حالة ايلومبي وا ايلومبي ، وهي الحالة الوحيدة المعروفة حتى الآن ، من ناحية أخرى" .

(١٣١) انظر: تقرير اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية ، الفرع ٣/٤ .

(١٣٢) انظر: تقرير اللجنة التابعة للجمعية الاقليمية ، الفرع ٣/٤ . ويسند التقرير المسؤولية الى العديد من السلطات المدنية والعسكرية الاقليمية ، الى جانب الأشخاص التالين: المحافظ كوياجيالو والسيد غاتا والسيد أوبا والعقيد لوكيو والرائد لوكومبي والرائد بايانياما ماكابي والنقيب بونغوندا والملازم الاول ماكونغا والسادة: الوني وأولوفيو ومونبونغا وايلونغا ونلاندو وتشيتينجي وبونغو وأتوندو .

(١٣٣) المصدر نفسه .

(١٣٤) الحكم ، ص ٥٣ (الخط المرسوم مضاف) .

(١٣٥) انظر الفقرة ١٨ آنفا .

Blank page

Page blanche

المرفق الأول

البرنامج الزمني للاجتماعات الرسمية للمقرر الخاص المعني بحالات الاعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي خلال بعثته الى زائير من ٨ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩١

٨ أيار/مايو ١٩٩١ (كينشاسا)

السيد بالاندا ميكوين ليليل ، رئيس قضاة المحكمة العليا وزير العدل

٩-١٠ أيار/مايو ١٩٩١ (لوبومباشي)

محافظ اقليم شابا ، ورئيس الجمعية الاقليمية لشابا

السيد باتاول ميبيزابو مانتيني ، النائب العام ، اقليم شابا

الأستاذ كيلانغا موسيندي ، الرئيس المؤقت لجامعة لوبومباشي

١١ أيار/مايو ١٩٩١ (كينشاسا)

الرائد فوفي المستشار الأول ، والسيد سيانا المستشار القانوني ، المصلحة الوطنية للمخابرات والحماية

السيد ندوم ندا أومبيل وزير الدولة ، والأستاذ كاسونغو مويدينجي المستشار القانوني ، والسيد مونغونزا بوسنجي المستشار السياسي: وزارة شؤون ادارة الاقليم واللامركزية

العقيد انغوالا ، نائب رئيس الأركان ، والعقيد مبالا مسؤول الاعلام ، والعقيد بامبو مدير الامدادات ، والمقدم ليسيكا مدير التدريب ، والمقدم نزيبو المدير ، والمقدم كاموينا مدير مكتب البحوث ، والرائد بوندوتيدي مدير مكتب الزراعة ، والرائد شامافا نائب مدير الامدادات ، والمقدم ماكوسو مدير الاتصالات ، والرائد ماساني نائب مدير شؤون الأفراد: مكتب رئيس أركان الجندرمة الوطنية

السيد ايتامبو كابانغو ، المستشار الأول ، والمقدم نديبو المدير الاداري وأمين الصندوق ، والرائد كيسوكولا أبيلي المحقق القضائي: مكتب القائد الأعلى للحرس المدني

المرفق الثاني

هيكل القيادة في لوبومباشي: أيار/مايو ١٩٩٠

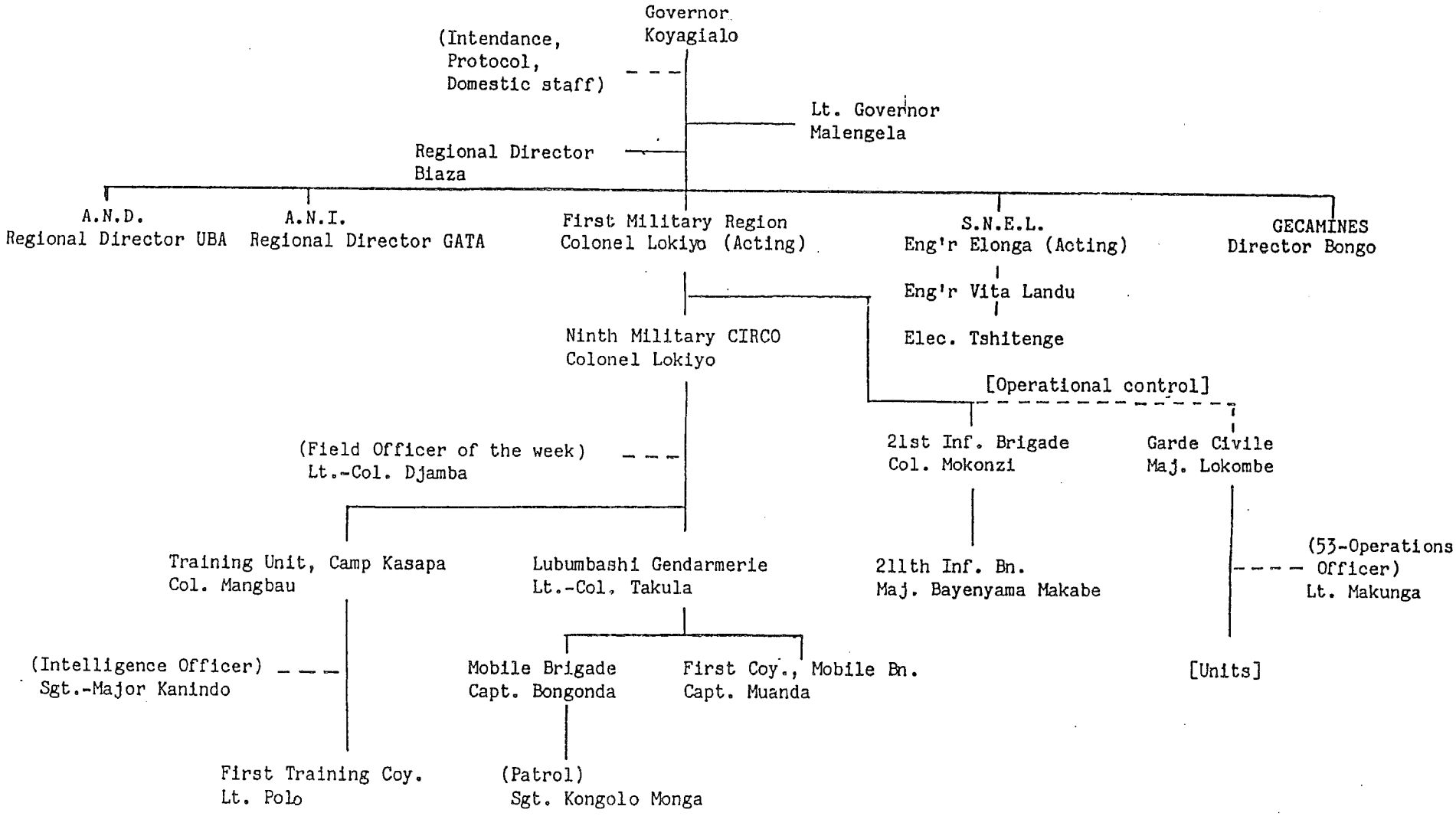

المرفق الثالث - ألف

حرم جامعة لوبومباشي والمنطقة المحيطة به

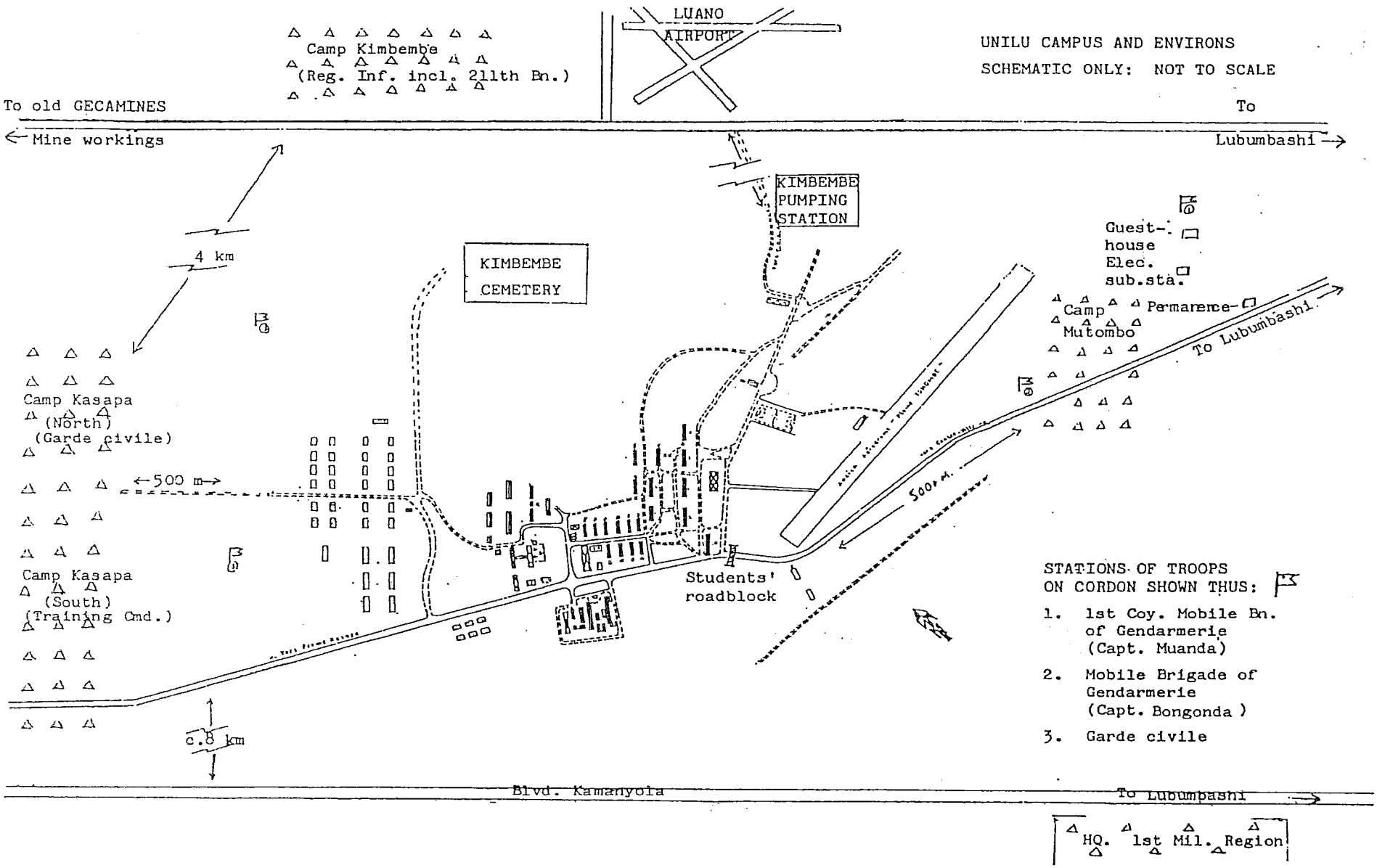

المرفق الثالث - باء

حرم جامعة لوبومباشي

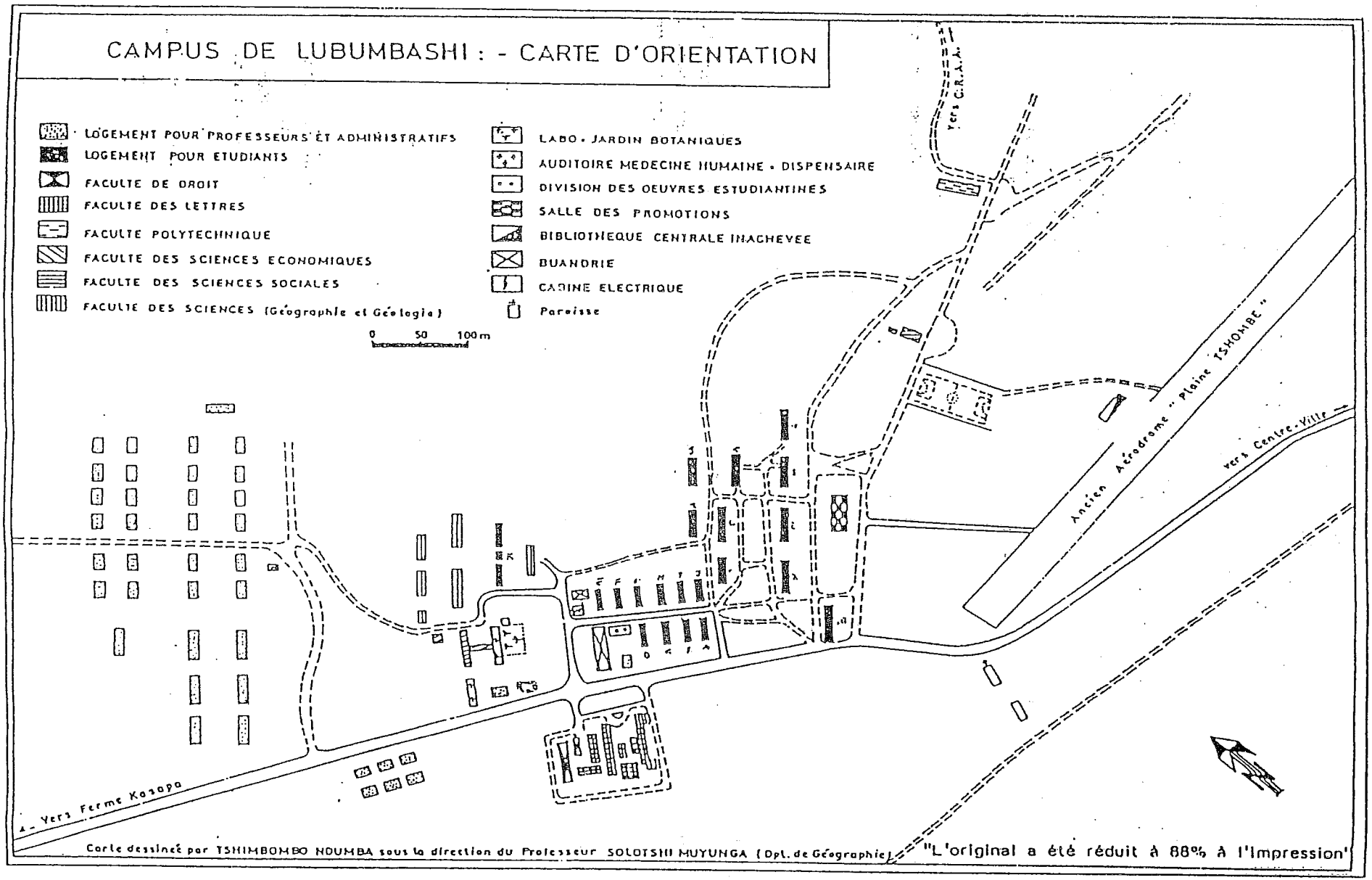

المرفق الرابع

قائمة الموتى والمفقودين المبلغ عنهم عقب الأحداث التي وقعت في حرم جامعة لوبومباشي ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠

ان الاختلافات الناجمة عن كلا نظام استخدام الالقاب وتهجيتها تبلغ حدا يجعل من الجائز ظهور تكرار في القائمة أدناه . وحيثما كان الشخص يستخدم أيضا اسما فان هذا الاسم يوضع بين قوسين معقوفتين .

ويلي اللقب ذكر السنة الجامعية والتخصص ، اذا كانا متاحين للمقرر الخاص . ويعني رمز G "خريج" ، ورمز L "ليسانس" يليه عدد يبين سنة الدراسة في كل مستوى . واسم الكلية مختصر عن التسمية الاصلية باللغة الفرنسية . وعندما يكون قد أُبلغ عن اسم الكلية ولكن مستوى الدراسة غير معروف ، فإن الرمز "؟؟" يسبق الاختصار الموضوع لاسم الكلية . وحيثما يكون المستوى أو اسم الكلية غير معروفين ، فإن الرمز "NK" يلي لقب الشخص . وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أيضا أنه ، وفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، لم يكن الكثير من الطلاب الموجودين في حرم جامعة لوبومباشي مقيدين رسميا في الجامعة .

الرموز المستخدمة لبيان المصادر:

E: Elima)

M: Muten (صحف زائيرية

D: Demain)

S: Le Soir)

H: Het Volk صحيفة بلجيكية [عندما يوضع الرمز HV بين قوسين معقوفتين بعد رمز مصدر آخر ، فان ذلك يعني أن المقرر الخاص استخلص من Het Volk روايته عن المصدر النهائي الآخر]

Muf: Mr. Mufuta ، الأستاذ في جامعة لوبومباشي

LDH: رابطة حقوق الانسان الزائيرية ، فرع شابا

RA: لجنة التحقيق التابعة للجمعية الاقليمية لشابا

اللقب والكلية	المصدر (المصادر)
Abel Kajanga, G2 SPA	D[HV], S, Muf
Ambuya Nfundi, G2 Polyt.	D[HV], S, Muf
Bizuri Muyengo, G1 Géogr.	LDH, M, LDH[HV]
Bukasa Kasankiti, G3 Droit	RA
Emala Onia, NK	RA
Fayida, L1 Sc. Soc.	Muf
Ilombe Ilombe, G1 L.L. Afr.	RA, M; توفي في مستشفى جيكامينز واعترف رسميا بوفاته . ملحوظة: يشير السيد موفوتا الى شخص يدعى "Elombe" . G2 Métal ، قد يكون هو نفس هذا الشخص أو قد لا يكون .
Isasa Tsasa, G2 Econ.	E
Kabanga Kabadiki, G3 Angl.	LDH, M
Kabatwila Betu, G3 Angl. (a/k/a Kabatnila Belu)	LDH, M, LDH[HV] (يذكره المصدر على أنه طالب في G3 Polyt) .
Kadan Kelwa, NK	RA
Kalenga Mwenge, L2 Géogr.	LDH, M, LDH[HV]
Kalonda Djibu, L2 Droit (a/k/a Kabanga Djibu)	LDH, M, LDH[HV]
Kanda Mukole (alias Dekas), NK	RA
Kapend Mubandile, NK	RA
Kaswaswa Mudiandambo, NK	RA
Katambay Diataba, G1 Chimie.	RA
Kaup (Richard), ?? Méd. Vet.	HV, Muf
Kaupe, ?? Econ. (brother of Richard)	Muf
Kayembe (Clément), NK	RA
Kaylinda Sekweke, NK	Muf
Kayumba (Willy), G3 SPA	Muf
Kilawuri, L1 Sc. Soc.	Muf
Kilaye Mulebela, G1 SPA	RA
Kitenge, G3 Droit	Muf
Kyulu Mitimingi, G1 Angl.	LDH, M, LD[HV]
Luboya Kadima, L2 Soc.	RA, M, HV ملحوظة: ذكر طلاب كثيرون أنهم شاهدوا الجثة .M وRA يسندان اليه رقمين مختلفين لغرفته .
Lumpungu Ilunga, L2 SPA	RA
Mabila Foba, ?? Rel. Int.	D[HV], S, Muf
Mabizizi Mavezi, ?? Méd. (a/k/a Mabisisi Mavasi)	D[HV], S, Muf
Makutuku (Georges), L1 Droit	LDH, M, LDH[HV]
Mashalale, NK	RA
Mashindola Kawango, G1 Econ.	RA
Masunda Lelo (Raphael), G2 Méd.	E
Mobolama, NK	RA
Mufabule, G3 Droit	Muf
Mullambilumbu, G2 Econ.	RA
Mulumba Tshiotolo, NK	RA
Mutombo Mupompa, NK	RA
Mwana, N/A	HV ملحوظة: هو شاب يبلغ من العمر ١٥ عاما ذكر أنه احترق في المخزن الذي كان يعمل فيه كحارس ليلي .

اللقب والكلية	المصدر (المصادر)
Ndoy Fume Koy, G3 Droit	RA
Ngalamulume, NK	RA
Ngoy Kibawa, G1 Rel. Int.	LDH, M, LD[HV]
Ngoyi Kamanda, G2 Droit	D[HV], S, Muf
Ngoyi [Mukwasa?], G1 Droit	Muf
Ngumbu, G3 Méd. Vet	Muf
Niati Di Nwanza, G1 Droit (Jean-Pierre)	E
Ntambwe (Moise), NK	Muf
Ntumba, NK (a woman, given name unknown)	Muf
Numbi Kabasele, G2 Droit	RA
Numbi Wa Nbanza, NK (a/k/a Numbo Wa Nbanza)	D[HV], S, Muf
Nzapate, ?? Droit	D[HV], S
Nzunda, NK	RA
Pambu Eka Nkwanza, G2 Econ.	E
Ruke Karibo, NK	HV
Samba, G2 SPA	Muf
Tschiband Matol, G3 Ling. Afr.	LDH, M, LDH[HV]
Tshilombo, G3 Phil. (a/k/a Tshilondo)	LDH, M, LDH[HV] (which lists him as G3 SPA)
Tshimanga Abel, NK (a/k/a Abel Tshimanga)	M, HV
Tshiomba Olomda, G2 SPA (a/k/a Tshiamba Olenda)	D[HV], S, Muf
Tshiyoyi Mulumba, NK	Muf
Yav Karumb, L1 Lettres	LDH, M, LDH[HV]
Zapate, ?? Droit	Muf

قائمة الطلاب المتهمين الواردة أسماؤهم في الملف RP/31/CR والذين لم يمثلوا أمام المحكمة في قضية "الدولة ضد كوياجيالو وغيره"

ينبغي أن يلاحظ أنه ، وفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن قائمة الطلاب المتهمين المذكورين في الملف RP/31/CR متطابقة مع قائمة الضحايا المستهدفين التي كان يحملها أحد أو كلا فريقي العدوان اللذين قاما بالعمل في حرم جامعة لوبومباشي ليلة ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . واذا كان الأمر كذلك ، فيمكن استخلاص أسماء الطلاب المتوفين أو المفقودين ، باستثناء السيد ديفيكيزا بيلوكا ، من قائمة المتهمين المذكورين في الملف RP/31/CR . ورغما عن ذلك ، فإن لدى المقرر الخاص ، استنادا الى المعلومات المتوافرة عنده ، أسبابا قوية تدعوه الى الاعتقاد بأن العديد من الأشخاص المذكورين أدناه لم يعودوا موجودين في زائير .

Epwa Ekpadzam, L1 Droit
Mwela Nkongolo, L1 Droit
Lobanga Bofola Bikale, D1 Méd.
Kingungu Kifufu, L1 Rel. Int.
Zikembo Mbweno, L1 Rel. Int.
Ikundumo Nsada, L1 Droit
Malamba Gangunda, L2 Soc.
Kinga Omari, L1 Sc. Soc./SPA
Kauka Malungu, L2 Soc.
Mupupa, Dirigeant of JMPR
Badjange, NK
Pielo, NK
Bodika Bangidila, NK
Kilundu, NK
Pero, NK
Kingambo, NK
Selemani Manioga, NK
Kashama, NK
Mawawa, NK
Ngoy Mpenge, NK
Banga, NK
Sama Fundu, NK
Simba, NK
Mona, NK
Ngoma Lualu, NK